جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المـــؤسسات المـــانحة في تحـــقيق التنميـــة المستدامـــــة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: حوكمة محلية تنمية سياسية واقتصادية

إعداد الطالب :

- بوعيطة مهدي
- ساعد حميدش صلاح الدين

إشراف الدكتور :

- ناجي عبد نور

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غـــزلانـــي وداد	الدكتـــورة	قالمـــة	رئيســـا
ناجـــي عبـــد نور	الدكتـــور	عنـــابة	مشرفا ومقررا
فتيســـي فـــوزيـــة	الأســـتاذة	قالمـــة	مناقشـــا

2015- 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا
نوم له ما في السموات وما في الأرض من ذا
الذي يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما
خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء
وسع كرسيه السموات والأرض ولا يئوده حفظهما
وهو العلي العظيم.

صدق الله العظيم

كلمة شكر

نحمد الله ونشكره الذي هدانا وعلمنا ما لم نكن نعلم و وفقنا ويسر لنا هذا العمل المتواضع ونصلي ونسلم على أشرف خلق الله وعلى اله ومن اهتدى يهديه إلى يوم الدين .

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل ،لا يسعنا ونحن ننهي إعداد هذا البحث إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر الأستاذ المشرف" ناجي عبد النور" لقبوله الإشراف على هذا العمل ، وتوجيهاته القيمة وتساؤله المستمر عن هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والاحترام ،والتقدير إلى كل مسؤولي وإطارات وعمال الجامعة على كل تسهيلات التي قدموها لنا خلال فترة تواجدنا بالجامعة .

وكذا كافة الأساتذة الذين سهروا على تعليمنا من الابتدائي إلى الجامعة.

ولله الحمد والشكر .

خطة البحث

مقدمة .

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للمؤسسات المانحة

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المانحة

المطلب الأول :نشأة المؤسسات المانحة

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات المانحة

المطلب الثالث :دور المؤسسات المانحة وأهدافها

المطلب الرابع :أشكال المؤسسات المانحة

المبحث الثاني : البنك الدولي

المطلب الأول :ماهية البنك الدولي

المطلب الثاني : مكونات البنك الدولي

المطلب الثالث : سياسات البنك الدولي في منح القروض

المبحث الثالث :صندوق النقد الدولي

المطلب الأول : ماهية صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

المطلب الثالث : الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

الفصل الثاني : التنمية المستدامة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثالث : الانتقادات الموجهة لمفهوم التنمية المستدامة

المبحث الثاني : ميزات التنمية المستدامة

المطلب الأول : مبادئ التنمية المستدامة

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة :

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الرابع : أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث : استراتيجيات التنمية المستدامة، معوقات وسبل تطويرها

المطلب الأول : استراتيجيات التنمية المستدامة:

المطلب الثاني : عقبات التنمية المستدامة:

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل

الفصل الثالث : استراتيجيات وبرامج المؤسسات المانحة في إرساء التنمية المستدامة (نمودج الجزائر)

المبحث الأول : إسهامات المؤسسات المانحة في إرساء التنمية المستدامة في العالم

المطلب الأول: إسهامات البنك الدولي

المطلب الثاني : إسهامات صندوق النقد الدولي

المطلب الثالث : السلبيات الموجهة لسياسات واستراتيجيات المؤسسات المانحة

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول : مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثاني : جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثالث : مصادر التمويل المحلي والدولي للتنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث : استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر وفق المؤسسات المانحة

المطلب الأول : علاقة الجزائر بالمؤسسات المانحة

المطلب الثاني : إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي

المطلب الثالث : إستراتيجية السياسة الاجتماعية

المطلب الرابع : إستراتيجية السياسة البيئية

المبحث الرابع : الرهانات والتحديات التي تنتظر الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول : تأهيل الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني : تطوير سوق العمل في الجزائر

المطلب الثالث : تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة :

شهدت فترة الثلاثينيات من القرن الماضي العديد من الأحداث الاقتصادية ،على المستوى العالمي ،حيث عرفت أسعار الصرف تقلبات شديدة وذلك بسبب التخفيض التنافسي لقيم العملات لبعض البلدان الصناعية و التي عمدت إلى فرض قيود على التجارة الخارجية ، مما انتهى بها الأمر بأزمة الكساد العظيم عام 1929 ،كما عرفت هذه الفترة انهيار قاعدة الذهب و التحول إلى نظام الصرف الورقي ، و أمام هذا الوضع الاقتصادي اضطرت دول العالم إلى البحث عن حلول لمعالجة الوضع النقدي و المالي العالمي الصعب ،و هذا ما تجسد في مؤتمر "بريتن وودز" عام 1944 ،والذي تمخضت عنه إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للسهر على سلامة الاقتصاد العالمي .

فهاتين المؤسستين تعتبران أهم المؤسسات الفاعلة على المستوى العالمي ،باعتبار أن لهما تأثيرا على الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء و تعتبر هذه الأخيرة الأكثر ارتباطا بها نتيجة تعرضها لأزمات تكون سببا في عدم استقرار اقتصادها .

وبما أن هذه المؤسسات عملت على ضمان و إدارة النظام النقدي و المالي الدوليين ، فإن جهودها و سياساتها لم تقتصر على هذه الأعمال فقط بل تعدت ذلك ، و نتيجة للتطورات الحاصلة في الساحة الدولية و ظهور متغيرات و أحداث جديدة ،كالعولمة و النظام الدولي الجديد ، أدى إلى تطور و تبلور أفكار هذه المؤسسات و تجاوزت تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى مفاهيم و سياسات جديدة كالحكم الراشد و التنمية الاقتصادية ،البشرية ،الإنسانية و البيئية وصولا إلى التنمية الشاملة أو ما يعرف بالتنمية المستدامة .

و تعتبر التنمية المستدامة من بين المفاهيم الجديدة ، حيث لاقت اهتمام كبير من طرف دول العالم عامة و هذه المؤسسات خاصة لما لها من أهمية كبيرة و واسعة في شتى المجالات .

حيث تسعى معظم دول العالم إلى تحقيقها ، فهذه الدول تعمل على انتهاج سياسات و برامج دولية بالتعاون مع هذه المؤسسات المالية الدولية ،و بإشراف منها خلال فترة معينة و بشروط قد تكون في بعض الأحيان قاسية على هذه الدول خاصة النامية منها .

و من هنا تظهر أهمية هذه المؤسسات المانحة في علاج المشاكل و الاختلالات الاقتصادية و مساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة .

1- إشكالية الدراسة :

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهدا البحث كالتالي :

- كيف يمكن أن تساهم المؤسسات المانحة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

2- الأسئلة الفرعية :

1/ ما المقصود بالمؤسسات المانحة ؟ كيفية عملها ؟

2/ ما مفهوم التنمية المستدامة ؟ وما هي مبادئها ؟ مؤشراتها ؟ و أهدافها ؟ .

3/ ما هي سياسات و برامج المؤسسات المانحة المعتمدة من أجل تحقيق التنمية ؟

4/ و هل ساهمت المؤسسات المانحة في بعث التنمية ؟

3- فرضيات الدراسة :

1/ تعمل المؤسسات المانحة على تحقيق التنمية المستدامة و توفير القروض من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول المهدمة و تخفيف العجز المالي للدول.

2/ تكمن التنمية المستدامة في تحقيق التوازن بين النشاط الاقتصادي و استخدام الموارد الطبيعية و ما ينعكس إيجابا على المجتمع .

3/التنمية المستدامة ظاهرة جيلية ، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى جيل آخر .

4/ تعتمد المؤسسات المانحة على برامج و سياسات تعديلية و تكييفية و هيكلية بهدف إزالة المشكلات و الأزمات التي تعاني منها الدول ؟

4- أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيار لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها :

1/ عدم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع.

2/ نوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه .

3/ الدور المهم التي تلعبه المؤسسات المانحة في علاج إختلالات التنمية في الدول النامية .

4/ الاتفاقيات التي أبرمتها الدول النامية مع المؤسسات المانحة في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي وصولا إلى التنمية المستدامة .

5/ المراحل الانتقالية التي عرفتها الدول النامية و سياسات و برامج الإصلاح في جميع المجالات من أجل تحقيق التنمية ، و التعرف أكثر على واقع السياسات و الاستراتيجيات المنتهجة من طرف هذه المؤسسات و الموجهة نحو الدول النامية من أجل تحقيق تنمية وصولا إلى تحقيق تنمية شاملة .

5- أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى توضيح ما يلي :

- محاولة الكشف عن سياسات و برامج المؤسسات المانحة المطبقة في الدول النامية ، كما يهدف هذه البحث إلى التعرف على سياسات كلا من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي المنتهجة للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية ة زيادة النمو في جميع المجالات وصولا بما يعرف بالتنمية المستدامة

6- أهمية الدراسة :

تظهر أهمية البحث في كونه موضوع دو أهمية كبيرة في ظل المتغيرات الاقتصادية و الدولية عموما ،فالبرامج المسطرة من طرف المؤسسات المانحة سوف تساهم في توجيه السياسة الاقتصادية و النتائج المرجوة منها هي الوصول إلى تنمية شاملة ، من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة و الوصول إلى معدلات تضخم و بطالة منخفضة ، و تحقيق توازن بين المجالات على المستوى الكلي و العمل على إنجاح جهود الدولة المبذولة في تحقيق تنمية بالتعاون مع هذه المؤسسات وصولا إلى تحقيق تنمية مستدامة في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها الدول النامية .

7- منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع في محاولة لتحقيق أهدافه، والوصول إلى نتائج المرجوة منه فإن ذلك لا يتم إلا من خلال التسيير وفق منهج واضح ومحدد، ومن هنا المنطلق سنتبع المنهجين الوصف والتحليلي لأنهما يسمحا بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة وكذا تفسيرها والوقوف على دلالتها، أي أن هذا المنهج يوفر البيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للموضوع الدراسة ، كما اعتمدنا على المنهج دراسة الحالة و ذلك من أجل معرفة واقع التمويل و برامج المؤسسات المانحة في إرساء التنمية في الدول الأعضاء ، و لقد اخترنا حالة الدراسة الجزائر و ذلك باعتبارها دولة عضو في كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، بالإضافة إلى كوننا طلبة جزائريين وجب علينا دراسة واقع بلدنا .

وسيتم الاعتماد في الحصول على المعلومات والبيانات لهذه الدراسة من الكتب والدوريات والأبحاث و المجلات والمقالات المنشورة المتعلقة بالموضوع ، بالإضافة إلى التقارير و الملتقيات و المواقع الالكترونية .

8- صعوبات الدراسة :

من أبرز صعوبات الدراسة ما يلي :

- قلة المراجع المتخصصة في مجال المؤسسات المانحة و التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات .
- قلة الدراسات التي تناولت المؤسسات المانحة كأداة مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من رسائل ماجستير وأطروحة الدكتوراه في الجامعة الجزائرية .

ـ عدم وجود وظيفة للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في هيكلتها التنظيمية، وهذا ما زاد من صعوبة الدراسة .

ـ عدم وجود الوقت الكافي لإعداد دراسة مقارنة بين بعض المؤسسات في إطار موضوع الدراسة .

9ـ الدراسات السابقة :

توجد مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى المؤسسات المانحة كأداة مساهمة للتحقيق التنمية المستدامة، حسب ما تم الإطلاع عليه حول مواضيع ذات الصلة بالموضوع يمكن إبراز أهم الدراسات التي تناولت جوانب من هذه الدراسة المتمثلة في :

ـ دراسة بعنوان : دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، دراسة حالة الجزائر(1990 - 2012) ، إيمان حملاوي، 2013 - 2014 (بسكرة) .

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات المالية والتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات و السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعاة السياسات الاجتماعية الأخرى، كما يهدف إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراسة حالة الجزائر لإبراز مدى التقارب والتجارب الذي تخص به المؤسسات المالية في دعم الاقتصاد الوطني .

ـ دراسة بعنوان : "واقع أهمية المسؤولية استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر" ، فروحات حدة ، 2009 ـ 2010(ورقلة) .

حيث يهدف هذا البحث لأهمية موضوع المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تناولت هذه الدراسة أهمية المشاريع البيئية و تمويلها من طرف المؤسسات المالية الدولية وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر ، وكذلك مدى المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر، كما توصل لأهمية الحفاظ على البيئة كونها البيئة التي تمارس فيها جميع الأنشطة الاقتصادية .

ـ دراسة بعنوان: "صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ،أسامة محمد إبراهيم محمد، (الإسكندرية).

تهدف هذه الدراسة تبيان دور صندوق النقد الدولي في تمويل الدول الأعضاء ، و حل مشاكلها عن طريق تمويلها ، وتبني سياسات وإصلاحات هيكلية من أجل تحقيق الاستقرار في ميزان مدفوعات الدولة التي طلبت القرض و التمويل ، بالإضافة إلى تصميم برامج من شأنها حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول الأعضاء، وذلك من خلال الاهتمام بالأبعاد الخاصة باقتصاديات الدول اتجاه المتعاملين و توفير أفضل أجواء العمل، وتقوم كذلك بتكوين وتأهيل الموظفين من أجل تطوير خبراتهم، هذا ما يزيد ولائهم و اهتمامهم بالمؤسسة التي يعملون بها وفي نفس الوقت فهي تحقق أهداف المؤسسة في ظل المنافسة و التحديات الاقتصادية .

- **دراسة بعنوان** : للتنمية المستدامة في الجزائر، زرمان كريم (خنشلة)، 2010 .

حيث تناول في هذه الدراسة التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005 - 2009)،حيث حاول أن يبن ضرورة تبني المشاريع الكبرى في الجزائر و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي ترمي إلى خلق الاستقرار ، تشجيع الاستثمار ، تحسين تنافسية المؤسسات و القضاء على البطالة ، حماية البيئة ، و تحقيق استقرار اقتصادي، و التي تعكس كذلك صورة واضحة لمجهود متواصل من الدولة الجزائرية لإنعاش النمو في جميع المجالات و تحقيق تنمية مستدامة .

جاءت دراستنا لتكون مكملة للدراسات السابقة حول موضوع دور برامج المؤسسات المانحة في تحقيق التنمية المستدامة مع نقاط جديدة في هذا الدراسة، من خلال شروط الحصول على القروض ، و البرامج التي تمولها هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و مدى تأثيره على سياسات و برامج التنمية الشاملة .

10- هيكل الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تم تناول في الفصل الأول المؤسسات المانحة، وهذا من خلال ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للمؤسسات المانحة ، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه البنك الدولي وفي المبحث الثالث فقد تناولنا صندوق النقد الدولي .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان التنمية المستدامة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول ماهية المسؤولية التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني ميزات التنمية المستدامة، والمبحث الثالث فيبين استراتيجيات التنمية و سبل تطويرها .

وفي الفصل الثالث فكان بعنوان استراتيجيات و برامج المؤسسات المانحة في إرساء التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث : حيث تناول المبحث الأول إسهامات المؤسسات المانحة في تحقيق التنمية المستدامة في العالم، أما المبحث الثاني فكان يخص التنمية المستدامة في الجزائر، وفي المبحث الثالث تناولنا استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر وفق المؤسسات المانحة ، أما المبحث الرابع فكان بعنوان الرهانات و التحديات التي تنتظر الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة.

تمهيـــــــــد

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التغيرات التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي و التي كان أبرزها تنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة العملة مما أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي، ونتيجة على ذلك قامت مجموعة من الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر " بريتن وودز " عام 1944م ، و الهدف من ذلك محاولة إيجاد حلول لهذه الاختلالات و المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية ، مما أدى إلى وجود اقتراحات كان أهمها الاقتراح الأمريكي والبريطاني، وقد نتج عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء و ميلاد مؤسستين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و اللذان يعتبران أهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد الدولي ، و من خلال هدا الفصل سنحاول الإلمام بالجوانب الخاصة بهذا الموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المانحة

المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: البنك الدولي

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المانحة

إن المجتمع الدولي يسعى دائما غلى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجة للتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية و الاقتصادية و العسكرية ، و كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية ، ظهور قوى جديدة على الساحة العالمية إنشاء مؤسسات دولية جديدة ، تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد و لازالت هذه المؤسسات تلعب دورا رئيسيا على الساحة الدولية حتى الوقت الحاضر ، و من خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المؤسسات المانحة و ظروف إنشائها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها .

المطلب الأول : نشأة المؤسسات المانحة

لقد شهد العالم خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين تزايد مستمر في الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلا من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف ، و قد عرفت هذه الفترة إتباع سياسات اقتصادية عرفت ب " إفقار الجار " ، تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى ، و قد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية ، مما زاد في انخفاض القدرة الشرائية للعملات و أدى إلى تقلبات في أسعار الصرف .

كما عملت بعض الدول الصناعية آنذاك على الحد من حرية التجارة ، مما أدى إلى تقييدها عل ى المستوى الدولي ، حتى انتهى الأمر بظروف الكساد العظيم سنة 1929م حتى سنة 1933م ، و قد تضمنت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب ، و تحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي و إتباع السياسات النقدية و المالية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها .

وفي ظل الصراعات واللااستقرار على المستوى الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي قبيل الحرب العالمية الثانية و الذي كان سببه اقتصادي وهو عدم التحكم في أسعار الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد، نادت الدول ذات السيادة و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اجتماع في مدينة " بريتن وودز " بولاية " نيوهامشير " الأمريكية عام 1944م بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على العمل بقاعدة الذهب و من ثم الاستفتاء عليه و إيجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام

النقدي الجديد و تأسيس روابط متينة للتعاون الدولي ، يحول دون تكرار الأزمات و المشاكل التي شهدتها الأسواق العالمية ، و التي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث أثناء فترة الكساد عام 1929م [1].

و قد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين و هما لكل من الانجليزي اللورد " كينز" والأمريكي " هاري وايت " ، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفيما يلي سنستعرض أهم ما جاء به المشروعين .

أولا : مشروع كينز :

كان الهدف من المشروع الذي جاء به الاقتصادي " كينز"، هو تسهيل سياسة التوسع النقدي لإصلاح نظام النقد و الصرف، ومن أجل ذلك جاء بمشروع يهدف إلى تسهيل التوسع النقدي الداخلي و الخارجي، و زيادة التبادل التجاري، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الوصول إلى ذلك اقترح ما يلي [2]:

ـ إنشاء اتحاد دولي للمقايضة ، و هو بمثابة بنك للبنوك المركزية ، و سلطة نقدية فوق الدول ، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي .

ـ كما اقترح " كينز" إنشاء وحدة نقدية دولية هي " بانكور " تتحدد قيمتها إلى الذهب ، لكن بمعدل يمكن تغييره ، و سعرها تعادل عملات الدول التي ستنتظم إلى هذا النظام الجديد ، وسيتحد بالنسبة إلى " بانكور " دون أن تتمكن الدولة العضو من تعديل هذا السعر من طرف واحد .

ـ تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساسا بحجم تجارتها الخارجية ، و كذلك بمقدار صادراتها من الذهب ، و هذا لتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية ، يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة و المدينة لتعديل ميزانها ، كما لا يسمح بتراكم أرصدة " البانكور " للدولة الدائنة .

كما رفض الأمريكيون اقتراح " كينز " الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة والمدينة على حد سواء ، خاصة و أن أمريكا في ذلك الوقت كانت تتمتع بفائض في ميزان

---

[1] ـ محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية ، مكتبة الإشعاع للنشر و الطباعة و التوزيع** ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 407 .

[2] ضياء مجيد ، **اقتصاديات الأسواق المال ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر** ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 153 .

مدفوعاتها ، كما رفضوا اقتراح " كينز" الداعي إلى منح قروض بحسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية .

ثانيا : مشروع " هاري وايت "

أما فيما يخص المشروع الأمريكي و الذي اقترحه " وايت " فتمثل في [3] :

ـ ضرورة إنشاء مؤسسات دولية ، و إلغاء الحواجز الجمركية و الرقابة على الصرف ، والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية، و التقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل، و العجز في ميزان المدفوعات .

ـ كما اقترح تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه ، و أن تكون وحدة التعامل الدولي هي " اليونيتاس "، والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب ، و على الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو " اليونيتاس " ، و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة ألا بموافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق .

ـ تودع الدول الأعضاء حصصها التي تتكون جزئيا من الذهب و عملاتها المحلية ، كما اقترح " وايت " أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي و ما في حوزتها من ذهب و عملات أجنبية ، و اقتراح كهذا يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الغنية الدائنة .

و يتفق " كينز "و" وايت " على العمل على إقامة نظام دولي شامل ، يعتمد على أسعار صرف ثابتة ، و حرية تحويل العملات ، بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و تقديم القروض للدول المتضررة ، و الامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف ، بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف .

ـ و في نهاية المناقشات حول مقترحات كلا من المشروعين ، أخد بالمشروع الأمريكي باعتبار أمريكا هي الدولة التي بقدورها تقديم السيولة الكافية و اللازمة لتوازن و تعديل موازين المدفوعات الدولية في ذلك الوقت، وبذلك وضع تقرير يقترح ميثاقا لمنظومة دولية ، أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي، وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر " بريتن

---

[3] ـ بسام حجاز ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص 177 .

وودز " في جويلية 1944م ، و التي شاركت فيه 45 دولة، و قد ترأس اللجنة الأولى " وايت " المخصصة لصندوق النقد الدولي ، واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي " كينز" ، وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945م، وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي ، وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي، و هذا بتحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف و المبادلات المتمحورة حول الذهب، وكذلك في مجال تحويل العملة ، و القضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف [4] .

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات المانحة

تهدف المؤسسات المانحة الدولية إلى إدارة النظام النقدي و المالي الدوليين ، و ذلك من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية و المالية الدولية ، فهناك عدة تعريفات لهذه المؤسسات و سنتطرق لبعض منها :

تعرف المؤسسات المانحة الدولية " بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة، ومحاولة دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة في الدول الفقيرة ، وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية للدول الغنية و الدول الفقيرة ، وكل ذلك يؤدي إلى تحقيق الهدف الأسمى للأمم المتحدة و هو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، و توطيد العلاقات بين الدول " [5] .

ـ كما تعرف على أنها " مؤسسات تقوم بضبط و مراقبة السياسات النقدية و المالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام و النمطية في القواعد و المعايير المستخدمة في مختلف دول العالم ، فضلا عما توفره من إزالة القيود و العقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي

---

[4] ـ إيمان حملاوي ، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر (1990 ـ 2012)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2013 ، ص ص4 ، 5 .

[5] ـ نفس المرجع السابق ، ص 5 .

بين مختلف دول العالم ، و بذلك تصبح المؤسسات المانحة الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد " [6] .

ـ و تعرف أيضا بأنها " منظمات حكومية دائمة ذات إرادة ذاتية و شخصية مستقلة ، تقوم بإنشائها مجموعة من الدول ، قصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها و يبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة ، و تهدف هذه المؤسسات إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة و تشجيع الاستثمارات الدولية و تسهيل تدفق رؤوس الأموال ، و تأمين حرية انتقالها ، و تثبيت سعر الصرف و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات " [7] .

ـ و مما سبق ذكره يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات المانحة " و هي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي و المالي العالمي ، و دفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة ، كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي ، و هي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية و الخاصة ، و العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي .

المطلب الثالث : دور المؤسسات المانحة و أهدافها

تلعب المؤسسات المانحة الدولية دورا هاما في توجيه الاقتصاد العالمي و المحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية ، فالبنك الدولي يركز على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض نسبة الفقر من خلال التركيز على البرامج الهيكلية للتنمية ، أما صندوق النقد الدولي يهتم بدعم الاستقرار المالي و الاقتصاد الكلي ، و فيما يلي سنستعرض الدور الذي تلعبه المؤسسات المانحة و الأهداف التي تسعى لتحقيقها في الدول النامية .

---

[6] ـ عبد الحميد عبد المطلب ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 83 .

[7] ـ الموسوعة العربية ، **المؤسسات المالية الدولية** ، المجلد العشرون ، سوريا ، 2000 ، ص 10 .

تسعى المؤسسات المانحة و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إل ى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل للاقتصاد و بعث النمو ، و يمكن حصر أدوارها من خلال [8]:

1 ـ توفير التمويل و ذلك من خلال تقديمها للقروض و بعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها ، و ذلك من خلال سلسلة من اللقاءات و المفاوضات مع سلطات الدولة ، بالإضافة إلى أن هذا التمويل قد يكون برنامج مخصص لقطاع معين ، فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض لتمويل مشاريع خاصة بالقطاع الزراعي أو القطاع الصناعي .

2 ـ تقوم هذه المؤسسات بالتشجيع على وضع و انتهاج المعايير و القوانين المتعارف عليها ، و المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية و المالية ، و هذا الإجراء يطور المؤسسات الأخرى ، ويساعد الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق التنمية المستدامة .

3ـ تدعم السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات و القطاع الخاص في الدول النامية ، و ذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي .

4ـ توفر المؤسسات المانحة الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم الدولة التي تريد الاستعانة به بالتنفيذ، وذلك من خلال ورشات عمل تعقدها مؤسسات التدريب التابعة للمؤسسات المانحة .

5ـ هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات و مؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل " اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية " و " مؤسسة بناء القدرات الإفريقية " ، من أجل تسهيل نقل المعرفة و دعم البحوث الاقتصادية .

لقد واجهت المؤسسات المانحة فيما يخص دورها في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة والاستقرار الاقتصادي العديد من الانتقادات و التشكيك في الأدوار التي تقوم بها ، حيث يسيطر الاتحاد الأوروبي على 25 % من المساهمة في هذه المؤسسات ، و الولايات المتحدة

---

[8] - إيمان حملاوي ، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : دراسة حالة الجزائر (1990 - 2012) ، مرجع سابق ، ص ص6 ،7 .

الأمريكية ب نسبة 20 % من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، فهنا السيطرة واضحة لصالح هذه الدول الكبرى على وضع سياسات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لامتلاكهم أكبر حصة ، فالدول الرأسمالية الغنية هي صانعة السياسات في مؤسسات التمويل الدولية .

إن المؤسسات المالية الدولية تسعى من خلال مختلف السياسات و البرامج المقترحة على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

أولا : الأهداف الرئيسية للمؤسسات المانحة :

هناك العديد من الأهداف التي تندرج تحت سياسات كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي يمكن ذكرها كما يلي :[9]

1- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي و المالي على المستوى الدولي .

2- تقديم المساعدة الفنية في شتى المجالات الاقتصادية و المالية .

3- تشجيع و تنمية التعاون التنموي و الدولي في المجالات الاقتصادية .

4- العمل على تطوير و توسيع التجارة الدولية ، و تحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة و الدخل ، و تنمية الموارد الإنتاجية .

5- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف .

6- تقديم قروض متوسطة و قصيرة الأجل لأغراض متعددة ، في مقدمتها معالجة الاختلال في الميزانية أو ميزان المدفوعات ,

7- أن تحقيق هذه الأهداف و غيرها يتم عبر وظيفيتين أساسيتين و هما : وظيفة تمويلية ، أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة ، أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على الاستقرار في أسعار الصرف و مراقبة النظام النقدي و تقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء .

---

[9]- نجم الدليمي ، **دور سياسة المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية** ، الحوار المتفق ، العدد 4165 ، د ص ، من الموقع :http :WWW.ALHEWAR.ORG

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية للمؤسسات المانحة الدولية ، ألا من وراء الأهداف التي تسعى من خلالها على مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة و الاستقرار الاقتصادي ، توجد أهداف خفية تسعى المؤسسات لتحقيقها .

ثانيا : الأهداف الخفية للمؤسسات المانحة :

بالرغم من أن المؤسسات المانحة ظهرت للعام بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي و المالي ، إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية نذكر منها : [10]

1- تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي و سياسي و اجتماعي للدول النامية ، بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها .

2- القيام باستغلال الثروات الطبيعية التي تمتلكها الشعوب الضعيفة ، خاصة المصدرة للنفط ، بهدف تعظيم الربح و التحكم في هذه الأموال من قبل البنوك و الشركات الأجنبية ، بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية و المالية بين البلدان الكبرى والدول النامية .

3- بالرغم من أن هدف هذه المؤسسات هي مساعدة الدول الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى الكلي ، إلا أنها حولت الدول النامية إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج ، بهدف حصولها على الأرباح ، و دفع الدول إلى التبعية و التخلف .

المطلب الرابع : أشكال المؤسسات المانحة الدولية

---

[10] - إيمان حملاوي ، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر (1990 - 2012)** ، مرجع سابق ، ص 9 .

سعت الدول من خلال مؤتمر " بريتن وودز " و المنعقد سنة 1944م إلى إنشاء مؤسسات مالية دولية من أجل المحافظة على سلامة الاقتصاد العالمي ، و المحافظة على النظام النقدي و المالي العالميين ، و قد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، و لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على هاتين المؤسستين باعتبارهما الأكثر تأثيرا على اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها.

أولا : البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، يضم في عضويته 188 دولة ، أنشئ البنك مع نهاية الحرب العالمية الثانية في مؤتمر " بريتن وودز" ، كبنك متعدد الأطراف للتنمية ، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية في شتى أنحاء العالم ، و هو مؤسسة إقراض غايتها المساعدة في دمج البلدان الأعضاء ضمن منظومة الاقتصاد العالمي ، و تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تقديم قروض للبلدان النامية ، و يشترط في تقديمه القروض ألا تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية ، و إنما للقيام بمشروعات تستهدف التعمير و الإنماء .

بعد اتساع نطاق عضوية البنك الدولي ، أصبح يوجه اهتماماته نحو الحد من الفقر ، وتحسين مستوى المعيشة في العالم [11] .

ثانيا : صندوق النقد الدولي

تأسس صندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر " بريتن وودز " ، و قد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27 ديسمبر 1945م ، فالصندوق يسهر على إدارة النظام النقدي الدولي ، يقع مقره في واشنطن ، و يبلغ عدد أعضائه 184 دولة ، مهمته الأساسية مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من خلل أو من مشاكل في ميزان المدفوعات ، كما يستهدف منع وقوع الأزمات في النظام النقدي عن طريق تشجيع الدول النامية على

---

[11] - عادل أحمد حشيش ـ مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 218 .

اعتماد سياسات اقتصادية سليمة ، كما يهدف إلى تحقيق استقرار في أسعار الصرف و تجنب انخفاض لقيم العملات [12] .

وقد أصبح الصندوق يرك على السياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي و التقدم نحو تخفيف حدة الفقر في الدول المتخلفة ذات العضوية في الصندوق .

ويعتبر كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي مكملان لبعضهما البعض من خلال أداءهما و ذلك من خلال البرامج و السياسات الهيكلية بالتعاون مع سلطات الدول ، إذ تعتبر هذه السياسات من أهم ما يركز عليها صندوق النقد الدولي في البلدان المتخلفة ، حيث أنه قبل تنفيذ أي برنامج تعديل هيكلي ، فإنه لابد من تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي ، و لهذا فإن عمل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي مكملان لبعضهما البعض .

المبحث الثاني : البنك الدولي

بما أن البنك الدولي للإنشاء و التعمير هو مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة ، فإن مهمته الأولى و التي أوكلت إليه بعد إنشاءه هي إعادة إعمار دول أوروبا بعد خروجها مدمرة من الحرب العالمية الثانية ، غير أن هذه المهام تطورت إلى أبعد من ذلك ، إذ أصبح يهتم بمحاربة الفقر و تحسين مستوى معيشة الشعوب عبر العالم ، و فيما يلي سنحاول تقديم كل ما يخص بالبنك الدولي .

المطلب الأول : ماهية البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تسهر على تقديم الإعانات و التمويل للدول الأعضاء من خلال قروض تختلف باختلاف المشاريع في مختلف القطاعات و شتى المجالات .

أولا : تعريف البنك الدولي

توجد عدة تعاريف تخص البنك الدولي ، و سنحاول التطرق إلى بعضها كالتالي :

---

[12] - محمد إبراهيم ، منصور تعريب و آخرون ، **الاقتصاد الدولي** ، دار المريخ للنشر ،القاهرة ، 2007 ، ص 37 .

يمكن تعريف البنك الدولي بأنه " المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء " [13] .

و في تعريف آخر " البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الأطراف و الأهداف و أهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم ، و يعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية " بريتـن وودز " عام 1944م "[14] .

و مما سبق ذكره يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك الدولي :

" البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، أنشئ بموجب اتفاقية " بريتن وودز " عام 1944م ، و بدأ أعماله في 25 جوان 1946م ، يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة رؤوس الأموال في الدول الأعضاء و عمليات التعمير و البناء ، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، كما يعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية .

ثانيا : أهداف البنك الدولي :

يهدف البنك الدولي إل ى تمكين الدول الأعضاء من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير ، كما يسعى إل ى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة ، و نذكر أهم أهداف البنك الدولي كالآتي : [15]

1- تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية ، و لابد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض إنتاجية طويلة الأمد .

2- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة ، خاصة إذا تقدر على الدولة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى .

---

[13] - نفس المرجع السابق، ص 55 .

[14] - إيمان حملاوي ، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر (1990 - 2012**) ، مرجع سابق ، ص20 .

[15] - تقي عرفان الحسيني ، **التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 169 .

3- المساعدة على تعمير أراضي الدول الأعضاء ، و العمل على تطويرها اقتصاديا ، وتوفير رؤوس الأموال لأغراض البناء و الإنشاء ، بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي حطمتها الحرب ، و تشجيع النشاط الاقتصادي ، بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الإنتاجية في مختلف البلدان .

4- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض .

5- و مع اتساع عضوية البنك ، أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى ، أهمها محاربة الفقر ، و ذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة و محاولة منحها دورا في صيرورة التنمية المستدامة .

كل هذه الأهداف كانت من الأهداف الرئيسية التي يقوم عليها البنك الدولي ، إلا أن الهدف الرئيسي و الأسمى له هو حماية مصالح و أوال الدول الصناعية الغنية ، و من أجل ذلك فإن القروض تمنح إلا للدول السائرة في النمو و بغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات .

ثالثا : وظائف البنك الدولي

للبنك الدولي وظائف بالإضافة إلى المهام التي يتولاها و من أهم هذه الوظائف ما يلي:

1- تكوين و تدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة ، و ذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة .

2- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية ، و كيفية إعدادها و تقديم الدراسة الكاملة لها ، مع تحديد الوسائل الكفيلة بتنفيذها و تحقيقها ، و يتم ذلك عن طريق البعثات التي ترسل إلى الدول الأعضاء ، كما يستعين البنك في هذه الدراسات بصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية و إقليمية من أجل ذلك .

3- الاهتمام بمجال البحث العلمي ، حيث يخصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ، و يتم نشر نتائج البحوث في المجالات المتخصصة أو كتب مطبوعة .

4- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو و توسيع القطاع الخاص ، و بما يساعد على إيجاد القدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، و جدب رؤوس أموال إضافية ، ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية .

5- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا معينة مثل البيئة و الفقر والتجارة للدول الأعضاء ، حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمته المصرفية و أسواق المالية .

رابعا: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يتكون البنك الدولي من ثلاثة أجهزة و تتمثل في : [16]

أولا : مجلس المحافظين

تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتعيين محافظ و نائب له لمدة 5 سنوات و ذلك لتمثيل الدولة العضو في اجتماعات مجلس المحافظين و الذي يعقد اجتماعا سنويا خلال شهر سبتمبر من كل سنة ، في المقر الرئيسي بواشنطن ، كما يقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك ، و له كل سلطات البنك المنصوص عليها في القانون التأسيسي ، و مع ذلك بإمكان مجلس المديرين أن ينوب عنه في الشؤون التالية :

- قبول الأعضاء الجدد و تحديد شروط العضوية .
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك .
- توزيع الدخل الصافي للبنك .
- إبرام الاتفاقيات مع المنظمات الدولية .

ثانيا : مجلس الإدارة

و يضم هذا المجلس 20 مديرا تنفيذيا ، منهم خمسة يمثلون الدول التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم ، و الباقون ينتخبون عن طريق المحافظين على أساس جغرافي غالبا ، و لقد فوض مجلس المحافظين الكثير من سلطتهم إليه ، و يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر بواشنطن ، و قد تضمن القانون التأسيسي للبنك الدولي القواعد لكيفية اختيار المديرين

---

[16]- علي كنعان ، **النقود المصرفية و السياسة النقدية** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2002 ، ص 422 .

التنفيذيين ، و تمثيل الدول في مجلس الإدارة ، و قد قسمت الدول الأعضاء بمقتضى القواعد إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تضم الدول الخمس المالكة لأكبر حصص في رأس مال البنك و هي (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، بريطانيا ، فرنسا) ، و تقوم هذه المجموعة بتعيين خمسة مدريين تنفيذيين ، و يكون المدير عادة من جنسية الدولة التي تعينه ، لكن ليس هناك ما يمنع الدولة من تعيين مدير تنفيذي ليس من جنسيتها .

المجموعة الثانية : تشمل باقي الدول الأعضاء ، و تنقسم بدورها إلى خمسة عشر مجموعة فرعية ، تنتخب كل مجموعة فرعية مديرا تنفيذيا يمثلها ، و يتم انتخاب المدير التنفيذي داخل كل مجموعة فرعية عن طريق أصوات المحافظين المعينين .

ثالثا : اللجنة الاستشارية

تضم مجموعة من الخبراء يتم اختيارهم من طرف مجلس المحافظين ، و ذلك بهدف دراسة الملفات و طلبات القروض و كافة القضايا الاقتصادية و السياسية و الإدارية للبنك ، وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين المحافظين و مجلس الإدارة ، و يبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية 7 أعضاء ، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة و الكفاءة في المجال المالي و التنفيذي نظرا لمهمتهم التي سوف من خلالها يقدمون الاستشارات المالية والمصرفية لمجلس المحافظين .

خامسا : التنظيم المالي للبنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية عالمية تضمن توفير الأموال و منح القروض للدول الأعضاء ، خاصة الدول النامية ، و ذلك من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة ، وعليه فإن مصادر أموال البنك الدولي متنوعة ، باعتباره اكبر مؤسسة مالية دولية مانحة للقروض عبر العالم .

أولا : الموارد المالية للبنك الدولي :

يتحصل البنك على موارده من حصص كل دولة عضوا ، و التي تحدد وفق لحصته في صندوق النقد الدولي ، و من الاقتراض من الأسواق العالمية كما أن بيع المستندات التي يصدرها أو يضمنها أو التي يستثمر فيها جزء من موارده ، و هي تعتبر موردا هاما للبنك

إضافة إلى الدخل الصافي للناتج من مختلف عمليات البنك من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها ، و بالنسبة لحصص الدول الأعضاء في رأسمال البنك الدولي نجد أن حصة الدولة العضو يتم تحديده استنادا لحصة الدولة في صندوق النقد الدولي و تدفع كالتالي : [17]

ـ تدفع الدولة 18% من الحصة بعملات الدول الأعضاء ، و عادة ما تكون بالعملات الصعبة ، و أغلب الدول تسدد بالدولار .

ـ تدفع الدولة 2% من الحصة ذهبا أو بالدولار .

ـ تبقى لدى الدولة العضو 80% من الحصة و تدفع بالعملة الوطنية المحلية ، و يلجأ إليها البنك وقت الحاجة ، كما أن هذه الأموال لها حصانة لا تتأثر ضد أي تخفيض في العملة لأي دولة عضو ، و لا يتحمل البنك خسارة انخفاض أسعار الصرف ، و إذا أخذت الدولة ذلك فإنه يطالب بتعويض يتساوى مع نسبة الانخفاض لتغطية الخسارة .

ـ إضافة إلى الفوائد و الدخل الصافي التي يحصل عليها ، إلا أنه يلجأ إلى الاقتراض عند الحاجة من الأسواق المالية للدول الأعضاء ، بشرط أن يحصل على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه .

ثانيا : رأس مال البنك الدولي

يتكون رأس مال البنك الدولي من المصادر التالية :

1- الاكتتاب :حيث يشمل مجموع اكتتابات الدول الأعضاء برأسمال البنك ، إلا أن هذه المساهمة لا تشكل إلا نسبة قليلة من أموال البنك القابلة للإقراض ، و لقد كان رأس مال البنك الدولي لدى إنشاءه 10 مليار دولار ، ليصل إلى 184 مليار عام 1996م .

2- التمويل المشترك : و ذلك من خلال التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى ، مثل المنظمات المالية الدولية كالبنك الأمريكي للتنمية ، و بنك التنمية الأسيوي ، و ذلك من خلال إقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم بها البنك ، و إلى استثمار أموالها في

---

[17] ـ نفس المرجع السابق ، ص 423 .

المشروعات التي يتولى البنك الإشراف عليها ، لأن البنك الدولي يتشدد في دراسته للمشاريع لضمان نجاحها [18] .

3- مساهمة الحكومات المقترضة في مشروعات البنك مثل إنشاء البني التحتية أو توفير نفقات التوظيف .

المطلب الثاني : مؤسسات البنك الدولي

إن البنك الدولي في ظل توسعه في تقديم القروض و تمويل المشروعات في أقاليم الدول الأعضاء ، و كل ما يتطلب لتلبية احتياجات التنمية ، قام بإنشاء مؤسسات متخصصة تابعة له تدخل ضمن مجموعة البنك و التي سنتطرق إليها في هذا المطلب .

أولا : البنك الدولي للإنشاء و التعمير

يعتبر أول مؤسسة من مؤسسات التابعة للبنك الدولي ، و الذي أنشئ سنة 1946م ، و هو بنك لا يستهدف تعظيم الربح ، و إنما يقوم بمنح قروض للدول الأقل دخلا في العالم و القادرة على إعادة تسديد الدين ، و يكون التصويت فيه مرتبط بمساهمات الدول الأعضاء [19] .

ثانيا : مؤسسة التمويل الدولية

تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 1956م من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، يهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة و الفردية ، و المشاركة في تمويل المشروعات الجديدة القائمة في الدول الأعضاء ، خاصة الأقل دخلا و نموا ، و تقدم هذه

---

[18] - بشار محمود قبلان ، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية** ، عماد الدين للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 23 .

[19] - إيمان حملاوي ، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر (1990 - 2012)** ، مرجع سابق ،ص ص 25 ، 26 .

المؤسسة القروض للمؤسسات الخاصة لاستكمال رأس مال المشروع المقترح ، و تتكون هذه المؤسسة من 172 عضوا ، و أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسة هي :[20]

ـ تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل فرص الاستثمار و رأس المال المحلي و الأجنبي ،والخبرة الفنية .

ـ المساعدة في تمويل و تأسيس و توسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة ، و ذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص .

ـ تقديم الخدمات الاستشارية بهدف خلق ظروف محلية مشجعة و ملائمة أكثر للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية .

هذا و قد قامت المؤسسة بتمويل حوالي 2626 مشروعا ، فهذه المؤسسة تسعى إلى تعظيم الربح .

ثالثا: المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار

تم إنشاء هذا المركز سنة 1966م من طرف البنك الدولي ، و هو مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات ، و ذلك بسبب كثرة النزاعات بين المستثمرين الأجانب و حكومات الدول النامية ، كمشكلة الديون التي لم يتم تسديدها لصالح المستثمرين الأجانب ، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق باليد العاملة و قيود الاستيراد و التصدير ، و يهدف المركز لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات إلى :

ـ تسوية النزاعات بين الدول النامية و المستثمرين الأجانب الذين يلجئون إليها .

ـ استخدام طريقة التحكيم لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم ، لتفادي النفقات الباهظة.

ـ تقديم المعلومات المطلوبة من قبل المحاكم لصياغة الأحكام المناسبة لكل قضية [21] .

رابعا : الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات

أنشأت هذه الوكالة سنة 1985م بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية ، و من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر غير التجارية التي قد تنجم ،

---

[20] ـ المرجع نفسه ، ص 27 .

[21] ـ بلال علي النسور ، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي** ، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 76 .

مثل الاضطرابات السياسية ، بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية ، و تضم الوكالة 141 عضوا ، كما تساهم هذه الوكالة في تهيئة المناخ الأكثر ملائمة للمستثمرين ، و ذلك بهدف تشجيع حركة تنقل رؤوس الأموال إلى الدول النامية .

خامسا : هيئة التنمية الدولية

أنشأت هيئة التنمية الدولية سنة 1960م ، و لقد تم إنشاءها كمصدر للتمويل الرخيص و طويل الأجل (سعر الفائدة 0,75%) و لفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين سنة ، و فترة سماح تصل إلى عشر سنوات ، و تتكون الموارد المالية لهذه الهيئة من مساهمات الدول الأعضاء الغنية ، و على الرغم من أن هيئة التنمية الدولية تعتبر المصدر الوحيد الذي يمنح مساعداته و قروض بشروط ميسرة ، إلا أن إمكاناتها و مواردها لا تزال دون المستوى ، الأمر الذي لا يمكنها من تدعيم برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول الأشد فقرا في العالم [22] .

المطلب الثالث : سياسات البنك الدولي في منح القروض

يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل إل ى الدول الأعضاء ، في شتى المجالات و القطاعات ، بعدما كانت القروض موجهة إلى إعادة إعمار أوروبا التي خربتها الحرب ، و يقدم البنك قروضا بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول .

أولا: معايير إقراض البنك الدولي

إن البنك الدولي قبل أن يقوم بإقراض الدول الأعضاء ، فإنه يسعى للحصول على دراسة شاملة للوضعية الاقتصادية في الدولة التي طلبت القرض ، و عليه يقوم بالإجراءات التالية :

---

[22] - إبراهيم مرعي العتيقي ، **سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم** ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 90 .

ـ تقييم موارد البلد الزراعية ، الصناعية ، المعدنية و البشرية .

ـ تقييم البنية التحتية للدولة ، و تجارتها الخارجية ، بالإضافة إلى وضعية ميزان المدفوعات و الميزانية العامة .

ـ بعد عملية التقييم تأتي مرحلة التقارير الدورية من خلال لقاءات بين صانعي السياسة الاقتصادية في الدولة و خبراء البنك الدولي .

ـ يقوم البنك الدولي بإرسال بعثات إل ى الدولة الراغبة في القرض من أجل مساعدتها على إعداد برنامج التنمية الاقتصادية ، فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الإقراض .

ـ تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك بمساعدة وكالات الأمم المتحدة للتنمية خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و ذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو ، بعد إتمام كل هذه الإجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين ، ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك الدولي لدراسته ، و يشمل هذا التقرير معلومات عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض ، كما يحتوي على وصف في المشروع .

ثانيا : شروط الإقراض

للبنك الدولي مجموعة من الشروط عند قيامه بعمليات الإقراض لأغراض التنمية أهمها :

1ـ ضرورة وجود ربط بين قروض البنك و إقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام ، و لذلك يقوم البنك قبل الموافقة بدراسة المشروع المراد تمويله و تقدير مدى نجاحه ، و مدى قدرة الدولة على تسديد القرض .

2ـ أن تكون المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم أولوية بين المشروعات .

3- يفرض البنك على قروضه فوائد تساوي الفوائد السائدة في السوق ، باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية .

4- تتراوح مدة القروض ما بين 15 و 17 سنة ، مع فترة سماح تقدر ب 5 سنوات ، ويحتسب البنك فوائده على هذه القروض و التي تتراوح نسبتها ما بين 7,5%و 7,75% .

5- و إذا تم تقديم القرض يتم فتح حساب باسم المقترض ، يرصد فيه قيمة القرض بالعملة التي تم تقديم القرض بها ، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية مصاريف الخاصة بالمشروع [23] .

ثالثا : قروض البنك الدولي

يقدم البنك الدولي مجموعة من القروض يمكن ذكرها كالآتي :

- قروض البرامج : و هي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات تمويل الاستيراد ، أو للصناعات ، و في الظروف الاستثنائية ، و بالتالي فهي قروض طوارئ تقدم عند حصول الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية ، لذا فإن هذه القروض عادة ما تكون عديمة المشروطية .

- قروض المشروعات : و هي قروض تمنح لتمويل مشروع معين ، مثل مشروع ري وغيرها ، و عادة ما تخضع هذه القروض إلى المشروطية .

- قروض التكييف : و تهدف هذه القروض إلى توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية خلل في ميزان مدفوعاتها ، و تختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية ،و تتضمن سياسات اقتصادية و تصحيحات هيكلية ، و لذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تكونت ممتدة مع صندوق النقد الدولي [24]

- قروض التكييف القطاعي : تقدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة ، و هي تختلف عن القروض السابقة ، فهي ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة والصناعة أو الطاقة ، و بالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المراد تمويله .

---

[23] - طارق فاروق الحصري ، **الاقتصاد الدولي** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010 ، ص 180 .

[24] - نفس المرجع السابق ، ص 184 .

رابعا: أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي

يقدم البنك الدولي تمويل للعديد من المشاريع في مختلف القطاعات ، من مشاريع البنية التحتية و المشاريع الصناعية ، و مشاريع الطاقة ، إلى مشاريع الزراعة و التنمية الريفية و مشاريع الإسكان في المدن ، و سنتطرق بإيجاز عن هذه المشاريع فيما يلي :

1) مشاريع البنية الأساسية : يمول البنك الدولي هذه المشاريع و التي ترتبط بالنقل كالمطارات و الموانئ و السكك الحديدية ، كما يمول المشاريع المرتبطة بالطاقة الكهربائية كونها القطاع الأكبر التي يهتم به البنك .
2) المشاريع الصناعية : تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك متواضعة نسبيا ، إذ ما قورنت بالقروض المخصصة للقطاعات الأخرى ، و تخصيص هذه الحصة لا يرجع إلى امتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية ، و إنما هو راجع إلى أن البنك لا يمول المشاريع الصناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمالي .
3) مشاريع النفط و الغاز : أدرك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة ، بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ 1,5 مليار دولار سنة 1979م ، لترتفع إلى 3,5 مليار دولار سنة 1985م ، و وجه ثلثي هذه المبالغ لمشاريع تمويل الكهرباء و مشاريع النفط و الغاز و الفحم .
4) مشاريع الزراعة و التنمية الريفية : لقد كانت القروض المخصصة لقطاع الزراعة تحتل مكانة هامشية في برامج البنك الدولي خلال الأعوام الأولى ، غير أنه و مع تطور الأحداث في العالم و إدراكه لأهمية القطاع خصص البنك مبالغ طائلة من أجل تمويل الزراعة و تمويل مشاريع السدود و شبكات الري ، كما أصبح البنك يهتم بتطوير المزارع الصغيرة و ترقية الصناعات الزراعية طحن الحبوب و تعليب الخضر و الفواكه ، و حفظ اللحوم ، إلى غير ذلك من وظائف التخزين والتسويق .

كما أن البنك اهتم بتمويل التنمية الريفية ، حيث يشمل الإدارة المستديمة للأراضي ، والمحاصيل الزراعية ، و تربية المواشي ، و مشاريع صيد الأسماك .

و مما سبق ، يمكن القول أن البنك الدولي أكثر مؤسسات التنمية نفوذا في العالم ، فالبنك يؤدي دورا هاما يتجاوز دور البنك العادي ، فهو المسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي ، حيث يسعى إلى مساعدة الدول النامية على النهوض باقتصادياتها من خلال منحها القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما يعتبر عمل البنك الدولي مكملا لعمل صندوق النقد الدولي ، و هذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي .

المبحث الثالث : صندوق النقد الدولي

إن مظاهر الإصلاح في النظام النقدي و المالي الدوليين هو إيجاد مؤسسات و أجهزة قادرة على تحقيق الاستقرار و ذلك نتيجة المشاكل و الأزمات الاقتصادية المختلفة التي عصفت بدول العالم المتقدمة منها و المتخلفة على حد سواء ، و لقد تبلور هذا في اتفاقية " بريتن وودز " ، و ذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي .

المطلب الأول :ماهية صندوق النقد الدولي F.M.I

تأسس صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية دولية ، بموجب الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر " بريتن وودز" سنة 1944م ، و ذلك للسهر على تحقيق الاستقرار و على سلامة النظام النقدي العالمي و هذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب .

أولا : تعريف صندوق النقد الدولي :

هناك العديد من التعاريف الخاصة بصندوق النقد الدولي ، غير أننا سنحاول التعريج على بعضها :

ـ يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه " المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي ، و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي ، و علاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء " [25] .

ـ كما يعرف على أنه " وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة ، أنشئ بموجب اتفاقية " بريتن وودز " عام 1944م ، للعمل على تعزيز و سلامة الاقتصاد العالمي ، و هو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي ، هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات ، و أطلق عليه اسم الصندوق حتى يتمكن أن يستفيد من موارد الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات " [26] .

و عليه مما سبق من التعريفان يمكن إعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي على أنه " مؤسسة نقدية دولية ، أنشأت سنة 1944م بموجب اتفاقية ، و هو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد الدولي ، و السعي إلى تحقيق الاستقرار النقدي الدولي ، و مساعدة الدول الأعضاء في مواجهة المشاكل التي تعترضهم في ميزان المدفوعات و ذلك من خلال توفير موارد الصندوق للتمويل ، و تبني سياسات و برامج خاصة بالتصحيح الهيكلي .

ثانيا : أهداف صندوق النقد الدولي

لقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهداف هذا الأخير و هي كالتالي :[27]

1ـ تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور و التعاون في حل مشاكل العالم النقدية .

---

[25] ـ ضياء مجيد الموسوى ، **الاقتصاد النقدي ، المؤسسة النقدية ، البنوك المركزية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 304 .

[26] ـ إيمان حملاوي ، مرجع سابق ذكره ، ص 12 .

[27] ـ زكي شافعي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة ، بيروت ، د س ن ، ص 75 .

2- تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية ، و المساهمة بذلك في تحقيق مستويات عالية من التشغيل و الدخل الحقيقي ، و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء ، باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية .

3- العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف ، و المحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء ، و تجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف .

4- التعاون في وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات التجارية بين الأعضاء ، و العمل على التخلص من قيود الصرف التي تعترض بناء التجارة الدولية .

5- بث الثقة في نفوس الأعضاء ، بجعل موارد الصندوق غي متناولهم ، تحت ضمانات كافية بما يتهيأ لهم من تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات ، دون اللجوء إلى تدابير هدامة للرخاء الوطني و العالمي .

ثالثا : وظائف صندوق النقد الدولي

من أهم الوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ما يلي :[28]

- استعراض التطورات المالية الاقتصادية الوطنية و العالمية ، و متابعتها و تقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية .

- إقراض الدول الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل و الإصلاح ، والتي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات و تشجيع النمو القابل للاستمرار .

- تقديم مجموعة كبيرة و متنوعة من أشكال المساعدة الفنية ، و توفير التدريب للعاملين في الحكومات و البنوك المركزية ، و ذلك في مجالات اختصاصات الصندوق و خيراته .

- التنسيق الفعال بين نشاط الصندوق و نشاط البنك الدولي ، لخدمة الاقتصاد العالمي .

- المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ، و مراقبة القواعد الدولية في البلدان النامية ، والبلدان السائرة للتحول إلى بلدان صناعية .

- مراقبة النظام النقدي الدولي ، من خلال رسم السياسات المالية العامة و النقدية و سياسات أسعار الصرف .

---

[28] - محسن أحمد الخضيري ، **العولمة الاجتياحية** ، مجموعة النيل العربية للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص ص102 ، 103 .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

إن صندوق النقد الدولي عبارة عن مؤسسة نقدية دولية ، يملك هذه الأخير كيانا قانونيا مستقلا ، و لقد حددت إدارة الصندوق في المادة " 12" من الاتفاقية المنشأة ، و التي تقر بأن يقوم بإدارة الصندوق الأجهزة التالية :[29]

1) مجلس المحافظين :

و هو بمثابة السلطة العليا في الصندوق ، و يتمتع بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤونه ، غير أن ممارسة هذه السلطات قد تم تفويضها إلى مجلس المديرين التنفيذيين ، فيما عدا تلك التي تنص على الاحتفاظ بها لمجلس المحافظين ، و من أهم صلاحية هذا الأخير ، قبول الأعضاء الجدد و مراجعة الحصص و تعديل قيم العملات و التعاون مع المنظمات الأخرى ، و توزيع صافي دخل الصندوق ، و كذا المطالبة عضويا بالانسحاب واستئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين .

يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل الدول الأعضاء ، و يجتمع عادة مرة واحدة في السنة ، ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ ، عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد ، و نائب المحافظ .

2) مجلس المديرين التنفيذيين :

و هو الجهاز المكلف باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للصندوق ، يجتمع ميدانيا مرة في الأسبوع على الأقل ، و يتألف مجلس المديرين من :[30]

ـ خمسة أعضاء دائمين : يمثلون الدول الخمسة التي تمتلك أكبر الحصص في الصندوق وهي (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، انجلترا ، فرنسا) .

ـ خمسة عشر مديرا تنفيذيا : تنتخبهم بلدان الأعضاء الأخرى ، و يتم انتخابهم مرة كل سنتين ، كما يعين لكل مدير تنفيذي نائبا ، ينوب عنه و يمارس سلطاته في حالة غيابه .

---

[29] ـ علي سماي ، **دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي و النقدي الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر** ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2001 ، ص 9 .

[30] ـ إيمان حملاوي ، مرجع سابق ، ص 15 .

و يرأس مجلس المديرين التنفيذيين مدير الصندوق ، و لا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح .

و يقوم المجلس بمهام ، كإدارة أعمال الصندوق اليومية ، و النظر في ميزانيته إلى الدول الأعضاء ، و رسم السياسات و التي تقدم لمجلس المحافظين للمصادقة عليها ، و تحديد أوجه صرف موارد الصندوق ، و الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملات ، و التي تتقدم بها الدول الأعضاء و على التعديلات المقترحة.

3) المدير العام و هيئة الموظفين :

المدير العام هو الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء و موظفي الصندوق و تسييره لأعماله ، و ذلك بتوجيه من المجلس التنفيذي ، و يعين لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد ، و يساعده في عمله نائب أول و نائبان آخران ، كما يجب أن لا يتعدى المرشح سن 65 ،و من شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية و المصرفية كما نص الميثاق المصادق عليه في مؤتمر " بريتن وودز " ، على أن يكون المدير العام من أوروبا و نائبه من أمريكا ، و يعمل المدير على التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين و مجلس المحافظين ، و الدول الأعضاء و المنظمات الدولية والإقليمية [31] .

كما توجد أجهزة أخرى خارج الصندوق يتم تشكيلها من طرف الدول الأعضاء و هي :[32]

ـ مجموعة الخمسة : و هي تضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمس .

ـ مجموعة السبعة : و هي تضم مجموعة الخمسة ، بالإضافة إلى كندا و ايطاليا و هي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم ، ثم بعد ذلك انضمت روسيا إلى المجموعة ، و أصبحت تسمى مجموعة السبعة + 1 .

ـ مجموعة الإحدى عشر : و هي مشكلة من وزراء مالية أعضاء منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، و هم الدول الغنية الثمانية ، بالإضافة إلى وزراء مالية بلجيكا و هولندا

---

[31] - هيثم عجام ، **التمويل الدولي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 196 .

[32] - إيمان حملاوي ، مرجع سابق ذكره ، ص 18 .

وسويسرا ، و التي انضمت سنة 1992م ، و تحولت من عضو مراقب إلى عضو كامل في صندوق النقد الدولي .

- مجموعة ال 24 :و هي المجموعة الناطقة باسم الدول النامية.

إن هذه الأجهزة و المجموعات دورها استشاري فقط ، فنلاحظ سيطرة الدول الغنية على الصندوق خاصة الدول (سبعة + 1) ، و التي تعمل وفقا لمصالحها ، و بهذا الصندوق لا يخدم إلا مصالح الدول الصناعية القوية في العالم ، و ذلك من خلال السيطرة عبر القرارات المتخذة و تهميشهم لدول العالم الثالث .

المطلب الثالث : الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

تتمثل موارد صندوق النقد الدولي عموما في اشتراكات و حصص الدول الأعضاء ، و الاقتراض و بيع الذهب ، وفي ما يلي سنحاول التعرض لهذه الموارد و هي كالتالي :

أولا : رأس مال الصندوق

المصدر الرئيسي لموارد الصندوق هي اشتراكات الحصص التي تسددها الدول عند الانضمام إلى عضويته ، و هذه الاشتراكات تكون مجموعة الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية ، حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رٍأس مال الصندوق و القيام بدفع 25% من حصته بالذهب ، و 75% من الحصة تسدد بالعملة الوطنية للدولة على أساس سعر تعادل العملة الوطنية بالذهب .

هذا و قد أوجد الصندوق استثناءات على قاعدة تقديم 25% من الحصة ذهب ، إذ أن العضو المنظم إلى الصندوق لا يلتزم بتقديم أكثر من 10% من كتلة الذهب ، و هذا عندما يكون ما يملكه البلد يقل عن 25% من الحصة من الذهب ، و قد بدأ تكوين هذه الحصص انطلاقا من مؤتمر " بريتن وودز " ، و التي اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل متوسط الواردات و الصادرات [33] .

ثانيا : الاقتراض

---

[33] - علي سماي ، مرجع سابق ذكره ، ص 14 .

نصت الأنظمة الأساسية لصندوق النقد الدولي على أنه يمكن للصندوق عندما تصبح موجداته من عملة الدولة ما غير كافية ، إجراء قرض لدى هذه الدولة ، أي أنه يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه ، ولدى للصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي .

ـ الاتفاقات العامة للاقتراض التي تم إنشاؤها في 1962م ، و يشارك فيه 11 مشتركا .

ـ الاتفاقات الجديدة لاقتراض و تم استحداثها في سنة 1997م ، ويشارك فيها 25 بلدا ، ومؤسسة ، و بموجب مجموعة من الاتفاقات يتاح للصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة [34] .

ثالثا : حقوق السحب الخاصة

و هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق عام 1969م ، نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك ، و النمو المتوقع في الاحتياطات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية ، و في بادئ الأمر كانت قيمتها تساوي نفس المحتوى الذهبي للدولار ، أي 0,88867 غرام ذهب ، ثم أصبحت قيمة هذه العملة تتحدد على أساس متوسط 5 عملات و هي : الدولار ، الجنيه الإسترليني ، الفرنك الفرنسي ، الين الياباني [35] .

رابعا : موارد أخرى

تتمثل هذه الموارد عموما في الاحتياطات التي ينشئها الصندوق من الإيرادات ، والدخل الصافي التي يتحصل عليها جراء مختلف القروض التي يتم تقديمها للدول الأعضاء.

و مما سبق ذكره ، يتجلى لنا بوضوح الأهمية النسبية لكل مورد في تكوين موارد الصندوق ، و التي تتكون أساسا من حصص الأعضاء ، ثم بنسبة أقل من الاقتراض ، ثم حقوق السحب الخاصة ، و أخيرا الاحتياطات و الإيرادات .

---

[34] ـ عبد العزيز قادري ، **صندوق النقد الدولي (الآليات و السياسات)** ، دار هومة للنشر و الطباعة و التوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 54 .

[35] نفس المرجع السابق ، ص 56.

خلاصة الفصل :

و من خلال ما تم تقديمه ، يمكن القول أن البنك الدولي و صندوق النقد الدولي هما أهم مؤسستين فاعلين في النظام النقدي و المالي الدوليين ، بالإضافة إلى الأدوار و الوظائف التي يقومان بها على المستوى العالمي ، إذ يقومان بتقديم مجموعة من البرامج و السياسات إلى الدول النامية بهدف تحقيق التنمية الشاملة ، و ذلك من خلال دعم القطاعات المختلفة لتحقيق التوازن و الاستقرار المطلوبين في العالم ، خاصة إذ ما تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي و التنموي ، و فيما يلي سنحاول التطرق إلى التنمية المستدامة كأحد أهداف التي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها و تمويلها على الصعيد المحلي و العالمي .

تمهيـــــــــد

في هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، من جانب نشأتها وتطورها التاريخي ، أيضا النقد الذي وجه لها . كما سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية، أيضا من أجل الإلمام التام والواسع بالتنمية المستدامة لابد من التعريج على مبادئها وأبعادها ومؤشراتها، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية و البيئية لها .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة :

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصبغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة ، و قد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا ، مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية ، حتى و لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة اتجاه الاستدامة ، و عليه و من خلال هدا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية المستدامة ، و لكن قبله من خلال هذا المطلب سنحاول تفصيل هذا المصطلح ، و عليه وجب علينا تناول كل من مفهوم النمو و التنمية .

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة النمو الاقتصادي ، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي ، لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة ، أي أن تلك الدول لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية أنداك .

و لكن و مع فترة السبعينات من القرن الماضي ، عرف مفهوم التنمية تطورا كبيرا و اتسعت أبعادا و ألحقت مصطلحات جديدة لها و أصبحت متداولة في أدبيات التنمية و من أهمها ما أطلق عليها باسم التنمية المستدامة .

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن [36] ، ويعرف أيضا على أنه " الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات التي يرغبها المجتمع [37] .

كما يعرف أيضا على أنه "

---

[36] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدر الجامعية ، القاهرة ، 2003 ، ص 11 .

[37] - أسامة الدباع و أثيل عبد الجبار الجومرد ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، دار المنهاج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 399 .

ـ و من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن النمو الاقتصادي هو قدرة الاقتصاد في التوسع في إنتاج السلع و الخدمات ، كذلك التوسع في الطاقة الإنتاجية و مدى الاستعمال الفعلي لتلك الطاقة المتزايدة .

2ـ مفهوم التنمية :

يعتبر مفهوم التنمية من بين المفاهيم التي لاقت اهتماما كبيرا في أدبيات الفكر الاقتصادي ، خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حصول دول عديدة على استقلالها ، فخلال هده الفترة كان كل من مفهومي التنمية و النمو يستعملان كمرادفين و ذلك نتيجة إلى أن كليهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي [38] ، و لكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي بدأ الاقتصاديون يميزون بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، فمعظم الاقتصاديين يرون أن مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف في الفكر الاقتصادي عن النمو ،ى لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما ، فالتنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي و هي تلقى الاهتمام البالغ في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم و بالأخص في الدول النامية [39] .

1ـ 2 ـ المفهوم التقليدي للتنمية : التنمية الاقتصادية

يرتبط مصطلح التنمية بجميع مجالات حياة الإنسان ، فيستعمل مثلا عندما يتم التعبير على نمو حجم الإنسان أو على نمو ذكائه ، و من جهة أخرى باستعمال مصطلح التنمية ، يتم الإشارة إلى ظاهرتين ، الأولى يقصد بها الانتشار ، أما الثانية فيقصد بها النمو ، و لعل أبرز أمثلة على الظاهرة الثانية ، فهي نمو نشاط معين أو نمو دولة ما ، لذا تعرف التنمية لغويا على أنها " المرور من وضع بسيط و مؤقت إلى وضع أشد تعقيدا و أكثر استقرار "[40].

---

[38] ـ مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 124 .

[39] ـ الطيب داودي ، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 05 .

[40] -Encyclopedie de la gestion et du management sous la direction de robert leduff , editions dallaz , France , 2004 , p 270

ـ و في أغلب الأحيان يتم ربط التنمية عندما يتم التعبير عن اقتصاد الدولة ، و عليه تعرف التنمية على أنها " عملية تحسين نوعي و دائم لاقتصاد و لطرق سيره ، أما في علم الاقتصاد فتعرف على أنها " التوليف بين التغيرات الذهنية و الاجتماعية لمجتمع ما ، مما يجعله قادرا على الرفع من نتاجه الحقيقي الكلي بصفة دائمة و متراكمة " [41] .

كما أننا نجد أن التنمية تعني " قدرة الاقتصاد القومي و التي ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5 %و 7 % أو أكثر من ذلك " [42] .

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأسمال المتراكم في المجتمع على مر الزمن " [43] .

2-2 ـ مفهوم التنمية المستدامة

لقد ترجم هذا المصطلح الجديد "**Sustainable Development** "إلى العربية بمسميات متعددة مثل : التنمية المطردة، المتواصلة، المتحملة، والمستدامة أو المستديمة، إلى أن استقرت هذه التسميات على تسمية واحدة ألا وهي**"التنمية المستدامة"** .

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات .

---

[41] -Encyclopidie de la gestion et du management , op , cit , p 271

[42] ـ ميشل تودارو ، **التنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص 51 .

[43] ـ رشاد أحمد عبد اللطيف ، **التنمية الاجتماعية** ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص 06 .

أولا : المفهوم العلمي للتنمية المستدامة

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما : التنمية، المستدامة، و التنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمى) : يقال أنميت الشيء و نميته : جعلته ناميا . [44]

ويقصد بالتنمية الازدهار، والتكاثر، والزيادة، والرفاهية، والتنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة وإذا كان السياق حركيا، فهو كذلك كمي وكيفي، حيث يعتبر مبدئيا سد الحاجات المادية بمثابة معبر إلى تحقيق الرفاهية على المستوى المعنوي، فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع، مما يوحي بتغيير إيجابي وبتطور وتقدم .

أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء : أي طلب دوامه و استمرار يته .

ثانيا : المفهوم الاصطلاحي للتنمية المستدامة

يعتبر التعريف الذي ورد في **تقرير برندلاتد رئيسة الوزراء** النرويج سابقا 1987"مصيرنا المشترك "أول تعريف صريح ومؤسس للتنمية المستدامة حيث عرفتها هذه الأخيرة على أنها : "التنمية التي توفر احتياجات الأجيال الراهنة، دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها". [45]

وتعرف التنمية المستدامة أيضا بأنها : "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية، دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتهم" إذ تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات

---

[44] - نعيمة يحياوي و فضيلة عاقلي، **التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، مجمع أعمال الملتقى العلمي الدولي" سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية"**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 121 .

[45] - رابح حميدة، **استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم و النمو و تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 40 .

البيئية والسكانية والطبيعية، كما أنها تهتم كثيرا بالسكان والبيئة، وسبب ذلك هو أن السكان في تزايد مستمر، بينما الموارد تتناقص بشكل كبير .[46]

وقد عرفتا أيضا : "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وبعبارة أخرى هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل .[47]

وتبنت **منظمة الأغذية والزراعة "FAO"** : التابعة للأمم المتحدة بأنها : "هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه، التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية .[48]

يعني كذلك مفهوم التنمية المستدامة : "ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها وتدهورها أو تناقص وجذورها المتجددة بالنسبة للأجيال السابقة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص، من الموارد الطبيعية مثل البركة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية" .[49]

قدم **الاقتصادي الشهير وبرت سولو "Robert Solow"**: تعريفا مبسطا للمفهوم التنمية المستدامة فقال أن تعني" عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي .[50]

---

[46] - لخضاري صالح وكعوان سليمان، **دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس "اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة " ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ،2008 ، ص 114 .

[47] - خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2010 ، ص 20 .

[48] - صليحة عشي، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص 136 .

[49] - مقيمح صبري وبوعنان نورالدين، **دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى الخامس الوطني حول " اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة" ، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008، ص 230 .

[50] - ذبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 21 .

أما **البنك الدولي** فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها : "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن". [51]

كما جاء كذلك مفهوم التنمية المستدامة في **التشريع الجزائري** بأن التنمية المستدامة : "تعني التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية .

مهما تعددت مفاهيم التنمية المستدامة، فإن مضمونها واحد فإذا نظرنا إليها :

- **الجانب الاقتصادي :** فهي تعني ترشيد استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بالإضافة إلى استخدام تلك الموارد من أجل تحسين المعيشة لجميع شعوب العالم (الكفاءة الاقتصادية) .
- **الجانب الاجتماعي** :فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، وتوفير ضروريات الحياة من خدمات صحية وتعليمية (العدالة الاجتماعية) .
- **الجانب البيئي :** فالتنمية المستدامة تؤكد على ضرورة حماية البيئة، وذلك عن طريق حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل أمثل (حماية البيئة) .
- **الجانب التكنولوجي :** وهي تعني من هذا الجانب نقل المجتمع إلى عصر صناعات النظيفة والتي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة للبيئة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون (الإنتاج الأنظف) .

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أربع سمات للتنمية المستدامة : [52]

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وبخاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .

---

[51] - عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العالمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2008 ، ص 4 .

[52] - شلابي عمار و طيار أحسن، **إشكالية البيئة و التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، بحوث الملتقى الوطني الخامس " اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، 2008 ، ص 85 .

- التنمية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم .
- التنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها، وهذا لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها .

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

مهما كانت الآراء والأفكار حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة فقد يكون هناك إجماع بين الباحثين في الموضوع على أن المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة وذلك من خلال المؤتمرات والمعاهدات كالتالي :

1- سنة 1968 : نظمت اليونيسكو أول مؤتمر دولي حكومي مخصص للبيئة والتنمية معا، وعن ذلك المؤتمر نشأ برنامجها المعروف "الإنسان والمحيط الحيوي" الذي كان يدور حول الإدارة الرشيدة والحفاظ على المحيط، ونشر قيم التربية، العلم والثقافة، وخلال نفس السنة دعت (الأمم المتحدة 1968) إلى عقد مؤتمر خلال عام 1972 والمعني بالبيئة البشرية .[53] إنشاء نادي روما في ستينات القرن الماضي الذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذلك رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي، لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة .[54]

---

[53] -Briel et Vilain**, la formation en marche vers le développement de l'agriculture**, 25 établissements témoignent, educaagri édition, 1999, p 17 .

[54] - العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة،** أطروحة الدكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 17 .

2- في سنة 1972 : مؤتمر "ستوكهولم "، نظمته الأمم المتحدة بين 5- 15 جويلية حيث برز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في هذا المؤتمر والذي يعد خطوة أولى نحو الاهتمام العالمي بالبيئة .[55]

تم بحضور أكثر من 113 دولة ولقد أدى هذا المؤتمر إلى ضرورة الاستنهاض والتنبيه للأخطار التي تهدد البيئة وضرورة الاهتمام بها وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونشرت وثائق هذا المؤتمر بألف ومائة صفحة وصدر عنه كتاب بعنوان"ليس لنا إلا أرض واحدة" "**Réné du bois Barbar word** "بمساعدة 22 باحث .

حيث عرضت في مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية التنمية .

3- في سنة 1982 : وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا .

كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة،و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة .[56]

4- وفي 28 أكتوبر 1982 : أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري، من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية .

5- في1987:قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا مشترك" والمعروف بتقرير بروتلاند والذي يضمن مفهوم الديمومة

---

[55]- Pierre André, **l'evaluation des impact sur l' environnement**,presse mondiale polyechnique, 2 eme edition, p 3

[56] - عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، مرجع سابق ،ص 2 .

"Sustainability" كمفهوم يشير إلى التنمية المستديمة دوليا، كما جاء بالتقرير أيضا التذكير بالصلات الوثيقة بين البيئة والتنمية وهذا لأنها تروج للإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والحفاظ على الطاقة بحيث يجب أن تكون أرقام استغلال الطاقة متقاربة مع إمكانية وقدرات النظم الإيكولوجية .[57]

6- جوان 1992 : انعقدت قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، خصص المؤتمر إستراتيجيات وتدابير تحد من تآكل البيئي في إطار التنمية قابل للاستمرار والتنمية، انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر .[58]

بدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية المحلية ولما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره، خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن 21، وهذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي لتشرنوبيل وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة وقد خرج المؤتمر بست نتائج :

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي .
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على إستراتيجيات قابلة للاستمرار .
- جدول أعمال أجندت القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض .

---

[57]- Veyert Yvette, **le dévloppement druable**, éditions, paris, 2007, p25 p26 .

[58] - العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مرجع سابق ذكره، ص 19 .

- وضع آلية تمويل للأنشطة، التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافة لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية .
- إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية .
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ .

7- **ديسمبر 1997 :** إقرار بروتوكول "كيوتو" باليابان حيث يمثل منعطفا مهما فيما يخص حماية البيئة لقد شارك في هذه الندوة أكثر من 10 آلاف مشارك من مختلف الآفاق وأدلى 125 وزيرا بتصريحات خلال أكثر من أسبوع من المفاوضات الحادة، ويهدف على الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة .[59]

8- انعقد في أفريل 2002 : عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال :

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992 .
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها .
- تحديد بل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

9- سنة 2007 : انعقد مؤتمر بالي اندونيسيا الذي ناقش قضية التغير المناخي وكانت من أعقد الملفات التي طرحت مشكلة الاحتباس الحراري لماله من مخاطر متنوعة خصوصا وأن الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن نسبة ثاني أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، وأنها

---

[59] - خباية عبد الله و رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص 352 .

أكثر بكثير مما كانت عليه خلال العقد الماضي، مما أطلقت ناقوس الخطر حول تغير مناخ العالم .[60]

كما حاول المجتمعون في المؤتمر وضع خارطة طريق تهدف إلى تمديد برتوكول "كيوتو" إلى ما بعد 2012، أن تشمل اتفاقية ما بعد "كيوتو" أهدافا كمية محدودة قصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى ترتيبات خاصة لتحويل ونقل التكنولوجيات، وتوفير الدعم اللازم لذلك، وبناء القدرات وإجراء تقييم أشمل للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الدول النامية .

10- في سنة 2009 : عقدت قمة كوب نهاكن (العاصمة الدانماركية) حول تنمية التغير المناخي في حلقة متصلة من الجهود الدولية الرامية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري تحت رعاية الأمم المتحدة، جاءت هذه القمة لتحل محل بديلا لبرتوكول كيوتو الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء، الأمر الذي يتطلب تحضير خطة ملزمة لتقليل الإنبعاثات في إطار الالتزام الثاني خلال الفترة من 2012 حتى 2020، كما أشارت لجنة التغير المناخي بالأمم المتحدة على محاور أخرى تتمثل في ما يلي : [61]

- يجب خفض الانبعاثات للحد من خطورة ارتفاع درجة الحرارة .
- البحث عن معلومات حول تأثير الإنسان على تغير المناخ .
- القمة تهدف للتركيز على ما تم الاتفاق عليه في كيوتو عام 1997 .

11- ديسمبر 2010 : عقد مؤتمر" كان كون" في المكسيك بشأن التغير المناخي حيث هدف إلى تحقيق العديد من المطالب أهمها :[62]

- تقليل الانبعاث الحراري المسبب للتغير المناخي.

---

[60] - راشي طارق، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية للتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 11 .

[61] - عبد القادر مطالس، **أثر مشكلة التغيرات المناخية على حياة واستقرار المجتمعات البشرية**، المؤتمر الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2010، ص 15.

[62] - http: www.ennow.net 02/04/ 2014 13 : 42 .

- بحث توفير الأموال اللازمة للتعامل مع الكوارث التي تأتي من ارتفاع درجات الحرارة.
- محاولة التوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف خاصة الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية حول" بروتوكول كيوتو"، والتي لم توقع عليه .

12- نوفمبر 2012 : مؤتمر تغير المناخ بالدوحة الذي استقبل نحو 9000 مشترك بها في ذلك 4356 مسؤولا حكوميا و3958 مثلا لهيئات وأجهزة أمم المتحدة والمنظمات الغير الحكومية، تضمن القرارات التالية : [63]

- تعديل بروتوكول" كيوتو" آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك .
- تتعهد الدول بموجبه تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة للغلاف الجوي بفترة لا تتعدى عام 2014 .
- نقل التكنولوجيا والتمويل إلى الدول النامية والانتقال إلى مرحلة التطبيق الكاملة لهذه العملية .
- اختيار كوريا كمقر للصندوق المناخ الأخضر .

من خلال ما سبق يمكننا توضيح أهم مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة كالتالي :

الجدول رقم(1) : مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

السنة :	المنظمة، الهيئة، المؤتمرات	النتائج، الآراء حول التنمية المستدامة
1968	- مؤتمر منظمة الأمم المتحدة . - إنشاء نادي روما (إيطاليا) .	- الإدارة الرشيدة والحفاظ على المحيط - ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو .
1972	- مؤتمر ستوكهولم (السويد) قمة الأمم المتحدة حول البيئة .	- التوفيق بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، وكذلك مواجهة مشكلات البيئية .
1982	- برنامج الأمم المتحدة الأمريكية تقريرا حول	- تقرير مبني على وثائق علمية وبيانات

[63] -http : www. lisd.ca/vole12/enel12567ahtml. 02/04/2014 13 :42 .

	البيئة العالمية . - ميثاق العالمي للطبيعة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة .	إحصائية أكدت على الخطر المحيط بالعالم . - وضع نظام الطبيعي بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية .
1987	- اللجنة الدولية للتنمية والبيئة تقرير برونتلاند (Brundtland) .	- أصدرت تقريرا يسمى" مستقبلنا للجميع" وبروز مفهوم التنمية المستدامة .
1992	- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية قمة الأرض ريودجانيرو(البرازيل)	- قمة جاءت بعد ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند عامة الناس و إنبثقت عنها ما يسمى بالأجندة 21 : مسائل التلوث، الطاقة، البيئة والتنمية . - يهدف إلى تخفيض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري .
2002	- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوزهانزبورغ (جنوب إفريقيا) .	- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة 21 . - ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي .
2007	- مؤتمر بالي (أندونيسيا) .	- ناقش قضية التغير المناخي .
2009	- قمة كوبنهاكن (الدانمارك) .	- تأكيد اتفاقية كيوتو 1997 وطرح مشكلة الاحتباس الحراري .
2010	- مؤتمر كانكون (المكسيك) .	- تقليل الانبعاث الحراري المسبب للتغير المناخي .
2012	- مؤتمر المناخ الدوحة (قطر)	- تعديل بروتكول" كيوتو" آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك .

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة .

المطلب الثالث : الانتقادات التي وجهت لمفهوم التنمية المستدامة

رغم التطورات التي عرفها مفهوم التنمية المستدامة ، كما سبق ذكره ، إلا أنه وجهت انتقادات عدة له ، خاصة فيما تعلق الأمر بالمفهوم الذي طرحه أو جاء به تقرير لجنة " بورتلاند " ، كما أن جميع التعاريف الأخرى الصادرة عن الهيئات و المنظمات تم انتقادها بمجملها ، و في هذا الصدد ، هناك من يرى أن التنمية المستدامة ما هي إلا " إيديولوجية سياسية تم صياغتها من طرف الأمم المتحدة و الهدف من ورائها حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج البيئي لدول الشمال ، على غرار كل إيديولوجية سياسية سواء تلك الخاصة بالحركات الأيكولوجية لأمريكا الشمالية التي ظهرت إلى الوجود مع بداية القرن الماضي أو تلك الأوروبية المنشقة من فكرة حرية السوق التي تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر ، فإن مفهوم التنمية المستدامة يبقى دائما يمتاز بالغموض و تشويه جملة من التناقضات.

فالفكر الاقتصادي الكلاسيكي أو الفكر النيو كلاسيكي لم يتطرق إلى تحليل اقتصادي جدي و عميق و لم يتم وضع نظرية اقتصادية مفصلة حول التنمية المستدامة [64] .

ـ و لقد أصبح من الضروري على الاقتصاديين المعاصرين الشروع في التفكير في نظرية اقتصادية للتنمية المستدامة ، و هذا وفق نفس المنهج الذي اتبع في صياغة نظرية المنافسة الكاملة ، أو وفق منهج آخر .

كما انتقدت التعاريف من جانب اختلاف وجهات النظر في تفسير و تعريف مفهوم التنمية المستدامة ، فهناك من يرى أن هذه الاختلافات كبيرة جدا إلى غاية أن معظم المختصين لم يتوصلوا إلى إجماع حول العناصر التي يجب أن تتوفر فيها الاستدامة ، و العناصر الأخرى القابلة للقياس [65] .

كما أن المتمعن جيدا في التعاريف ، سيلاحظ فيها عدم التمييز بين التنمية و النمو الاقتصادي ، و ذلك لأن القضية هي قضية نوعية النمو ، و كيفية توزيع منافعه ، و ليس مجرد عملية

---

[64] ـ عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة ، أوت 2007 ، ص 10 .

[65] -Minster de l industrie du canada , la mesure du devlopement durable ;etude des pratique en viguer , document horsserie n° 17 , novembre 1997 , p 02

توسع اقتصادي لا تستفيد منه إلا أقلية من المالكين الرأسماليين ، فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية و بيئية شاملة و العمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة .

المبحث الثاني : ميزات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مميزات ، تتمثل غالبا في المبادئ و المؤشرات و الأهداف

المطلب الأول : مبادئ التنمية المستدامة

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية :

المبدأ الأول : تجديد الأولوية بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية . [66]

ففي سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الآمونيات، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوى على مادة الرصاص وللآن حوالي خمسين دولة (50) تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي .

المبدأ الثاني : الاستفادة من كل دولار

---

[66] - شلابي عمار و طيار، **إشكالية البيئة و التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق ذكره، ص 87 .

كانت معظم السياسات البيئية بما فيه السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب منهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة بالعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة قصد التصدي للمشكلات البيئية .

المبدأ الثالث : اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة تتضمن تكاليف ومنافع، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل المشكلات البيئية، منها خفض الدعم على إستخدام الموارد الطبيعية .[67]

المبدأ الرابع : استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة للعمليات الاستخراج، تفرض الصين رسوما على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات .

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال اندونيسيا سنة 1996 أدخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الأداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى الإطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثيرا أقوى من النهج الأكثر تقليدية .[68]

---

[67] - سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم و التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 110 .

[68] - سالمي رشيد، **أثر التلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سابق ذكره، ص 110 .

المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة، توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين الكفاءة الطاقة .

المبدأ السابع : الإشراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية : [69]

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات .
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرقون حلول ممكنة على المستوى المحلي .
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة .
- إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغير .

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة .

المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف فمثلا، أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60٪ إلى 80٪ بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل وفي الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء، التي تمارس في العالم النامي .

المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية

---

[69] - خباية عبد الله و بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية :** العوامة **الاقتصادية - التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 340 .

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج ويسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر والمحتمل، من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحساب التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم إستراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية .[70]

من خلال هذه المبادئ العشرة تتضح لنا ضرورة إدماج الجوانب البيئية في إطار السياسات التنموية، كما يجب اعتماد المقاربة الشاملة من طرف المؤسسات، لأنه في إطار هذه المقاربة تتجاوز المؤسسات المفهوم الضيق للبيئة، وهي التي أصبحت بفعل ذلك مكونا أساسيا لإستراتيجية نمو المؤسسات، وهذه الأخيرة أصبحت طرفا في سعي طوعي لحماية البيئة .

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة :

تشكل هذه الأبعاد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية للأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة والاستخدام العقلاني والرشيد على هذه الموارد وهي :

1- الأبعاد البيئية : تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء ذلك هو التيسير والتوظيف الأحسن للرأسمالية الطبيعي بدلا من تبذيره، ومعنى ذلك وضع حدود بيئية للنشاط الاقتصادي حيث التنمية الملائمة للبيئة عن طريق التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي .[71]

2- الأبعاد الاقتصادية : يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية فحسب، توفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين ليس في أخذها

---

[70] - سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سابق ذكره، ص 107 .

[71] - لخضاري صالح و كعوان سليمان، **دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة** ، مرجع سابق، ص 121 .

بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك .[72]

كما تمنح التنمية المستدامة، باعتبارها مؤسسة ومبنية على التآزر بين الإنسان والبيئة الأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تدافع عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسبانها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية .

3- الأبعاد الاجتماعية : تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث إذ أن البعد الإنساني بالمعنى الضيق، يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختبار الأساسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول .

ستحافظ الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة تقيم الإنصاف، على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المتخلفة من الشمال إلى الجنوب، تمر المصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للإنصاف من خلال الجدول التالي يمكننا توضيح أبعاد التنمية المستدامة :

الجدول (2) : أبعاد التنمية المستدامة

الأبعاد لاقتصادية :
❖ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية .
❖ إيقاف تبديد الموارد الطبيعية .
❖ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته .
❖ تقليص التبعية البلدان النامية .
❖ التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة .

[72] - شلابي عمار وطيار أحسن، **إشكالية البيئة و التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري** مرجع سابق ذكره، ص 90 .

❖ المساواة في توزيع الموارد .
❖ الحد من تفاوت في المداخيل .
❖ تقليص الإنفاق العسكري .
الأبعاد الاجتماعية :
❖ تثبيت النمو الديموغرافي (ضبط السكان) .
❖ تحقيق المساواة في التوزيع (كالمدخل الوطني مثلا) .
❖ مكانة الحجم النهائي للسكان .
❖ المشاركة الشعبية وتفعيل دور المرأة .
❖ توفير الحاجات الأساسية للسكان : الغذاء، السكن، التعليم، الصحة، محاربة البطالة
❖ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية .
❖ حرية الاختيار والديمقراطية .
الأبعاد البيئية :
❖ الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية .
❖ حماية المناخ من الاحتباس الحراري .
❖ الحفاظ على المحيط المائي .
❖ صيانة الثراء الأرض في التنوع البيولوجي .
❖ إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة والمياه المستخدمة .
❖ مكافحة التصحر والجفاف .
❖ مكافحة القطع الجائر والغابات .

الأبعاد التكنولوجية :
❖ استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية .
❖ الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة .
❖ الحد من انبعاث الغازات .
❖ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون .
❖ إيجاد وسائل بديلة للطاقات الأحفورية .
❖ استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي .

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة .

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيئات المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار، بالتالي هاته المؤشرات تعكس حقيقة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جوانب مترابطة ومتكاملة متداخلة، وأي تغير يطرأ على جانب منها فإنه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى . [73]

وعادت تقوم بقياس التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- تقييم المجهود المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة.

[73] - عثمان محمد غنيم و ماجدة أبوزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و قياسها**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 251 .

- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الاستمرار في نفس الاتجاه .
- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المتخصص لتحقيق الأهداف وهل تسير عليه التنمية بشكل سريع أم بطيء أم مناسب .
- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء أكانت دولا أم أقاليم بشكل يساعد على تحديد مقدار طموح الأهداف أو تواضعها ومدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف .
- الاستفادة من تجارب الآخرين في ما حققوه أو ما عجزوا عن تحقيقه.
- اشتقاق مؤشرات ومعاملات التنمية من أهدافها يعني تعدد هذه المؤشرات وتغيرها واختلافها نتيجة تغير واختلاف الأهداف من فترة زمنية لأخرى لنفس المنطقة ومن منطقة أخرى .
- ونظرا لتعددها فسنركز على بعض المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية المجمعة .

1- المؤشرات القطاعية : تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن أهمها:

- **البصمة الإيكولوجية:** أسس المؤشر كل REES وWackernagle ويقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته (استهلاك من الموارد احتياجاته من طرح النفايات) . [74]

وتجدر الإشارة هنا أن وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي وحدة المساحة الهكتار، كما يمكن الحصول على البصمة الإيكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان، فمثلا البصمة الإيكولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها متوسط استهلاك الدولة مقدرا بوحدة المساحة (تستحوذ على ما يفوق 20٪ من المساحة

---

[74] - لخديمي عبد الحميد و أولاد حيمودة عبد اللطيف، **مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال،** الملتقى الدولي الثالث حول " منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 2012، ص 14 .

الكلية لكوكب الأرض حسب دراسة أجراها باحثون في كولومبيا خلال بداية التسعينات من القرن الماضي .

- **مؤشر المحاسبة البيئية (المحاسبة الخضراء) :** تهدف المحاسبة الوطنية إلى وضع في الأفق متغيرات معبرة عن حالة وتطور الاقتصاد الوطني لإعطاء أصحاب القرار قاعدة للعمل، فنظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوريا لمتابعة تطور اقتصادها، وعادة ما لم يتم إدماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية في نظام المحاسبة الوطنية، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء ويمكن تعريفها بأنها الرصيف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد . [75]
- **مؤشر التنمية البشرية :** وهو مؤشر وطني تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي، يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية، يحيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية حيث يرتبط بالمستوى التعليمي، نصيب الفرد من الدخل الوطني، يقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية البشرية من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية فحسب، ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها : [76]

- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة .
- توفر فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب .
- إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع .
- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية .

---

[75]- http:www.unesco.org 07/04/2014 13 : 45 .

[76] -http:www.unesco.org 07/04/2014 13 : 45 .

2ـ المؤشرات الأساسية المجمعة : ويمكن تقسيمها إلى أربع مؤشرات رئيسية [77]

أ ـ المؤشرات الاقتصادية :

التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة : ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية :

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية .
- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات، ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد .

تغير أنماط الاستهلاك : ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية :

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
- **ب ـ المؤشرات الاجتماعية :**

مكافحة الفقر : ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال :

- معدل البطالة : وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة .
- مؤشر الفقر البشري : بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاث أبعاد وهي حياة طويلة وصحية وتقاس نسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين، المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا

---

[77] ـ رقامي محمد، بوشنقير إيمان، **التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل**، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص 442 .

يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة) .

- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني : ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني .

الديناميكية الديموغرافية والاستدامة : ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة .[78]

تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب : ويقاس من خلال :

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين .
- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية .

حماية صحة الإنسان وتعزيزها : ويقاس من خلال :

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة .
- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية .

تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية : وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري .

ج ـ المؤشرات البيئية :

حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها ويقاس من خلال :

- الموارد المتجددة / السكان : ويبين نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والمتاحة.
- استخدام المياه / الاحتياطات المتجددة : ويبين نسبة كمية المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المنتجة .
- النهوض بالزراعة والتنمية الدينية المستدامة .

---

[78] ـ نفس المرجع السابق ، ص 443 .

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية : يبين نصيب الفرد من المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي .
- استخدام الأسمدة : يحدد كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية، حيث يقيس كثافة استخدام الأسمدة .
- مكافحة إزالة الغابات والتصحر :
- التغير في مساحة الغابات : وهو التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة من المساحة الإجمالية للبلد .
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر : يتم الحصول عليه عن طريق مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد ويقيس مساحة التصحر وشدته.

د ـ المؤشرات المؤسسية :

الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال من خلال : [79]

- الحصول على المعلومات : وذلك من خلال أجهزة التلفاز لكل 100 نسمة وأجهزة الراديو لكل 1000 نسمة، وعدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة، وتبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات .
- الحصول على وسائل الاتصال : من خلال خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، ويعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد .
- الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية : ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال عدد المشتركين في الانترنت لكل 1000 شخص، وحاملي الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص، ويقيسان المؤشر مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات .

---

[79] - http:www.unesco.org 07/04/2014 13 :45 .

- العلم والتكنولوجيا : ويمكن الوصول إليه من خلال عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، والاتفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي .
- تجدر الإشارة إلى أن المؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث العلمي والتطوير .
- المؤشرات المتعلقة بالمؤشرات الأربعة بالتنمية المستدامة .

المطلب الرابع : أهداف التنمية المستدامة

هناك أهداف أساسية تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها : [80]

- **الاندماج والتكامل البيئي :** وهذا يعني اندماج اهتمامات المحافظة على المحيط الحيوي في جميع أعمال المجتمعات البيئية وحماية النظم الطبيعية عبر إجراءات حماية الجودة البيئية .
- **تحسين العدالة الاجتماعية :** تحسين جودة الحياة الحياة وإشباع حاجات المجتمعات البشرية الحاضرة والمستقبلية وإتاحة فرص العمل للجميع والخدمات الاجتماعية من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار .
- **تحسين الفعالية الاقتصادية :** تشجيع الإدارة المثلى والرشيدة للموارد البشرية والطبيعية وذلك بإشباع حاجات المجتمع من خلال تحمل المسؤوليات والمؤسسات المستهلكين إزاء السلع والخدمات، التي ينتجونها ويستخرجونها من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبول مثل مبدأ "ملوث / دافع"، دفع الضرائب وتحمل تكاليف البيئية والاجتماعية .

الجدول (3) : الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة

نوع الاستدامة / الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية

[80] - حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 34 .

المياه	- ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية .	- تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة .	- ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	- رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير(وزيادة الصادرات)	- تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي .	- ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه .
الصحة	- زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .	- فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة .	- ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والمنظمة الداعمة للحياة .
المأوى والخدمات	- ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .	- ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب وتوفير المواصلات والصرف الصحي للأغلبية الفقيرة .	- ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية .
الطاقة	- ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والوصلات والاستعمال المنزلي .	- ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء .	- خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسيع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل الأخرى .

التعليم	- ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية .	- ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة .	- إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية .
الدخل	- زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي .	- دعم المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف للأغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات (في القطاع غير الرسمي) .	- ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية .

المصدر : رياض ربعي، **موارد الطاقة و التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص 21 .

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة، معوقات وسبل تطويرها

المطلب الأول: استراتجيات التنمية المستدامة:

تعتمد عليها أساسا لتحقيق أهدافها، وذلك لوضع استراتجيات مالية ونقدية عن طريق تمويل مشاريع استثمارية، وزيادة الإنتاج وتعزيز المشاريع الزراعية، مما يسمح بتحسين المداخيل وتخفيض الأسعار والتقليل من مشاكل نقص التغذية، ولهذا يجب على

البنوك أن تلعب دورا مهما في الدول بتذليل الصعوبات أمام الاقتصاد الخاص للحصول على التمويل وإيجاد شروط وآليات تمويل سهلة تتلاءم مع الاحتياجات المالية للأفراد والمؤسسات، ولعل انجح تجربة هو بنك "فرامين بنك" في بنغلاديش الذي حصل صاحبه على جائزة نوبل سنة 2006، مع وضع بعين الاعتبار ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بجودة عالية ومواصفات عالمية مع توليد وخلق فرص عمل جديدة أي الاهتمام بمختلف جوانب الحياة ومعالجتها تكامليا مع بعضها البعض، ويمكن إبراز هذه الاستراتجيات فيما يلي:

- ✓ النمو التراكمي: هو ربط مختلف اتجاهات النمو الاقتصادية بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.
- ✓ النمو الاقتصادي النظيف: بأقل قدر من الطاقة الكثيفة أي ترشيد استخدام الطاقة والبحث عن طاقات متجددة ونظيفة وذلك بالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، وهذا يعني ربط مختلف جوانب التنمية مع بعضها البعض الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.
- ✓ توليد الوظائف وخلق فرص العمل من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفارق ويزيد من قاعدة المستفيدين ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم زيادة الاستثمار[81]
- ✓ التأكيد على زيادة منتظمة في معدلات نمو السكان.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية ي اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ✓ إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المواد وتخفيض استهلاك الطاقة الملوثة.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الكبيرة والبعيدة عن تلوث الهواء والمياه.
- ✓ ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة[82]
- ✓ دور المدراء وكل فرد في تحقيق التنمية المستدامة.

---

[81] - فريد النجار: **إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، د س ن ، ص 503 .

[82]- www . dudiont . dz . net .

تتمثل عناصر إستراتجية التنمية المستدامة فيما يلي[83]:

- ✓ ثبات أعداد السكان.
- ✓ أشكال جديدة من التقانة أو نقل التقانات، تحسين الأسواق.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.
- ✓ الإدارة المتكاملة للنظم البيئية، وتقليل النفايات ومنع التلوث.
- ✓ التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات.

المطلب الثاني :عقبات التنمية المستدامة:

توجد العديد من العقبات التي تعيق مسار التنمية المستدامة في مختلف دول العالم نذكر أهمها:

1 - العقبات السياسية والاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تباين مستوى الوعي البيئي بين أفراد دول العالم.
- ✓ عدم توفر الاستقرار السياسي والحروب بين الدول وكذا الحروب الأهلية، وهذا ما يؤدي إلى تدهور البيئة من جهة وتدهور أوضاع حياة الناس باعتبارهم المحور الأساسي لتحقق التنمية المستدامة.
- ✓ إضافة إلى تسابق الدول نحو التسلح.
- ✓ الفقر وهو الذي يعتبر أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية.
- ✓ التضخم السكاني وزيادة مستويات التوسع العمراني على حساب الأراضي التي يمكن استغلالها في المجال الزراعي، كما أن النزوح الريفي قد اثر على الحياة في المدينة وزاد من ظهر الأحياء القصديرية في المدن وانتشار الفقر، وكذا انتشار التلوث الضوضائي

.2- العقبات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الاعتماد على المصادر الطاقوية التقليدية رغم الأضرار التي تسببها.
- ✓ ارتفاع تكاليف توفير الطاقة المتجددة.

---

[83] - محمد سمير مصطفى : **استراتيجيات التنمية المستدامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 447 .

- ✓ التدهور المستمر لقاعدة الموارد الطبيعية خاصة المياه، الأراضي الزراعية، الغابات بسبب الاستغلال غير العقلاني من قبل الأفراد.
- ✓ المديونية وهي من بين المعوقات التي تحول دون نجاح التنمية المستدامة المرجوة، كما تؤثر بشكل سلبي على المجمعات الفقيرة والمجتمعات الدولية ككل.
- ✓ عدم توفير التقنيات المتطورة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة الدولية.
- ✓ ضعف الإرادة السياسية لحكومات الدول في مجال الحفاظ على كوكب الأرض والاستدامة البيئية[84] .
- ✓ من بين العوائق التي تعيق مسار التنمية المستدامة هو نوع النظام الاقتصادي إذ يفترض نظريا أن مشكلة التدهور البيئي مثلا في الاقتصاديات المخططة مركزيا اقل حدة مما هو عليه في البلدان ذات النظم الاقتصادية الرأسمالية.
- ✓ الأزمات المالية العالمية وتأثيرها على مسار التنمية المستدامة مثل الأزمة المالية لـ2007-2008.

3.- العوائق البيئية: وتتمثل في [85]

- ✓ تزايد مخاطر الاحتباس الحراري والذي يعني ارتفاع درجات حرارة الأرض وصعوبة تحديده عند
- ✓ مستوى معين، (أي صعوبة التحكم في ارتفاع درجة حرارة الأرض).
- ✓ تزايد حدوث الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، الأعاصير، البراكين...الخ، مثل زلزال اليابان في2011.

وما أحدثه من أثار بيئية فضيعة نتيجة تسرب الإشعاعات النووية.

---

[84] - بوب ويلارد : **دور القيادة الحكومية في السعي لتحقيق الاستدامة** ، مجلة وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان تحول الشركات الأمريكية إلى الأخضر ، مكتب برنامج الإعلام الخارجي ، مجلد 13 ، العدد 11 ، 2008 ، 64 .

[85] -www. America . gov .

✓ ندرة المياه وانقراض العديد من الكائنات الحية مما يؤدي إلى إحداث اختلال في توازن النظام البيئي.

المطلب الثالث : الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل:

- هناك العديد من البدائل والحلول المقترحة نذكر منها:

1- الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل الاجتماعية والسياسية: وتتمثل فيما يلي :

أولا) الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل السياسية: ومن بينها ما يلي:[86]

✓ وضع القوانين الرامية لحماية كوكب الأرض، مما يؤدي إلى رفع الإرادة السياسية لحكومات الدول.

✓ تعزيز دور الهيئات الدولية من اجل فض النزاع بين الدول أو المجتمعات، وكذا وضع قوانين دولية صارمة اتجاه تزايد السباق نحو التسلح من اجل حماية الشعوب وتحقيق تنمية مستدامة.

ثانيا) الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:[87]

✓ دمج التعليم للتنمية المستدامة مع أنظمة التعليم النظامية وغير النظامية، حيث يجب أن تطبق

الحكومات نهج النظام الكلي لناحية سياسات التعليم والتدريب للمعلمين وتفعيل المناهج الدراسية.

✓ تنظيم دورات تدريبية إقليمية في مجال التنمية المستدامة، والاستعانة بكفاءات الدول الأكثر تقدما.

✓ وضع تصور محدد في كل الدول لما يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني ومدى ما يمكن

أن تمنحه الحكومات لهذه المنظمات من دعم.

---

[86] - منشورات الأم المتحدة : **تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية** ، 2002 ، ص ص 49، 50 .

[87] - مصطفى كمال طلبة ، **التنمية المستدامة ضرورة للمنطقة العربية** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد 1 ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2006 ، ص ص ، 550 ، 559 .

- ✓ توعية المجتمعات نحو تصميم المباني الخضراء واستهلاك المنتجات الصديقة للبيئة، وهذا

بالاعتماد على الوسائل الإعلامية والملتقيات والمحاضرات ...الخ.

أما في مجال البحث العلمي والتطوير التقني نجد ضرورة توفر ما يلي:

- ✓ ضرورة خلق تعاون بين جامعات الدول لتطوير الأبحاث والتقنيات العلمية في مجال إيجاد موارد جديدة والحفاظ على الأنظمة البيئية.
- ✓ تقديم الدعم المالي والتشجيع لقطاع البحث العلمي من خلال توفير الأرضية المناسبة.

أما في مجال التزايد السكاني واتساع الرقعة الحضرية(الحضرنة) يجب:

- ✓ القيام بعملية توعية الأفراد عن طريق وسائل الإعلام مثلا من اجل تنظيم النسل، غير أن مشكل

التزايد السكاني ليس هو السبب في حد ذاته، إذ لو استغلت هذه الطاقات البشرية بطريقة عقلانية وهادفة سيساهم هذا التزايد في تحقيق التنمية المرجوة خاصة في الدول النامية.

- ✓ أن تضع كل دولة خطة دقيقة لاستخدامات الأراضي فيها بين صناعة وزراعة ومساكن وسياحة

وتجارة مبنية على قواعد بيانات دقيقة ومراجعة.

- ✓ خطر استخدام الأراضي الزراعية لغير ما شرعت له واستصلاح الأراضي غير الزراعية.
- ✓ فيما يخص مشكل التلوث الضوضائي الذي يكون في المدن من الممكن القيام بعمليات إنشاء

الحدائق والقيام بعملية غرس الأشجار التي تقوم بامتصاص الصوت.

- ✓ وقف الهجرة من الريف إلى المدن من خلال توفير كافة الضروريات لكان الأرياف مثل: بناء

المدارس، المستشفيات، السكن المناسب، وتقديم التشجيعات والحوافز في مجال قطاع الزراعة، مما يؤدي إلى بقاء سكان الأرياف في مواطنهم والاستثمار الجيد لقطاع الزراعة

الذي يعتبر من بين أهم أهداف التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى تقليص نسبة الفقر وانتشار الأحياء القصديرية في المدن.

- ✓ إن عملية إعادة تدوير النفايات من شانها أن تؤدي إلى فتح مناصب شغل جديدة وتشجيع قيام

المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى تقليص البطالة والفقر.

2- الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل الاقتصادية: و تتمثل فيما يلي:

- ✓ إحياء دور الجباية البيئية وجعلها تتماشى مع نسبة التلويث .
- ✓ إحياء الجهود في مجال الطاقة المتجددة وتطوير البحث في تقنيات الوقود النظيف، والتخلص من

غاز ثاني أكسيد لكربون وتخزينه، حيث يعتقد الكابتن والباحثين في الشؤون النفطية "بيير وإيمانويل" (2005) أن العالم سوف يستخدم خلال القرن الحادي والعشرين كافة موارد الطاقة المتوفرة، وأن انخفاض احتياطات النفط والغاز، وزيادة تكلفة الطاقات المتجددة، سوف يؤدي إلى تغير كبير في أنماط استخدام الطاقة، ويتوقع أن تشهد أسعار الطاقة في المستقبل القريب (2030،2020،2010) ارتفاعا في الأسعار للمساعدة في حل بعض المشاكل الأساسية مثل العمل على حل مشكل ارتفاع تكلفة الطاقة

المتجددة ومشكل جعل الطاقة النووية مقبولة للرأي العام وخفض تكاليفها...الخ[94].

- ✓ تفعيل دور المؤسسات المالية من خلال تقديم قروض ميسرة للمشروعات الصديقة للبيئة.
- ✓ وفي مجال النقل لابد من استخدام النقل الجماعي وتشجيعه من أجل التقليص تبذير الطاقة، واستخدام الوقود العضوي.

3 - الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل البيئية: وتتمثل في النقاط التالية:

- ✓ في مجال المياه لابد من ترشيد استخدام الموارد المتاحة حاليا وتنمية المزيد منها، والحفاظ على نوعية هذه الموارد المائية، مثل التوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة، والقيام بعملية تحلية المياه وكذا تفعيل تشريعات حفر الآبار ومراعاة الاعتبارات الفنية في تحديد عدد هذه الآبار في أي منطقة.

- ✓ في مجال الأراضي لابد من القيام باستصلاح الأراضي غير الزراعية واستخدام الأسمدة العضوية.
- ✓ القيـام بعمـليات التشجير والاهتمام بالقطاع الزراعي من أجل تـوفير الأكسـجين ومحاربـة التصحر

وانجراف التربة.

- ✓ حماية الكائنات الحية المهددة بالانقراض وحماية الشواطئ والبحار من التلوث .
- ✓ وقف انبعاثات غازات الدفيئة للتقليل من مخـاطر الاحتبـاس الحـراري والغـازات المؤديـة إلــى تآكل

طبقة الأوزون من خلال تكاتف كل الدول العالم من أجل الحفاظ علـى البيئيـة وخطـر استخدام المواد والمنتجات الملوثة للبيئة محليا ودوليا.

خلاصة الفصل :

ـ من أهم وأحدث المفاهيم التنموية مفهوم التنمية المستدامة، إذ تسعى هذه التنمية إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون الخلق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على استيعاب احتياجاتها، حيث تقوم التنمية المستدامة بإدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، مع توجيه مختلف التغيرات التكنولوجية بشكل يضمن الاحتياجات البشرية بصورة دائمة ومستمرة، ولهذا تعتبر التنمية المستدامة هي الإدارة العادلة لموارد العالم، والقائمة على التوزيع العادل للثروات وضمان الحقوق الإنسانية للشعوب وذلك عن طريق تحقيق هدفها الجوهري والذي يتمثل في النهوض بجميع أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية من خلال توفير المناخ المناسب لنجاحها وكذلك وضع مجموعة من المؤشرات الدقيقة التي تحدد مدى اتجاه البلد نحو استدامة التنمية ولتحقيق الجهود المبذولة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف المشاريع الخاصة بها، وتوفر الإستراتجية المناسبة لتنفيذ ما تصبوا إليه هذه التنمية.

تمهيـــــــــد

لعل التأمل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة في المرحلة الحالية، بل و مع محاولة استشراف المستقبل في القرن الحادي والعشرين لما سيكون عليه هذا النظام، فإن المرء يجد أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لــه من الخصائــص و الملامح التي تميزه عن المراحل السابقة على تلك المرحلة، وإن كانت بعضها قد استمدت جذورها من الماضي. يلاحظ أن هناك عددا من الاتجاهات المستحدثة المؤثرة في منظومة أداء هذا النظام، تحتاج إلى تحليلها لما لها من تأثير متزايد على أداء الاقتصاد العالمي سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. وهذه الاتجاهات المستحدثة تمثل تحولات اقتصادية عميقة في أركان النظام الاقتصاد العالمي الجديد، ففي النظام النقدي الدولي يمكن ملاحظة التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة، و في النظام المالي الدولي يلاحظ التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية و القروض الدولية إلى اقتصاديات المشاركة الدولية سواء في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، أما في النظام التجاري الدولي، فيلاحظ التحول عن القيود الجمركية و غير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية.

ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات الاقتصادية العالمية في ضبط ومـراقبة السياسة النقدية والمالية والتجارية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، و بذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق و تأكيد التنمية الشاملة.

المبحث الأول: إسهامات المؤسسات المانحة في إرساء التنمية المستدامة عبر العالم

المطلب الأول: إسهامات البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي من أكثر مؤسسات التنمية نفوذا في العالم ، حيث يقدم البنك الدولي قروضا سنوية تتراوح بين 20 و 28 مليار دولار للدول النامية، وتؤدي هذه الأموال بدورها إلى تحفيز بنوك التنمية الأخرى متعددة الأطراف و وكالات المعونات والقطاع الخاص على تقديم مزيد من المليارات، ويقدم البنك قروضه للقطاعات المنتجة مثل الزراعة والصيد والتعدين، ولمشروعات البنية الأساسية كالطرق والسدود والأشغال المائية والصرف الصحي ومحطات الطاقة وللتنمية البشرية مثل التعليم والصحة والتغذية و الإسكان، وفي ما يلي بعض الإسهامات التي قام بها البنك الدولي في مجال تنمية الدول النامية و دعمها :

1ـ دعم البنك الدولي لمشروعات تعدين الفحم و الطاقة الحرارية في الهند :

في عام 1993 وافق البنك الدولي على قرض قدره 400 مليون دولار أمريكي للمؤسسة الوطنية للطاقة الحرارية بالهند، بهدف تطوير مشروعات تعدين الفحم والطاقة الحرارية في منطقة "سيجنر "الواقعة على الحدود بين ولايتي" أوتار براديش " وماديا براديش" في الهند، وقد نجم هذا المشروع تطوير عمل المؤسسة في الهند ، كما قام بتوفير مناصب شغل للمنطقة، بالإضافة إلى دفع عجلة التنمية في المنطقة وفي الهند .[88]

2 ـ دعم مشروع سد"بانج" في الشيلي

قدمت مؤسسة التمويل الدولية ، وهي الجهاز التابع للبنك الدولي المختصة بإقراض القطاع الخاص قرضا قدره 150 مليون دولار أمريكي لشركة" إنديسا" وهي شركة شيلية خاصة ، و ذلك لبناء سد بانج ب" بيو بيو" لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر" بيوبيو"، كما تم إنشاء مؤسسة جديدة مولتها الشركة من قرض مؤسسة التمويل الدولية ، لضمان توجيه فوائد المشروع إلى السكان الأصليين في الشيلي و هم هنود" البيهوشني "

3ـ دعم مشروع سدود " نارمادا " في الهند ففي سنة 1958 وافق البنك الدولي على تقديم قرض قدره 450 مليون دولار أمريكي لبناء مجموعة من السدود على نهر" نارمادا " لتوليد

---

[88] ـ عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003، ص 43

الطاقة الكهرومائية ،وتوفير مياه الري والشرب، وعرف هذا المشروع باسم " ساردار ساروفار "

4 – دعم مشروع خط أنابيب النفط بين التشاد و الكاميرون

للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية التابعة له دور في تدبير القروض اللازمة لمد خط أنابيب بطول 600 كلم من حقول النفط " دوبا " الواقعة في جنوبي تشاد إلى "ميناء" على المحيط الأطلسي مرورا بالكاميرون ، و تتولى مجموعة من الشركات منها " أكسون " و " شل " و إلف " تنمية هذه الحقول ، و تخطط لحفر حوالي 300 بئر لإنتاج ما مقداره 225،000 برميل نفط يوميا ، و سيؤدي هذا الخط إلى دعم حكومتي التشاد و الكاميرون و دعمهما من أجل تطوير بيئة العمل و توفير مناصب الشغل في المنطقة بحكمهما الدولتين المسؤولتين عن هذا المشروع .[89]

5- دعم البنك الدولي لإصلاح الهيكلي في دول شرق آسيا لقمع حقوق العمال

لقد قام البنك الدولي بتدريب المسؤولين في" أندونيسا" لعزل أنفسهم عن الضغوط الناجمة عن وجود تعددية نقابية ، ولقمع النقابات المستقلة ، وذلك من أجل إطلاق العنان للبيروقراطيات الحكومية لتنفيذ تدابير التقشف الاقتصادي و فرض التكييف الهيكلي ، عنوة بما يفتح الباب للاستثمار الخاص في دول شرق آسيا، حيث قامت كل من اليابان و كوريا و سنغافورة و تايوان و الصين و بدرجة أقل ماليزيا بإعادة هيكلة القطاع العمالي لقمع الأنشطة الراديكالية في محاولة لضمان الاستقرار السياسي، فألغت النقابات المهنية و حثت على إنشاء نقابات للشركات و المشروعات [90].

المطلب الثاني: إسهامات صندوق النقد الدولي

لعب صندوق النقد الدولي أدواراً عديدة في دول العالم، تماشياً مع رغبة الولايات المتحدة الأميركية والدول المؤثرة، وسنحاول تسليط الضوء على أداء الصندوق في ثلاث حالات عالمية، الأولى في الأزمة المالية للنمور الآسيوية، والثانية هي ما يقوم به الصندوق

---

[89] - نفس المرجع السابق ، ص ص 45-46

[90] - المرجع نفسه ، ص ص 50، 53.

خلال دوره في الأزمة المالية في لبنان، والثالثة، هي ما يقوم به الصندوق خلال الأزمة العالمية الحالية .

1- دور الصندوق في الأزمة المالية للنمور الآسيوية [91]

تنتمي هذه الدول إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وكانت تعاني من الفقر والتخلف، شأنها العديد من دول العالم الثالث. لكن سعياً منها للنهوض الاقتصادي السريع فتحت أبوابها للاستثمارات الأجنبية، التي تدفقت وبسرعة قياسية، مما أدى إلى ارتفاع الأجور وهروب بعض الصناعات المحلية إلى مناطق ذات أجور منخفضة نسبياً. كما أنه وفي إطار السوق الحر قامت شركات القطاع الخاص بافتراض مبالغ كبيرة من البنوك دون تحر دقيق من قبل تلك البنوك مما أدى لتفاقم مديونية القطاع الخاص إلى حدود كبيرة بلغت ثلاثة وسبعين مليار دولار على القطاع الخاص فقط (73مليار دولار) كما عانت هذه الدول من فائض في الإنتاج نتيجة للتوسع فيه، لا سيما في صناعة السيارات وبعض الصناعات الإلكترونية.

يضاف لتلك الأسباب رضوخ بعض دول النمور لشروط ونصائح المؤسسات والصناديق الدولية لا سيما صندوق النقد الدولي، ومن هذه النصائح إجراءات التقشف في النفقات العمومية، وخفض قيمة العملات وغيرها، مما كان لها أثر سلبي على الاقتصاد وعلى المجتمع بشكل أعم.

في الماضي أشاد صندوق النقد الدولي بدول النمور الآسيوية بوصفهم بالمعجزة، وأشار إليها البعض بأنها الطفل المدلل لبريتون وودز[، إن أخطاء الصندوق لا تعود إلى دوره خلال الأزمة فقط، بل إلى ما قبل الأزمة أيضاً لا سيما وأن تطور هذه الدول كان تحت نظر الصندوق ورعايته.

دفع صندوق النقد الدولي بدول النمور إلى رفع أسعار الفائدة، ما اضطر بعض المقترضين إلى عدم سداد ديونهم، وهكذا لم تستطع البنوك استرجاع قروضها، ما جعل المستثمرين يخرجون من السوق، الأمر الذي زاد الأزمة تعقيداً. كما أن رفع أسعار الفائدة يحد من الاقتراض، وبالتالي يقلص من الإنفاق على الاستثمار وأيضاً على الاستهلاك، ومن

---

[91] - عبد الله جندل ، **صندوق النقد الدولي** ، مجلة معلومات دولية ، العدد 2008 ، سوريا ، ص 63 .

ثم تراجع الطلب المحلي، الذي أدى إلى انكماش حركة النشاط الاقتصادي، وادعى الصندوق أن رفع أسعار الفائدة كانت ضرورية في البداية لوقف التدهور، إلا أن الحقيقة أن هذا الإجراء امتد إلى فترة كافية لتحقيق الدمار، لأن المستثمرين باتوا يخشون من أن ارتفاع أسعار الفائدة يتبعها ارتفاع آخر.

ومن جهة أخرى، طلب صندوق النقد من الدول إغلاق وتصفية عدد من البنوك والمؤسسات التي تعاني من ضعف، الأمر الذي ساهم في تهافت المدعين لسحب أموالهم الأمر الذي هدد النظام النقدي ككل.

وأخيراً وليس آخرا، فرض الصندوق على هذه الدول برنامج تقشف ينطوي على تخفيض للإنفاق العام في دول كانت تتسم أغلبها بمالية عامة متوازنة، حيث لم تعاني أي من تلك الدول من عجز متفاقم في الموازنة العامة بل على العكس اتسم بعضها بوجود فائض في موازناتها، وكانت حجة الصندوق إن هذا إجراء مؤقت تهدف لإصلاحٍ سريع لإختلالات السائدة. إلا أن هذه السياسة أدت إلى تراجع الطلب المحلي في هذه البلاد، وسط إجبار الصندوق الدول على تحمل الأعباء الناجمة عن برنامج التقشف هذا، والذي سوف توجه موارده غالباً إلى الجهاز المصرفي المهدد بالانهيار أصلاً. وأدت سياسة تعويم العملات إلى هبوط أسعار صرفها، مما زاد من حدة الأزمة المالية. وبعد تفاقم الأزمة في آسيان، وافق صندوق النقد الدولي على إقراض تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية بالتعاون مع جهات ودول أخرى أيضاً.[92]

جدول رقم (4): مجموع القروض الذي اقترضتها بعض دول آسيان لحل الأزمة

الدولة	صندوق النقد الدولي	البنك الدولي	بنك التنمية الآسيوية	اليابان	مجموع*
تايلاند	4	1.5	1.2	4	17.2
اندونيسيا	10	4	1.5	5	36.6
كوريا	21	14		23	58.2

[92] - نفس المرجع السابق ن ص63

الجنوبية*					

المصدر: عبد الله جندل، **صندوق النقد الدولي**، مجلة معلومات دولية، العدد2008 ، 64 .

2 - دور الصندوق في الأزمة المالية اللبنانية

مر دور صندوق النقد الدولي مع الدولة اللبنانية في مرحلتين، تعود الأولى إلى ما قبل نيسان من العام 2007، والثانية إلى ما بعد ذاك التاريخ.

فخلال المرحلة الأولى، لعب صندوق النقد الدولي دورا على الساحة النقدية اللبنانية عبر التقارير التي كان يصدرها حول الوضع المالي في البلاد، وأشهرها التقرير الذي تسلمته الحكومة اللبنانية في الحادي عشر من تموز العام ألفين وواحد (11 تموز 2001)، ومن الجدير ذكره أن الحكومة اللبنانية قبل العام ألفين كانت تسعى إلى الابتعاد عن الصندوق تجنباً لأي ضغط يُفرض عيها من قبل الصندوق نفسه أو من قبل الولايات المتحدة الأميركية لتغيير سياستها

بالعودة إلى التقرير الذي صدر في العام ألفين وواحد (2001)، الذي وضع تصورات للوضع على مدى الخمس سنوات قادمة أي من العام 2001 إلى 2006، أوصى بزيادة الضرائب، وتحصين وقف الهذر كشرط لازم للخروج من التردي الاقتصادي [93]. واعتبر التقرير أن الوضع الاقتصادي في لبنان على حافة الانهيار إذا ما تمت الإجراءات التالية:

خفض الإنفاق العام غير المجدي إلى حدوده الدنيا، ورفع الغطاء والحماية عن أي مواطن هدر المال العام، ومعالجة الفساد الإداري بما فيها الموازنات الكبيرة في بعض القطاعات، وتخفيف عبء الرواتب والأجور التي تستهلك ثلاث وأربعين بالمائة (43%) من الموازنة العامة، كما طالب الصندوق إلغاء جميع الإعفاءات من الرسوم والجمارك، وشمولية تحصيل مستحقات الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والهاتف وغيرها، وإعادة النظر بالنظام الضريبي وتسريع عملية الخصخصة لتحقيق أكبر قدر من العائدات.

وكعادته افترض صندوق النقد الدولي أن تخفيض سعر العملة اللبنانية قد يساهم في تحسين قدرة البلاد التنافسية ويحفز النمو ويخفض العبء الفعلي للدين العام. واللافت في ذلك ما

---

[93] - نفس المرجع ، ص 77 .

اعتبره البعض تجديدا لأدبيات الصندوق، ففي حين كان صندوق النقد يربط بشكل وحيد بين تخفيض العملة الوطنية وتخفيض الدين العام، ادخل اعتبارين آخرين على المعادلة، زيادة القدرة التنافسية وتحفيز النمو، بهدف إظهار وجود رابط بين الإصلاح الهيكلي والخصخصة وتعويم صرف العملة لاستعادة التنافس وتحقيق النمو.

كما تبين أن صندوق النقد الدولي في مقاربته للأزمة المالية في لبنان، طالب الحكومة بالتشدد في السياسة المالية، وهذا ما سيكون له أثر على الطبقات الشعبية في لبنان، وهذه الأخيرة لا تتحمل أيضا مزيدا من الضرائب والرسوم، ورفع الدعم عن أي من المواد الضرورية. ولا تقتصر الأمور عند هذا الحد، فتقليص الإنفاق العام يعني أيضاً الحد من التوظيف في قطاعات الدولة، ومزيد من الضرائب في مكان آخر من دون الاهتمام هذه السياسيات على الأوضاع المعيشية والاجتماعية في البلاد.

ويلاحظ أن اقتراحات صندوق النقد هي مثل الوصفات الجاهزة التي تعطى لدول العالم النامي، والتي لم تؤدي في معظمها إلا مزيداً من الفقر والبطالة، والجمود الاقتصادي، واختلال التوازنات الاجتماعية.

بعد هذا التقرير حاول لبنان الحصول على مساعدات من الدول الأجنبية، غير أن الأخيرة اشترطت عليه الاتفاق مع صندوق النقد كشرط مبدئي لاستكمال المساعدة، وفي هذا السياق اعتبر مسئول أوروبي أن هدف الدول المانحة هو منح حصول أزمة اقتصادية في البلاد، معتبراً أن هذا الأمر إن حصل فسنمهد الطريق أمام لعبة المتطرفين.

أما المرحة الثانية، فهي ما بعد نيسان العام 2007، ففي التاسع من نيسان من العالم 2008 وافق صندوق النقد الدولي على إقراض لبنان بأكثر ستة وسبعون مليون دولار ضمن ما يعرف ببرنامج المساعدات الطارئة لما بعد الحرب، المساهمة في دعم البرنامج الاقتصادي للبنان لعام ألفين وسبعة. ولعل أهمية هذا الحدث تكمن في أنه أول اتفاقية بين لبنان وصندوق النقد الدولي، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على بدء إعادة اعمار ما

هدمته الحرب الأهلية، وهذا ما يشكل بداية لخضوع البلاد لشروط صندوق النقد الدولي، التي أثبتت فشلها في إدارة العديد من أزمات العالم.[94]

وهنا اعتبر رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في لبنان عبد الحليم فضل الله، أن صندوق النقد الدولي اشترط الكثير على لبنان، مقابل دعم محدود، وأوضح فضل الله أن الدولة اللبنانية تلقت دعماً مالياً وصفه بالزهيد، مقابل خضوعه لسلسلة طويلة من الشروط تبدأ بإقرار رفع الدعم عن المحروقات، ولا تنتهي باستدراج العروض لبيع رخصتي الخلوي وصولا إلى البيع شبه الكامل. كما أن صندوق النقد الدولي يتعامل مع لبنان يتشدد تارة وبتريث تارة أخرى، الأمر الذي يعني أنه ما زال قيد الاختبار، وأن حصوله عل دعم مالي كبير مثل الذي حصلت عليه العديد من الدول الأخرى أمر مستبعد.

3- دور الصندوق في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية

إن البحث في دور صندوق النقد الدولي في تيسير النظام النقدي العالمي، يكشف لنا مدى ازدواجيته في التعاطي مع دوله الأعضاء. فيما كانت الولايات المتحدة الأميركية تعاني من عجز في ميزانيتها العامة، كان صندوق النقد الدولي يجبر من بلدان أخرى اعتماد تقشف في إنفاقها الحكومي، هذه الازدواجية عبر عنها وبأسلوب دبلوماسي مدير الصندوق الحالي "دومينيك ستراوس" بأن الصندوق كان يقصر رقابياً وتنظيمياً في الدول المتقدمة اقتصاديا.[95]

وبالتالي يمكن وببساطة القول أن سبباً رئيسياً في عدم تدارك الأزمة الحالية يكمن في أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى، رفضت إطلاع صندوق النقد الدولي على حركة النظام المالي لها، بغية تقديم اقتراحاته. وباختصار لعبت الولايات المتحدة دوراً ممنهجاً في تهميش دور صندوق النقد الدولي على أراضيها، وكذا فعلت معظم الدول الكبرى، وذلك بغية توجيه الصندوق إلى أدوار أخرى تخدم مصالح الدول الصناعية الأولى في العالم.

---

[94] - احمد فرحات ، **صندوق النقد الدولي و دوره في تحديد سياسات الدول** ، مجلة معلومات دولية ، العدد 9 ، سورية ، 2008 ، ص 79.

[95] - صندوق النقد الدولي ، **التقرير السنوي : من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا و استقرار** ، 2013 ، ص ص34 .

وبسبب ذلك، نهى صندوق النقد بنفسه عن التسبب بالأزمة المالية، التي أرجع مديره "دومينيك ستراوس" أسبابها إلى ثلاث عوامل، أولها إخفاق تنظيمي ورقابي في الاقتصاديات المتقدمة، وإخفاق في إدارة المخاطر في المؤسسات الدولية المالية الخاصة، وأخيراً إخفاق في آليات الانضباط السوقي، ورأى "ستراوس" أن المطلوب لمنع تكرار الأزمة مستقبلا هو بذل جهد دولي، لأن الحدود برأيه لا تحصن المؤسسات المالية أو تجعلها بمأمن من الاضطرابات المالية [96]، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المسئولين في الصندوق من الاعتراف بالإخفاق مع المؤسسات المعنية الأخرى، إلا أن الصندوق يعود للقول بأن بعض التحذيرات قد أطلق بالفعل حيث حذر الصندوق ومؤسسات أخرى من تركزات المخاطر في القطاع المالي واحتمالات التصحيح غير المنتظم للاختلالات العالمية، ولكن ما أطلق من تحذيرات بحسب الصندوق وقع على آذان غير مصغية، وهو ما يرجع جزئيا إلى افتقارها لصفة الإلحاح وطابع التحديد، وتضيف تقارير الصندوق بأن صانعي السياسات افتقروا أيضا إلى الالتزام بإجراءات السياسة المنسقة لمواجهة المخاطر العالمية، فكان تحرك السياسات المبدئي مع تكشف الأزمة، على سبيل المثال عبر المسارعة إلى حماية البنوك المحلية رغم ما يجلبه ذلك من مخاطر السحب الجماعي للأموال في أماكن أخرى.

وبعد انفجار الأزمة العالمية، توجهت الدول الكبرى المتضررة منها، إلى صندوق النقد طالبة منه وضع استراتيجيات الخروج من الأزمة، وللحلول دون تدمير اقتصاداتها، ووضعت الدول العشرين في قمتها الأخيرة في لندن مطلع نيسان في العالم الحالي تريليون دولار تحت تصرف الصندوق واعدة إياه بالمزيد لكي يستطيع القيام بدوره علو نحو أفضل.

إلا أن المفاجأة الكبرى في هذه القمة كانت تعهد تلك الدول بالامتناع عن خفض قيمة العملات، ووضع قواعد جديدة ترعى العلاوات والأجور، فليس من الطبيعي أن يقوم الصندوق بفرض وصفاته الجاهزة على تلك الدول المأزومة عبر إجبارها على تخفيض عملاتها، وإتباع سياسة تقشفية حكومية، كما فعل صندوق النقد الدولي مع أزمة النمور الآسيوية وغيرها من الأزمات.

---

[96] - نفس المرجع ، ص 36 .

وفي السياق نفسه، أشار البيان الختامي للقمة على أن عصر السرية المصرفية قد ولى، ودعا البيان إلى العمل على إصلاح المصارف وتقوية المؤسسات المالية لمعالجة الأزمة ومنع وقوعها في المستقبل، هذه الازدواجية في التعاطي مع الأزمات المالية في العالم، دفعت بالعديد إلى القول بأن صندوق النقد الدولي هو بحق أداة بيد الولايات المتحدة الأميركية لتنفيذ سياستها الخارجية بغية السيطرة على العالم.

وعلى الرغم من ذلك، قام صندوق النقد بمحاولات عدة للحد من تفاقم الأزمة من خلال تحديث الشرطية، ومضاعفة حدود الاستفادة من الإقراض.

تحديث الشرطية: عبر تطويعها كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة التي تميز سياسيات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية كبديل عن الشروط التي كانت توصف بالقاسية.

مضاعفة حدود الاستفادة من الإقراض : حيث يجري العمل على مضاعفة حدود الاستفادة الاعتيادية من قروض الصندوق وتبلغ الحدود القصوى الجديدة للاستفادة من القروض التي تقدم بشروط غير ميسرة 200% من حصة العضوية على أساس سنوي و 600% من أساسها التراكمي. وتؤدي هذه الحدود القصوى المعززة إلى طمأنة البلدان إلى كفاية موارد الصندوق المتاحة لتلبية حاجاتها [97].

إصلاح التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل: حيث يعمل الصندوق أيضا على إعادة تصميم تسهيلات الإقراض المتوافرة للبلدان منخفضة الدخل بغية تعزيز قدرة الصندوق على تقديم التمويل الميسر الطارئ والقصير الأجل.

المطلب الثالث: السلبيات الموجهة لسياسات واستراتيجيات المؤسسات المانحة

الفرع الأول: السلبيات الموجه لصندوق النقد الدولي

رغم الأهداف التي أنشأ من أجلها صندوق النقد الدولي و المتمثلة في لإقراض البلدان التي تعاني من مشكلات الاختلال في ميزان المدفوعات و صياغة السياسة الكلية ، و إعادة إعمار و بناء البلدان التي دمرتها الحرب .

---

[97]- نفس المرجع ، ص 42 .

غير أن الصندوق من أهدافه الإستراتيجية هو تشجيع البلدان النامية على الاستدانة الخارجية وتكبيلها بشروط الدين الخارجي وأعبائه لتحقيق هدفين أساسيين هما : جني الأرباح الخيالية التي تحلم بتحقيقها في البلدان الرأسمالية وإحكام السيطرة على الاقتصاديات النامية و تحويلها إلى المقصلة الرأسمالية .

لقد أرادت الدول الاحتكارية أن يكون صندوق النقد الدولي أداة بيدها لتنفيذ مشاريعها في الإقراض الخارجي، وخلق فرص الاستثمار في البلدان النامية، ولهذا تصاغ سياسات صندوق النقد الدولي بالتوافق مع السياسات الرأسمالية للدول الاحتكارية، ولذلك فهي مؤسسة سياسية أقرب إلى كونها مؤسسة تعاونية، وللتغطية على النوايا المبنية والأهداف التي تخطط لها البلدان الاستعمارية، خلق صندوق النقد الدولي للإيقاع بالبلدان المتخلفة في شباك المديونية الخارجية، واستنزاف موارد العالم الثالث تحت شعارات المساندة والمعونة، وغير ذلك من الشعارات التي تختفي ورائها خطط و مؤامرات لاستعمار العالم النامي.

إن البلدان النامية لم تحصد من لأهداف المعلنة للصندوق النقد الدولي سوى المزيد من الخراب الاقتصادي، واستعصاء مشاكل التضخم والبطالة، وتراكم الديون الخارجية، وذلك لأن سياسة الإقراض للصندوق تقيد البلدان المدينة بحزمة من السياسات الرأسمالية .

فالاتجاهات الرئيسية للإستراتيجية الصندوق تشدد الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح الدول الرأسمالية و دفعها نحو المزيد من الاستدانة الخارجية في سبيل تكبيلها بديون باهظة، لتكون مدخلا لفرض شروط الدول الدائنة ومصادرة قرارها الوطني، بحيث أن موافقة الصندوق على تمويل البلد المعني أهمية كبيرة، إذ أن موافقة الصندوق على تقديم القروض تمثل شهادة حسن السلوك في أن البلد المدين يسير في طريق الإصلاح والهيكلة ، و التي هي أهم شروط صندوق النقد الدولي. [98]

إن سياسة التغيير الهيكلي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات المخلة بمصالح وسياسات البلدان المدينة، فمثلا على صعيد التجارة الخارجية يحدد الصندوق

---

[98] - فارس رقرق ، **مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر، 2012 – 2013 ، ص 92 .

مطالبه في : تخفيض قيمة العملة الوطنية وفتح أسواق حرة لصرف العملات الأجنبية، وإلغاء نظام الرقابة على النقد الأجنبي وإزالة القيود المفروضة على التعامل بالعملات الأجنبية، كذلك إلغاء القيود على الصادرات والاستيراد ودعم أنشطة القطاع الخاص .

أما على صعيد الإنفاق القومي فتمثل شروط الصندوق في إلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية التي تشكل المصدر الأول لعيش الفقراء ومحدودي الدخل، كذلك زيادة الضرائب وتنويعها على السلع و الخدمات المختلفة، وتقليص التوظيف الحكومي للعمالة .

أما فيما يخص السياسة الاستثمارية يطلب الصندوق تشجيع الاستثمار الأجنبي و وضع الضمانات الكافية للشركات المستثمرة، وإصدار القوانين التي تضمن مصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، أيضا إعفاء الاستثمارات الأجنبية من الضرائب والرسوم الجمركية ، وتمكينها من الحصول على المواد الأولية و الأراضي بأسعار زهيدة .

كما يقوم الصندوق بطلب تخفيض العملة النقدية للدولة المدينة مقابل العملات الأخرى كي تصبح المواد الخام المصدرة إلى الخارج بأقل الأثمان ، كما يلزم البلدان بتقليص الإنفاق على القطاعات الخدمية كالصحة و التعليم و الإسكان و الضمان الاجتماعي، وبالمقابل يطالب الصندوق البلدان النامية بزيادة الضرائب على الخدمات اليومية كالكهرباء والمياه ، و النقل والاتصالات و كافة الخدمات الأخرى .

كما يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان التي تخطو نحو تنمية قطاعها الزراعي نوعا واحدا من الزراعة ، وذلك بهدف تأمين إمدادات الصناعة الرأسمالية بما تحتاجه من المواد الأولية ، وتأمين استمرار تدفق منتجاتها السلعية ، و بالتالي فإن سياسة الصندوق تجعل من البلدان المدينة سوق مفتوح لتصريف البضائع الرأسمالية الكاسدة أسعار باهظة نحو الدول النامية [99].

وخير مثال على سلبيات الصندوق أنه متورط في العديد من الأزمات التي شهدها العالم ، كالتي حدثت في" تايلندا "عام 1996م ، وذلك بسبب إصرار الصندوق على إجراء خطوات اقتصادية بصورة أسرع مما قد تتحمله ظروف بلد مثل تايلندا، سواء من خلال برامج

---

[99] - أسامة محمد إبراهيم محمد المحامي ، **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ، دبلوم الدراسات الضريبية** ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، دس ن، ص ص21، 22 .

الخصصة أو غيرها من مشاريع العولمة ، وبسبب ذلك فقد امتدت الأزمة الاقتصادية إلى خارج حدود " تايلندا"، وطالت دولا مثل ماليزيا وكوريا، الفلبين، و اندونيسيا، حيث لم تفلح في ذلك عمليات ضخ الأموال في تلك الأسواق ، والتي ساهم فيها صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الدول السبع العظمى، و التي بلغت قيمتها 90 بليون دولار أمريكي لإعادة الثقة إلى الأسواق الشرق [100].

الفرع الثاني : سلبيات البنك الدولي

رغم الدور الذي يقوم به البنك الدولي من تمويل لمشاريع المحلية و الدولية على حد سواء بالنسبة للدول الأعضاء، و بعث التنمية الشاملة في جميع المجالات ، إلا أن له ما يعاب عليه و هذه الأخيرة أثرت على البرامج و المشاريع التي يدعمها ، و يظهر هذا من خلال أن البنك الدولي يخصص ثلث موارده لبرامج قطاعية تكميلية للاستراتيجية العامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي في إطار مجموعة الدول الكبرى و أوامر الإدارة الأمريكية ، كما يعمل البنك الدولي على تسهيل اختراق دول العالم الثالث من طرف الشركات متعددة الجنسيات، حيث فتحت المشاريع التي مولها البنك الدولي أسواقا واسعة لمصدري الأجهزة و الآلات والتكنولوجيا بكل أنواعها، حيث تشكل هذه الأسواق موردا ماليا مهما للعديد من كبرى الشركات المتعددة الجنسيات ، و المعروف أيضا أن كلفة المشاريع التي يقوم بتمويلها البنك الدولي تتجاوز دائما تكاليف أعمال مماثلة تقوم بها مؤسسات تمويلية و التي تفوق معدل مختلف مؤسسات التمويل الأخرى ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة التي يطبقها، فسياسات البنك الدولي منحازة بشكل مطلق لمصالح رأس المالي العالمي في العديد من الواجهات ، فهو يدعم نشاط الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في مجال استخراج وتصدير المواد الخام و المؤمن ضد مخاطر التأميم ، كما يقوم كذلك بوظيفة الممول الذي يأخذ على عاتقه إنجاز البنيات الأساسية اللازمة مثل الطرق و السدود و السكك الحديدية والطرق السيارة ، و الموانئ و خطوط الكهرباء و شبكات مياه الشرب [101].

---

[100] - المرجع نفسه، ص 24 .

[101] - إيمان المطيري ، **حول الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للعولمة** ، مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، الجزائر ، 2002 ، 48 .

كما يعمل البنك الدولي على تكسير استقلالية المجتمع الزراعي ، واعتماده على النفس بواسطة الدفع نحو خصخصة القطاع الزراعي، و تفضيل المنتجات المخصصة للتصدير على تأمين الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية .

أيضا يعمل البنك الدولي على إدماج البلدان المتخلفة في المنظومة الرأسمالية كأطراف تابعة، بحيث يشجع البنك على سبيل المثال استخدام سيارات النقل على حساب السكك الحديدية مما يفتح سوق واسعة لصادرات النفط الشيء الذي يؤدي إلى تضخم ميزان المدفوعات في عدد من بلدان العالم الثالث، كما يشجع البنك على استغلال الغابات للتصدير مواردها بكميات تهدد البيئة ومستقبل المناطق التي دمرها هذا الاستغلال المفرط في قطع الأشجار .

كما عمل البنك الدولي على مقاومة تصنيع البلدان العالم الثالث بما في ذلك البلدان التي يقوم البنك اليوم بإطراء منجزاتها مثل دول النمور الآسيوية ، فالبنك اعتبر أن الاستثمار في الصناعة هو مسؤولية رأس المال الخاص مباشرة أي فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية والامتناع عن الدعم ، فالبنك يمتنع عن الاعتراف بأن الدول التي نجحت في التصنيع مثل كوريا وماليزيا ، فعلت عكس ما يقترحه هو في هذا المجال .

كما يعاب على البنك أنه تجاهل مظاهر الفقر وتدهور البيئة متماثلا في ذلك مع استراتيجية رأس المال ، كما ساند البنك باسم التوسع الزراعي عموما، على الرغم من خطابه الصاخب في هذا المجال سياسات غزو الأراضي المملوكة جماعيا، كما ساند البنك الدولي سياسة الإفراط في استغلال الغابات وهي خيارات مدمرة للبيئة، في حين أنه يدعو إلى تطبيق مبادئ الحكم الراشد والتنمية المستدامة [102].

فلقد عمل البنك الدولي على معاداة دمقرطة الحياة السياسية في العديد من دول العالم الثالث، رغم أنه محايد سياسيا، فهو يتعامل مع النظم المنحازة تماما سياسيا للولايات المتحدة الأمريكية، فالبنك لم يشتغل بالممارسات المنافية للديمقراطية لهذه النظم، ولا بانتشار الفساد فيها، ولا بغياب أداء مشروعات التنمية في هذه الظروف .

---

[102] - نفس المرجع السابق ، ص 50 .

وخير الأمثلة عما ذكرناه المشاريع و البرامج التي دعمها البنك الدولي ، فمثلا دعم البنك الدولي لمشروعات تعدين الفحم و الطاقة الحرارية في الهند ، فلقد نتج عنه تلوث بيئي وآثار اجتماعية وصحية واسعة النطاق ، بالإضافة إلى نزوح السكان المحليين الفقراء، وهذا ما وثقته المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والعالمية، حيث كشفت هذه المنظمات عما جرى من فقدان للمحاصيل والغابات والمراعي، وارتفاع معدل الفقر بين الأسر التي نقلت من مكانها الأصلي، وفي عام 1997م رفع أحد الدعاة المحليين شكوى إلى فريق التفتيش المستقل التابع للبنك نيابة عن المتضررين من المشروع دون الكشف عن هويتهم، لأنهم كانوا يخشون للتعرض للانتقام من سلطات المشروع ، إذ تبين صلتهم بالشكوى، ولكن حتى وبعد رفع الشكوى استمرت انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعدي على سلامة الجسد والإخلاء بالإكراه ، وتدمير المزارع و المنازل باستخدام المعدات الثقيلة ، وفي مارس سنة 1998م ، حضر مندوبون عن منظمة " مراقبة حقوق الإنسان " التي يقع مقرها الرئيسي في " نيويورك" إلى المنطقة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، فوجدوا أدلة واضحة على أن السلطات المدنية و مسئولي المؤسسة الوطنية للطاقة الحرارية ضالعين في نمط واضح من انتهاكات حقوق الإنسان [103].

[103] - كاي تريكل ، **البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** ، الوحدة 27 ، واشنطن ، دس ن، ص 526 .

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن، وصون بيئته، وسوف نتناول جزء من هذه الإجراءات من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

لقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الماضية والتي تدخل ضمن تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق استراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة ،و يتضح من الجدول التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن

التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر [104] جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة .

الجدول (5) : مؤشرات التنمية في الجزائر

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
▪محاربة الفقر ▪تغيير أنماط الاستهلاك ▪مستوطنات بشرية ▪التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪محاربة إزالة الغابات ▪محاربة التصحر والجفاف ▪الاستغلال المستدام للجبال ▪دعم التنمية الزراعية والريفية	▪إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪حماية الجو ▪الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪الموارد المائية ▪المواد الكيماوية السامة ▪المزارعون ▪الموارد و الآليات المالية	▪التعاون و التجارة الدوليان ▪الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪المزارعون ▪الترتيبات المؤسسية الدولية

[104]- www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

المستدامة. ▪البيوتكنولوجيا ▪المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها نفايات خطرة ▪التربية والتوعية العامة والتدريب	▪التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪الصكوك القانونية الدولية ▪الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	

المصدر : هاجر بوزيان الرحماني ،**التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي بخميس مليانة ، الجزائر ، د.س.ن.، ص 6 .

المطلب الثاني : جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

أولا : الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الجزائر في إطار التنمية المستدامة: وتتمثل في

1- اتفاقية طبقة الأوزون الجزائر: تمت المصادقة في 20 أكتوبر1992 على بروتوكول مونتريال من قبل الجزائر، لتصبح بذلك طرفا متعاقدا يوم 18 جانفي 1993، ولقد صنفت الجزائر من بين الدول التي يمكن تخصيصها بإعانات مالية من الصندوق المتعدد الأطراف، حيث وصلت كمية استهلاك الجزائر للمواد المستمرة لطبقة الأوزون SAO سنة 1991 إلى2144 طن لعدد سكان يقدر بـ 24.5 مليون نسمة أي بنسبة 0.09كغ لكل ساكن، وفي إطار هذه الاتفاقية التزمت الجزائر بالقضاء التدريجي على هذه المواد ووضع حل لاستعمالاته لهذه المواد قبل نهاية سنة 2006 وفق الشروط المحددة للاتفاق، وفي نفس الإطار قامت اللجنة التنفيذية في نوفمبر1993 بوضع عمل وطني للقضاء على المواد المضرة بطبقة الأوزون، كما تشمل هذه البرامج جانبا تأسيسيا وجانبا إستثماريا ضم قائمة تمهيدية لبرنامج موجه للقضاء على قدر كبير من هذه المواد المتواجد في مجالات وأنشطة عديدة مثل صناعات التبريد والتكييف، وقد تبنت اللجنة التنفيذية للصندوق المتعددة للصندوق المتعددة تمويل 21مشروعا استثماريا لصالح الوحدات الصناعية التابعة لقطاعي العام

والخاص قصد تغيير منهاجا لصالح البيئة ويقدر حجم التمويل أكثر من 13 مليون دولار أمريكي، كما استفاد مكتب الأزون الذي أنشأ بهدف ضمان السير الحسن لتطبيق بروتوكول مونتريال.[105]

2) إتفاقية التنوع البيولوجي: صادقت الجزائر في 6 يونيو1995 على هذه الاتفاقية، مما جعلها تقوم بإنجاز إستراتيجية وطنية لحماية التنوع الحيوي الذي يمثل المصدر الرئيسي لأمننا وحياتنا، إن هذه الإستراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى إحاطة وتقييم ثرواتنا الطبيعية وبدرجة ثانية تلبي الإلتزمات الدولية التي أبرمتها الجزائر من خلال هذه الاتفاقية، من أجل ذلك فقد وضع برنامج الأمم المتحدة في متناول الحكومة مبلغ يقدر بـ 230500 دولار كتمويل من الصندوق العالمي للبيئة، ونتيجة لذلك تم إنجاز تقرير وطني له العديد من النشاطات أهمها:

- ✓ وضع الأعضاء المكلفين بالتنفيذ ومتابعة المشروع لخلية التنسيق، لجنة التخطيط ولجنة التقييم والمتابعة.
- ✓ إنجاز الدراسات الخاصة، ومذكرة حول التنوع البيولوجي.
- ✓ تكوين التقنيين والمهندسين.
- ✓ تنظيم الملتقيات والمؤتمرات.

إن الجزائر كان لها اهتمام بالتنوع البيولوجي قبل هذه الاتفاقية، إذ صادقت يوم 11ديسمبر 1982 على الاتفاقية الإفريقية حول الحفاظ على الطبيعة والمواد الطبيعية المتوقعة في الجزائر العاصمة في15 ديسمبر1963، وفي25 ديسمبر1982 انضمت الجزائر إلى الاتفاقية حول التجارة الدولية للأنواع الحيوانية والنباتية المتوحشة المهددة بالانقراض.

3) اتفاقية تغير المناخ: تمت المصادقة على هذه الاتفاقية عام1993، وهذا ما جعل الجزائر تشارك في مختلف المؤتمرات والتظاهرات في هذا الصدد وأصبحت الجزائر ملزمة بتطبيق الاتفاقية والاهتمام بهذه المعضلة العالمية، ويتضمن هذا الالتزام الوطني ما يلي:[106]

---

[105] - هاجر بوزيان الرحماني ، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير** ، مرجع سابق ، ص ص9 ، 10 .

- ✓ إنجاز جرد وطني للغازات ووضع استراتيجية وطنية للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.
- ✓ دراسة وتحليل الآثار المتوقعة الناتجة عن التغيرات المناخية.

ومن أجل تطبيق هذه الالتزامات قدم الصندوق الدولي للبيئة هبة للجزائر قدرها 36079.6 دولار لتمويل استراتيجية وطنية للتغيرات المناخية، كما استفادت الجزائر من مشروع جهوي يسمح لبلدان المغرب (الجزائر، تونس، المغرب) من رفع كفاءتها وخبرتها لأجل التماشي مع الأحكام الواردة في الاتفاقية، كما سمح بإنشاء مراكز للإعلام في مجال الطاقة المستديمة والبيئة التي تشجع استخدام الطاقات المتجددة في القطاع التجاري والسكني، وفي سنة 1999 إنشاء أيضا ورشات للإعلام والاتصال مع الشبكات الإعلامية المتعلقة بالتغيرات المناخية، وتبني مخطط عمل حول التغيرات المناخية يثبت الجرد الوطني للغازات الضارة، كما قامت الجزائر بإنجاز تقرير وطني حول نسب الغازات الضارة وتم إرسالها إلى أمانة الاتفاقية سنة .2000

4) الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر: لقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في ماي عام 1996 بمرسوم رئاسي رقم 96/3، وهذا يعتبر التزاما صارما للجزائر لإدماج مكافحة التصحر في إعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، ولم تكتفي الجزائر بهذه الاتفاقيات بل كثفت الاتصالات مع عدة دول لخص إنجاز نشاط شراكة نذكر على سبيل المثال:

- ✓ اتفاق شراكة بين الجزائر وألمانيا (مكتب الدراسات للحكومة الألمانية).
- ✓ شاركت الجزائر في المؤتمر الأول لوزارة البيئة لمنظمة الأورو متوسطة 1998.

ثانيا : مساهمة القانون الجزائري في تحقيق المستدامة:

إن أهمية البيئة تتزايد يوما بعد يوم، وهذا ما أدى بالمشرع الجزائري إلى وضع قوانين بيئية واستحداث تخصص جديد من أجل تدعيم هذا الجانب، ألا وهو القانون البيئي، ومن بين أهم هذه القوانين نذكر ما يلي:

---

[106] - مروان ناصر ، **التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر** ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، 2009 ، ص 12 .

✓ قانون رقم 01-19 المؤرخ في 19ديسمبر2001 والمتعلق بتسيير النفايات وإزالتها، حيث يرتكز هذا القانون في تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية [107]

- الحماية والتقليل من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- تنظيم وفرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.
- تثمين النفايات بإعادة رسكلتها والمعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة.

✓قانون رقم 01- 20 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

✓القانون رقم 02- 02 المؤرخ في 5 فيفري2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

✓القانون رقم 02- 08 المؤرخ في 8 ماي2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

✓قانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

✓قانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر2004 المتضمن الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

✓المرسوم التنفيذي رقم 05- 240 المؤرخ في 28 جوان 2005 المحدد لكيفية تعيين مندوبي البيئة.[108]

✓ المرسوم التنفيذي رقم 06- 198 المؤرخ في 31 جوان 2006 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.

---

[107] - مفتشية البيئة لولاية قالمة ، **قانون رقم 01 - 19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها** ، وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، 2001 ، ص 6 .

[108] - وناس يحيى ، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر** ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، جامعة أبو بكر بلقايد ، الجزائر ، 2007 ، ص 95 .

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07- 145 المؤرخ في جوان 2007 المحدد لتطبيق محتوى وكيفيات الموافقة على دراسة موجز التأثير على البيئة.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07- 300 المؤرخ في 27 سبتمبر 2007 المحدد لكيفيات تطبيق الضريبة حول المياه القذرة الصناعية.

المطلب الثالث :مصادر التمويل المحلي و الدولي للتنمية المستدامة في الجزائر:

تتمثل هذه المصادر فيما يلي:

1 / مصادر التمويل المحلي :

أولا) الإنفاق الحكومي: إن التنمية المستدامة في الجزائر تحتل مكانة هامة في شبكة الاستثمارات ضمن ميزانية الدولة، وهذه الاستثمارات تمس مجالات بيئية متنوعة ونذكر منها:

- ✓ إنجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية للمياه، وإعادة التشجير واستصلاح الأراضي.
- ✓ النفقات المتعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفارغ العمومية والمتعلقة بالبيئة.

كما نجد أن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004-2007 بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية 28.9مليار دج، وتمثلت في إعادة تأهيل شبكات المياه ومعالجة النفايات ومكافحة التلوث. [109]

ثانيا) الجباية الخضراء(البيئية): الجباية البيئية هي جملة الإجراءات الجنائية التي يتسم وعائها بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة وقد تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 1992 لأول مرة ويمكن إدراج أهم الرسوم البيئية في الجزائر من خلال ما يلي :

أ) الرسوم الخاصة على النفايات الصلبة: وتتمثل في:

- ✓ **رسم رفع النفايات المنزلية:** ويجدد بالنسبة للعائلات من 640 إلى 1000 دج سنويا.
- بالنسبة للنشاط التجاري من 1000 إلى 100 ألف دج سنويا.
- بالنسبة للنشاطات الصناعية والتجارية المنتجة لكميات أكبر من النفايات من 10000 إلى 100ألف دينار سنويا.

---

[109] - نفس المرجع السابق، ص ص 97،98.

- ✓ **رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الطبية:** ويقدر بـ 24 ألف دج للطن من النفايات الطيبة، ويصرف كالتالي: 75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 15% لصالح الخزينة، 10% لصالح البلدية.
- ✓ **رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية:** وقيمته 10500دج للطن من النفايات، وله نفس التخصيص السابق.
- ✓ **الرسم على الأكياس البلاستيكية**: يقدر بمبلغ 10.5دج للكلغ الواحد من الأكياس ويوجه إلى الصندوق الوطني لمكافحة التلوث حسب قانون المالية لسنة 2004.

ب) الرسوم المتعلقة بالأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة: وتتمثل في:

- ✓ **الأنشطة الخاصة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من طرف الوزير المكلف بالبيئة:**وهي:
  - مؤسسات تشغل أكثر من شخصين: يقدر الرسم بـ 120 ألف دج.
  - مؤسسات تشغل لأقل من شخصين: يقدر الرسم بـ 24 ألف دج.
- ✓ **الأنشطة الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من طرف الوالي**: وهي نوعين:
  - مؤسسات تشغل أكثر من شخصين 90 ألف دج للسنة.
  - مؤسسات تشغل أقل من شخصين 18 ألف دج للسنة.
- ✓ **المؤسسات الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من طرف رئيس البلدية:** وهي:
  - مؤسسات تشغل أكثر من شخصين تقدر بـ 20000 دج.
  - مؤسسات تشغل أقل من شخصين تقدر بـ 3000 دج.

ج) الرسم الخاص على الإنبعاثات الجوية: وتتمثل في:

- ✓ **الرسم التكميلي على التلوث الجوي للطبيعة الصناعية:** ظهر هذا الرسم بموجب قانون الماليـة2002 وهو متعلق بالنشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الإنبعاثات الغازية المسموح بها ويتم توزيع هذا الرسم كما يلي [110]: 75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة، 15% لصالح الخزينة، 10% لصالح البلدية.

---

[110] - الجريدة الرسمية ، **القانون رقم 03 - 200 المتعلق بضبط بالنشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية المسموح بها** ، 2007 ، ص ص12، 13 .

✓ **الرسوم على الوقود:** وتفرض على البنزين المحتوي على الرصـاص والعـادي والممتاز ويقدر

بـ 1دج لكل لتر ويوزع كما يلي: 50% لصالح الصندوق الوطني للطرقات السريعة، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

د) الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية وإتاوات أخرى: وتتمثل في:

✓ **الرسم التكميلي على المياه المستعملة صناعيا**: وضع بموجب قانون المالية لـ 2003، وجاء بغرض تخفيض رمي الفضلات الصناعية وتوجه 30% لصالح البلديات.

✓ **إتاوة المحافظة على جودة الماء:** جاء هذا من خـلال قانون المالية لـ 1996 وتطبق هذه الإتـاوة كالآتي: 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الشمال الجزائري و2% بالنسبة لـ10ولايات من الجنوب.

أما بالنسبة للإتاوة الخاصة فهي المعدل من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية.

ثالثا) الصناديق الخاصة بالبيئة: وتمثل الوجه الآخر المهم ضمن تدخل الدولة البيئي، من حيث تحصيل الرسوم والضرائب البيئية ومن حيث الإنفاق على المعالجة والحماية وهي كما يلي [111].

أ) الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث: بموجب قانون المالية لسنة 2001 تحول الصندوق الوطني للبيئة إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، وقد سعت مهمة وصلاحيات التمويل للصندوق وأخذ شكل جديد يضم مجموعة من النشاطات المتنوعة منها: عمليات حفظ المحيط وإزالة التلوث الحضري، وكذا تحويل التجهيزات الموجودة إلى استعمال تكنولوجيا نظيفة، وكذا التدخلات المستعجلة في حالة تلوث عام ناتج عن حادث، كما يقوم أيضا بالعمليات الكبرى للتسيير الفعلي للنفايات الحضرية، ويقوم أيضا بإجراء مسابقة بين البلديات من أجل تحسين هذا النوع من الخدمات ومساهمة الصندوق في النشاطات التربوية.

---

[111] - مروان ناصر ، **التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر** ،مرجع سابق ، ص ص16 ، 20 .

ب) الصندوق الخاص لتنمية الجنوب من أجل تسيير إيجابي لصالح الجهات الجنوبية:
تأسس هذا الصندوق عام 1998 وباشر عملة في سنة 2001 بعد إتمام الإجراءات التنظيمية الخاصة بسير عمله من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، يهدف هذا الصندوق لتدارك الوضع المتأخر في تنمية مناطق الجنوب ومن أجل تحسين ظروف المعيشة لسكان الصحاري والواحات بمنظور التنمية المستدامة، كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 200- 42 ورقم 2000- 1304 – 350 بطريقة واضحة لأهداف الصندوق ومجال نشاطه وموارده.

أما مصدر تمويل الصندوق فيتمثل في 1% من الموارد السنوية للجباية البترولية والتي تحولت 2% لسنة 2002، وقدرت الأموال الممنوحة خلال السنتين 2001 و2002 تقدر بالترتيب بـ 20.21مليارد ج، 14.723مليار دج ليكون الغلاف المالي الإجمالي 34.7745 مليار دج، لمس العديد من الميادين والمجالات التي تلبي الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وتمثل البرامج البيئية ما يقارب 10% من الغلاف المالي تعني أساسا هذا قنوات المياه والصرف الصحي ومحاربة ظاهرة صعود المياه والتلوث الفيضانات والتصحر، إنشاء المفارغ والمراقبة للنفايات، بالإضافة إلى عمليات التشجير وحماية التنوع البيولوجي وبرامج أخرى لحماية المحيط خاصة المتعلقة بتحسين مستوى الحياة، وكذا مشاريع إعادة التأهيل الحضري العمراني ورد الاعتبار لسكان الواحات.

ج) الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية: أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2003، وقد حددت الإجراءات التنظيمية المتعلقة به من خلال التنظيمات والقوانين الأساسية لهذا الصندوق تتمثل في تمويل الدراسات والبحوث التطبيقية بهدف حماية الساحل والمناطق الساحلية، وكذا تكوين الخبرات من أجل صيانة هذه المناطق، وإحيائها وتمويل الأعمال الخاصة بإزالة التلوث، والمشاركة في النفقات الخاصة بالتدفقات السريعة في حالة التلوث البحري المفاجئ.

وتتمثل مصادر تمويله في:

- ✓ الغرامات والتعويضات الناتجة عن تسرب المواد الكيميائية في البحر.
- ✓ المساعدات الدولية والمحلية للصندوق.

د) الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم: ويهدف لتهيئة الإقليم عن طريق تقديم ومنح امتياز، وكذا مساعدات من أجل خلق نشاطات ذات طابع محلي ويتم ذلك من خلال ما يلي:

✓ تقديم المساعدات من أجل خلق مؤسسات تضم 5مناصب عمل على الإقليم في نفس المناطق، لكن في المجالات الخدمية ذات نوعية جيدة وتقنيات عالية (الاتصال، المعلوماتية، الطب).

✓ تقديم المساعدات من أجل تكوين مؤسسات تضم 10 مناصب عمل دائمة على الإقليم مرتبطة بالأنشطة الإنتاجية لترقية المناطق في هذا المجال.

✓ يعمل هذا الصندوق على تمويل الأبحاث والدراسات الصادرة عن مؤسسات ومراكز ومكاتب الأبحاث الناشطة في مجال تهيئة الإقليم وإعادة بناء النسيج العمراني والمشاريع الاقتصادية التي يعتمد على التقنيات العالية والحديثة في المناطق الساحلية.[112]

هـ) الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا: نشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2004، بهدف التنمية الاقتصادية للهضاب العليا وتمويل التجهيزات العمومية المأخوذة على عاتق الدولة، وكذا تسريع وتيرة تنمية البنى التحتية التي يجب أن تستفيد منها هذه المناطق من أجل جعلها أكثر جاذبية للاستثمار، ويتمثل مصدر تمويل هذا الصندوق في 3% من الجباية البترولية.

و) الصندوق من أجل محاربة التصحر وتنمية السهوب وتربية الحيوانات: تأسيس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2002 التكميلي لسنة 2002 على شكل حساب خاص تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمسؤولة عن نشاطات هذا الصندوق وتتركز نشاطاته في محاربة التصحر وحماية المراعي وتنميتها وتنمية الإنتاجيات الحيوانية في ميدان السهوب، تطوير وسائل التربية الحيوانية وتحسين مدا خيل المربين والفلاحين والموالين وتنظيم تربية الحيوانات.

---

[112] - فروحات حدة ، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة** - دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2009- 2010 ، ص ص130 .

أنشأت هذه الصناديق بهدف خلق مصادر جديدة لتمويل أنشطة التنمية المستدامة وعمليات حماية البيئة في بلادنا، إلا أنها تتميز في مجملها بمحدودية مواردها وأنشطتها ومن ثم افتقارها الفعالية وبالرغم من هذا فمن المبكر تقييم سير هذه الصناديق.

2/مصادر التمويل الدولي للتنمية المستدامة في الجزائر:

- إن ارتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة أستدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي الخارجي، وهذا بالفعل ما حدث حيث أنعقد مؤتمر دولي حول انطلاق المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة يومي 17 و18 جوان 2002، شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها [113]: صندوق البيئة العالمي، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية، البنك الدولي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الأفريقي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية.

ولقد خصص البنك الأوروبي للاستثمار 34% من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة إضافة إلى مجموعة القروض التي منحها للجزائر في سنة 1997 والتي قدرت بـ 733مليون أورو مقابل 869مليون أورو لتونس و977أورو للمغرب، أما فيما يتعلق بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أكد ممثله أن هيئته تعبر اهتماما متزايدا لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة من خلال دعم كل الأنشطة ذات الانعكاس الإيجابي على البيئة ومنح 5.1مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات، كما اقترحت بلدان مانحة معروفة بيتها الصحية منها: النمسا وسويسرا والسويد، جعل الجزائر تستفيد من سلسلة من الحلول التكنولوجية العالية في مجال التلوث.

أما البنك الإسلامي للتنمية قد منح الجزائر قرض بملغ 32.07مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري "بواحات وادريغ" بتقرت، وجاء في بيان للبنك بأن هذا القرض سيسمح بتمويل أشغال حفر الآبار وشبكة إلي والصرف وشراء المعدات اللازمة لإنجاز هذا المشروع وتركيبها، وتجدر الإشارة إلى أن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي

---

[113] - نفس المرجع السابق ،ص ص132 .

للتنمية للجزائر منذ إنشائه عام 1975 قدر بـ 2.2 مليار دولار منها 1.7مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية فبما وجه الباقي لمشروعات التنمية .

أيضا بالإضافة إلى كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و اللذان لعبا دورا كبيرا في تدعيم التنمية الشاملة في الجزائر في مختلف القطاعات .

المبحث الثالث : استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر وفق المؤسسات المانحة

المطلب الأول : علاقة الجزائر بالمؤسسات المانحة

مع مطلع الثمانينات، صعد فريق جديد إلى دواليب الحكم وانطلقت معه عملية التغيير، حيث تم تشريع وتنفيذ سلسلة من إجراءات الإصلاح الذاتية، والتي يمكن اعتبارها بوادر التحول التدريجي من النهج الاشتراكي، إلى اقتصاد يعتمد على قوانين السوق ويتيح مجال أوسع لنشاط المبادرات الفردية إلى جانب مؤسسات القطاع العام . فقد تم إصدار قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية عامي 1980و1981 ، حيث تم إعادة هيكلة 102 مؤسسة عامة،والتي أصبح عددها 400 مؤسسة في عام 1983[114] ، مع تغيير نظام اتخاذ القرار

---

[114] - بلعزوز بن علي ، **انعكاسات إصلاحات اقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد30 ، القاهرة ، 2003 ، ص10

الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي ثم تسارعت بعد ذلك خطى الإصلاح تحت ضغط الصدمة النفطية، فتم في عام 1986 إصدار قوانين متعلقة بإصلاح القطاع الزراعي حيث شُرع في خصخصة مزارع الدولة وتنظيمها في شكل تعاونيات خاصة .

وفي الحقيقة لم تقتصر إجراءات الإصلاح على القطاعات العينية فحسب ، بل شملت أيضا القطاع المصرفي ، فتم سنة 1986 إصدار قانون ينص على الإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي، وفي عام 1987 حدد البنك المركزي أهداف التوسع النقدي في إطار المخطط الوطني للقرض والذي اشترط من خلاله أن تكون عملية التوسع النقدي تتوافق مع التطورات الحاصلة في التوازنات الاقتصادية الكلية ،اما في عام 1988 عرفت عملية الإصلاح مرحلة نوعية ، حيث تم إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العامة ، بما فيها البنوك إذ استهدفت من وراء ذلك تسييرها وفق المبادئ التجارية .

إن إجراءات الإصلاح الذاتي التي قامت بها الجزائر خلال عقد الثمانينات، كانت تتوافق وإستراتيجية الصندوق الرامية إلى تسريع عملية تحويل الاقتصاديات ذات النهج الاشتراكي إلى اقتصاديات تعتمد على قوى السوق ومعالجة الاختلال التي تعاني منها، وفي إطار هذه الاستراتيجية تيسر للجزائر الحصول على الدعم المالي وفق اتفاقيتين تم إبرامهما مع الصندوق، وذلك لاستكمال وتدعيم جهود عملية الإصلاح الذاتي التي شُرع فيها منذ مطلع الثمانينات ودون اللجوء إلى عملية إعادة الجدولة .

أولا: اتفاقيتا التمويل المدعمة 1989 و1991

إن قوانين الإصلاح التي شُرع في إصدارها وتنفيذها مع مطلع الثمانينات وحتى عام 1988، وحدها لم تكن كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية ، نتيجة ازدياد تفاقم الاختلالات المتراكمة ،ونتيجة استمرار محدودية مستوى التمويل ، ولم يكن الحل لازمة التمويل سوى اللجوء إلى المؤسسات النقد الدولية [115]، لاسيما وان البرنامج الذي أعدته السلطات من خلال

---

[115] ـ انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/9/26 ، حيث كانت حصتها تقدر ب 623.1 مليون وحدة حقوق السحب ، ثم ارتفعت في اوت 1994 لتصل إلى 941.4 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة ، مما يمثل زيادة قدرها 51.1% من حصتها من الصندوق .

قوانين الإصلاح يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي ، وبهذا الصدد جرى إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق وهما اتفاق 30 /1989/05 ،واتفاق 1991/06/3 .

1) **اتفاق 30 /1989/05**

استفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بسحب الجزء الخاص باحتياطاتها وهو حق يجري بصفة آلية ، كما طلبت سحبا من التسهيلات التعويضية التي تعتبر شكلا من أشكال التمويل التي يضعها الصندوق تحت تصرف البلدان التي تواجه عجزا في ميزان مبادلاتها ، بعد أن واجهت الجزائر في السنة الأخيرة مشكلة انخفاض حصيلة صادرات النفط وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب ، حيث وافق الصندوق على إعطائها حق التمويل التعويضي.

أ- حجم المساعدة

بلغ حجم المساعدة الذي استفادت منه الجزائر بنحو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض ، خصص منها 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي من جراء انخفاض أسعار صادراتها من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب .

ب- المقابل : قامت الجزائر بتقديم البرنامج الاقتصادي الذي شرعت فيه ذاتيا إلى الصندوق، والذي استهدف مراقبة توسع الكتلة النقدية ، وتقليص حجم الموازنة العامة، وتحرير الأسعار وتجميد الأجور، والحد من التضخم ،وتخفيض قيمة الدينار. وتحرير التجارة الخارجية ، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية .

وقد استفادت الجزائر من الدعم المالي دون إعادة الجدولة بعد أن صادق الصندوق على البرنامج واعتبره كفيلا بمعالجة الاختلالات الكامنة في الاقتصاد الجزائري وإخراج البلاد من الأزمة.

وبعد إبرام اتفاق 30 /1989/05، باشر رئيس الحكومة بإحداث إصلاح جذري مس القطاع المصرفي والنظام المالي، حيث تم إصدار قانون 10-1990 المتعلق بالقرض والنقد ، وجاء هذا القانون لضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري،

في اعتماده على وسائل ضبط ذات بعد نقدي بحت، وبذلك أصبح البرنامج الاقتصادي يتضمن المبادئ الآتية:

- تحرير الأسعار طبقا لقانون 1989/12 ، و تقليص حجم الفجوة التضخمية .

- إصدار قانون 1990/10 المتعلق بالنقد والقرض لإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي والسياسة النقدية في توفير البيئة المستقرة والمساهمة في معالجة وتخفيف اتساع حدة الاختلالات الهيكلية.

- إعادة تقييم الدينار الجزائري ، تماشيا والمتغيرات الداخلية والخارجية.

- مواصلة تحرير الأسعار وتجميد الأجور.

- وضع سياسة اجتماعية تهتم بإنشاء شبكة اجتماعية، لتخفيف تكاليف التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق.

2) اتفاق 1991/06/03[116]

نظرا للظروف التي عرفتها الجزائر من تحولات اجتماعية وسياسية غير معهودة، تباطأت في ظلها وتيرة تنفيذ اتفاق 1989 ، ولم تكن النتائج معتبرة، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.4% عام 1989 إلى 0.8% عام 1990 وازداد معدل نمو عرض النقد M_2 من 5.1% عام 1989 إلى نحو 11.3% عام 1990 ، وفي الحقيقة يفسر هذا التباين القائم بين معدل النمو الحقيقي الذي أخد في التناقص ومعدل نمو عرض النقدM_2 الذي أخد في التزايد، الفجوة التضخمية(ذات الطبيعة النقدية) التي عانى منها الاقتصاد الجزائري فقد تزايد مؤشر معامل الاستقرار النقدي الذي انتقل من 0.7% عام 1989 إلى 10.5% عام 1990 .

أ- حجم الدعم: قدر حجم الدعم بنحو 300 مليون دولار مقسمة إلى أربع دفعات ، كل دفعة قيمتها75مليون دولار، و يمتد البرنامج لمدة 10 أشهر (جوان 1991 حتى مارس 1992)،

---

[116] -محمد راتول ، **سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي ، التجربة الجزائرية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000، ص ص234 ، 235 .

وقد تمت الاستفادة من 3 دفعات ، وتوقفت الدفعة الرابعة بسبب انزلاق الأجور المفاجئ خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1992 [117].

ب- محتوى الاتفاق : في خطاب النوايا الموجه للصندوق في 27 افريل 1991، حددت السلطات الجزائرية الأهداف العامة التي تتوخاها والمعايير التي تلتزم بتطبيقها حتى يصبح الاقتصاد عمليا وفعالا حسب قوانين السوق.

ج-الأهداف العامة: لقد جاء الخطاب ليؤكد على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعها فيها بعد الصدمة النفطية ، والتي استهدفت ما يلي :

- التقليص من حجم تدخل الدولة في دائرة النشاط الاقتصادي .

- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تحسين أداء مؤسسات القطاع العام والخاص ، والتي تناط بها مهمة تنويع هيكل الصادرات لتقليص هشاشة التوازن المالي الخارجي .

- العمل على ترشيد الاستهلاك وتشجيع الادخار وهذا بسن قوانين لتصحيح نظام أسعار السلع والخدمات ، وكذلك معدل الصرف .

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري .

د-الإجراءات العملية المكملة: ولتحقيق هذه الأهداف الرئيسية يستدعي اتخاذ إجراءات عملية ، وكون القوانين الضابطة قد تم إعدادها قبل الاتفاق، بفعل سياسة التعديل الذاتية، فان الإجراءات العملية التي تمس المواطن مباشرة تزامنت مع بداية الاتفاق وتمثلت فيما يلي:

- إجراءات ترشيد الاستهلاك: استنادا إلى القانون 89/12 المتعلق بالمنافسة والأسعار تم الشروع في تحرير الأسعار، وبهذا الصدد تم تحرير 40% ثم 10% من الأسعار التي تدخل في تكاليف المعيشة للمواطن، وهذا قبل المصادقة على الاتفاق، وابتداء من الثلاثي الأول لسنة 1991 تم تحويل مجموعة كبيرة من السلع التي كانت أسعارها مراقبة إلى أسعار ذات نظام هامش سقفي ، ومجموعة أخرى من السلع التي تم تحويلها من نظام أسعار ذات هوامش سقفية إلى نظام أسعار حرة .وبهذا فانه مع بداية تطبيق الاتفاق في 06/3/ جوان 1991 فانه بقيت حوالي 50 مادة خاضعة لنظام هامش سقفي و 22 مادة أخرى بقيت تحت نظام الدعم

---

[117] - بلعزوز علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية** - حالة الجزائر - رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 ،ص 267 .

وهذا لحماية المواطنين الفقراء على أن يتم رفع هذا الدعم على المدى المتوسط تزامنا مع رفع الرسم التعويضي، كما تم أيضا تقليص الإعانات المباشرة أو غير المباشرة لمواد الطاقة.

- **إجراءات تمس التجارة الخارجية :** تم الاتفاق على أن يكون تطبيق إصلاح التعريفات الجمركية بدءا من سنة 1992، وكان وفق ما يلي :[118]

- تخفيض متوسط التعريفات الجمركية بشكل محسوس .
- إنشاء رسم حق المرور بالنسبة للمواد الكمالية ، وتخفيف الإعفاءات .

وقد تم هذا في إطار المرسوم المتعلق بنظام رخص الاستيراد والمراقبة الكمية الصادر في شهر فبراير 1991 .وفي إطار تحرير التجارة الخارجية ورفع الاحتكار، فان نظام الامتياز للمؤسسات الأجنبية أصبح مشجعا في نفس الوقت الذي أصبحت فيه تجارة الجملة الخاصة أيضا حرة، ومن شان هذا القضاء على ندرة المنتجات المصنعة كالأجهزة الكهرومنزلية وأجهزة الإعلام الآلي والسيارات التي تتمتع بمعامل مرونة الطلب عليها مرتفع.

وبوجه عام تركزت مطالب صندوق النقد الدولي حول النظام المصرفي ،ورصيد عمليات الخزينة، والتوسع النقدي ،وهي مطالب تؤدي إلي تحمل تكاليف اجتماعية باهظة في فترة حساسة جدا ،وقد عرف سير الاتفاق فترات من المد والجزر بسبب تخوفات السلطات الجزائرية من الوضع الاجتماعي المترتب عن تنفيذ بنود الاتفاق، وبسبب العمل على وضع التطمينات اللازمة لنجاح الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في نهاية ديسمبر1991، إذ كان عليها أما الالتزام بتحرير الأسعار بين دوري الانتخابات التشريعية، أو ترك مواصلة الإصلاحات للحكومة المنتظرة بعد هذه الانتخابات ،غير أن المفاجأة حدثت مع بداية سنة 1992، حيث تم توقيف المسار الانتخابي وفرض حالة الحصار، ولم يتم رفع الأسعار المتفق عليها بسبب الوضعية الاجتماعية والسياسية الجديدة، ولم يتم تطبيق الشبكة الاجتماعية المحضرة بموجب قانون المالية لسنة 1992 إلا في شهر افريل ، حيث تم الشروع في تقديم إعانات التعويضات لصالح العائلات الفقيرة والأفراد الذين يقل دخلهم عن 7000 دينار جزائري.

---

[118] -نفس المرجع السابق ، ص 268 .

المطلب الثاني : استراتيجية الإصلاح الاقتصادي

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية التي خدمت الجزائر بصورة أفضل في عقد السبعينات، بدأت تفقد قوتها الدافعة خلال الثمانينات تحت ضغط متغيرات البيئة الخارجية خاصة منها انهيار أسعار النفط وكذلك التراجع الحاصل في سياسة التصنيع ضمن المخططات التنموية [119] وصارت فرص النمو الاقتصادي اقل توافرا، وتفاقمت الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وبرزت العديد من المشاكل الاقتصادية الملحة ،لذا فقد كان الشغل الشاغل لرجال الاقتصاد والسياسة معا في الجزائر هو كيفية انتهاج إستراتيجية اقتصادية جديدة تتيح للجزائر السيطرة على الاختلالات الهيكلية الكامنة في الاقتصاد، وحل المشاكل المترتبة عنها، وتعيد للاقتصاد الثقة والاستقرار المفقودين؟ وما هي الاستراتيجية الأكثر كفاءة من بين سائر الاستراتيجيات المرشحة والتي تخدم الاقتصاد الجزائري في المنظور المستقبلي ؟

ومما لا شك فيه أن الاستراتيجية التي تستطيع تصحيح الفجوات والاختلالات الاقتصادية، بأقل التكاليف الاجتماعية وتسهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي القابل للاستمرار من خلال، تحقيق والحفاظ على مؤشرات البيئة المستقرة وتأهيل اقتصاد البلد لبلوغ مرحلة النضج الاقتصادي، ستكون هي الإستراتيجية الأكثر قبولا بين سائر الاستراتيجيات .

وتقتضي استراتيجية الإصلاح الاقتصادي تنفيذ مجموعة من البرامج التصحيحية على مراحل زمنية متتالية تبدأ المرحلة الأولى بعملية التثبيت ، بهدف توقف تفاقم حدة الاختلالات والفجوات وتهيئة البيئة المستقرة من خلال إجراءات السياستين المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف، ثم يليها في مرحلة لاحقة، أو مترافقة معها في بعض الأحيان، التركيز على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ،وفي هذه المرحلة يتم تكييف القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يخدم التوجهات الاقتصادية الجديدة، مع القيام بتغييرات واسعة في نظام الملكية والاستثمار والإنتاج والتوزيع بما يؤدي إلي تحفيز النشاط الاقتصادي الخاص .وتملك القطاع الخاص للعديد من المشروعات التي كانت مملوكة للدولة ، فضلا عن إزالة التشوهات

---

[119] ـ محمد راتول ، **سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي ـ التجربة الجزائرية** ـ مرجع سابق ، ص ص236 ، 240 .

السعرية واعتماد قوانين السوق التي تمكن من سرعة اندماج الاقتصاد الجزائري مع السوق العالمية، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل [120] و تستتبع مسيرة الإصلاح الاقتصادي، بعد نجاح تخطي مرحلتي التثبيت وإعادة الهيكلة ، بتوجيه الاقتصاد الوطني نحو زيادة مستوى العرض الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي المستديم، وتحسين مستويات معيشة أفراد المجتمع حتى يتيسر الارتقاء بمستويات كفاءة الأداء الاقتصادي إلى أفضل المستويات خلال مسيرة الإصلاح. وبوجه عام، ترتكز استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على ثلاثة محاور رئيسية يمكن عرضها فيما يلي:

- **المحور الأول**: يخص معالجة الاختلالات الاقتصادية ذات الطبيعة المالية والنقدية وتهيئة البيئة المستقرة. والعنصر الاستراتيجي للمعالجة هو تصحيح هيكل الأسعار، وتقوية المؤسسات الحكومية، وزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في دائرة النشاط الاقتصادي، ليقوم بدور قيادي في زيادة الاستثمار والإنتاج، هذا إلي جانب التطبيق الحازم للسياسة المالية والنقدية ذات الطبيعة الانكماشية.

المحور الثاني: يخص تحقيق زيادات هامة في معدلات النمو الاقتصادي وقابلية استمرارها لسد فجوة النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة استغلال الطاقات القائمة وتوسيع الطاقات الإنتاجية من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وتنمية الخدمات الاجتماعية العامة، كالتعليم والصحة، والمشروعات الإنمائية الحكومية، لضمان تحسين الدخول الفردية، وتحسين المستويات المعيشية للسكان في المدى المتوسط والطويل ، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروة بين أفراد المجتمع.

المحور الثالث: يتعلق بالانتفاع من المزايا النسبية والتنافسية للموارد البشرية والاقتصادية المتوفرة ، وإجراء التغيرات الهيكلية القطاعية ، بما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق زيادات هامة في الصادرات ،وبخاصة الانتفاع من موارد النفط والغاز المتوفرة وتنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال تنمية قطاع الصناعات التحويلية.

ثالثا: الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

---

[120] ـ عبد الله بن دعية ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية** ، بحث منشور في كتاب الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 395 .

يعد تنفيذ الإصلاح الاقتصادي في دولة ما وسيلة لتحقيق غاية أو غايات معينة أملتها الظروف والمتغيرات المحيطة بها ،وتتفاوت هذه الغايات من دولة إلى أخرى، وفي الدولة نفسها من فترة إلى أخرى، وفي الحقيقة أن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي لا تبدو ملحة إلا عندما تتراكم المشكلات الاقتصادية في المجتمع، وبما يصاحبها من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية ،وسياسية، بحيث تعجز معه الآلية الاقتصادية والإدارية القائمة عن مواجهتها ،وإيجاد الحلول لها.[121]

لقد استهدفت الجزائر من وراء تنفيذها برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1994 لمعالجة سلسلة الفجوات والاختلالات المتراكمة منذ أكثر من ربع قرن- من تاريخ انطلاق خطط التنمية- و إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة ، وتهيئة المناخ الملائم للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي، والقضاء على العقبات والقيود التي تحد من إمكانيات النمو في المستقبل . ولهذا فان الإصلاح الاقتصادي لابد أن يؤدي إلي تنمية تستهدف تأسيس بنيان اقتصادي متماسك ومرن، وتحقيق زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع الارتقاء بمستوى معيشته، فضلا عن ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وافتراض إمكانية تحقيق هذه الأهداف كلها في ظل إعادة توجه مسار إدارة الاقتصاد القومي من النهج الاشتراكي إلى الاعتماد المتزايد على آلية السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وعليه يمكن إيجاز الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر فيما يلي :

1- تحقيق مؤشرات معتبرة للاستقرار الاقتصادي في الجزائر عن طريق معالجة الفجوات والاختلالات ذات الطبيعة المالية والنقدية والسعرية .[122]

2- تحفيز النمو الاقتصادي المستديم ، وزيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد وصولا إلى رفع مستوى دخل الفرد ومستوى معيشته.

3- تنشيط حركة التجارة الخارجية بزيادة حجم ومعدلات نمو الصادرات عن الواردات ورفع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق المحلية و الخارجية، لتقليص الفجوة الخارجية في

---

[121] - كريم النشاشبي ، **الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي** ، واشنطن ، د.س.ن،ص ص13، 14 .

[122] - نفس المرجع السابق ، ص ص15 ، 18 .

الاقتصاد والزيادة من حصيلة النقد الأجنبي و لتعزيز وفسح المجال أمام تحقيق معدل النمو الاقتصادي القابل للاستمرار لتأهيل مسيرة التنمية في الجزائر من بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي في اقل فترة زمنية ممكنة.

4- تحرير الأسواق وإزالة التشوهات السعرية فيها من خلال إنهاء الاحتكارات العامة ، وسيادة آلية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة ،والإزالة التدريجية لمختلف أشكال الدعم التي كانت تقدمها الحكومة على أسعار السلع الأساسية ، وبعض الخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع، وكذلك إنهاء التحويلات التي تقدمها الحكومة لدعم المؤسسات العامة الفاشلة.

5- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتعزيز مكانة القطاع الخاص لكي ينشط ويصبح قوة دافعة في التنمية إلى جانب القطاع العام، ويكون ذلك من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة، وخصخصة المشروعات العامة الفاشلة التي تشكل عبئ على الموازنة العامة للدولة.

6- تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف سد الفجوة القائمة في الموارد المحلية.

7- ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة ، والسعي لإعادة تخصيصها بصورة كفؤة بين مجالات الإنتاج المختلفة ، وزيادة مستويات الادخار والاستثمار في الاقتصاد .

8- إصلاح السياسات المالية ، من خلال تطوير النظام الضريبي ، وزيادة إيرادات الحكومة من الضرائب والرسوم، وترشيد إنفاقات الحكومة بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة .

9- إصلاح النظام النقدي والمصرفي ،من خلال تقييد الائتمان المحلي وتخفيض معدل نمو العرض النقدي .

10- استعادة الثقة والمصداقية لدى الدول المانحة والمقرضة للجزائر ، والحصول على دعم المنظمات الدولية بهدف مساعدة الجزائر في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في الأمدين المتوسط والطويل .

رابعا : إعادة الجدولة ومكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي

نظرا للأوضاع الاقتصادية المتردية، استمر اتصال السلطات الجزائرية بالمؤسسات المالية الدولية(الصندوق والبنك)وتم التوصل بعد مفاوضات إلى ضرورة الشروع في تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل، حيث اعتبر خبراء الصندوق والبنك أن تنفيذه غالبا ما يسفر عن استعادة التوازن الداخلي والخارجي ويحد من تزايد الضغوط التضخمية و كما يعمل على تقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية، إلى جانب أنه يستهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص عمل منتجة جديدة و استيعاب الزيادة في أعداد المنظمين إلى سوق العمل من السكان[123] وقد تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاق المساندة (افريل 1994-31 مارس 1995) ،ثم الاتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع (ابريل 1995- مارس 1998) مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية باعتبارها المحبط الأساسي لتمويل التنمية والإصلاح ، و كان هذا في إطار احترام مبدأين أساسيين حسب السلطات الجزائرية هما:[124]

- المحافظة على قدر من هامش المناورة في مجال السياسة الاقتصادية .
- المحافظة على مكاسب العمال ، وحماية الطبقة المحرومة من أفراد المجتمع .

وفي مقابل الاتفاق مع الصندوق والبنك قدمت الجزائر ما يعرف بخطاب النوايا ، وهو ما يمثل تعهدا بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في صورة مجموعة من التعديلات على السياسات المالية والنقدية وعلى الهياكل الإنتاجية ، وهذه التعديلات تعرف بالمشروطة. ولكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشروطية الخاصة به، فمشروطية الصندوق تركز على إجراءات السياسات المالية والنقدية مستهدفة بذلك تحقيق اعتبار أن الاستقرار المالي والنقدي يعد الشرط المسبق للتنمية وتُعرف **ببرنامج التثبت والاستقرار**، مع إجراء بعض التصحيحات على الهياكل الإنتاجية أما مشروطية البنك الدولي فتركز على تصحيح الهياكل الإنتاجية والسعرية للاقتصاد وتُعرف **ببرنامج التكيف الهيكلي**، مع التأكيد على تعديل

---

[123] ـ عبد العزيز إكرام ، **الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل** ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 ، ص 85 .

[124] ـ عبد الله بن دعية ، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص ص361 ، 364 .

السياسات المالية والنقدية ومع تداخل كل من مشروطية الصندوق والبنك فقد ظهر ما يعرف بالمشروطية **المتقاطعة** وهي أن تمتد مشروطية كل من الصندوق والبنك لتأخذ ببعض التعديلات التي تتناولها المشروطية الأخرى، كما يحتوي برنامج الإصلاح على إجراءات البعد الاجتماعي.

في ضوء هذه الرؤية فان برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري إنما يتضمن في جوهره برنامج التثبيت أو الاستقرار، والذي يهدف إلى ضبط الطلب الكلي من خلال سياسات صُممت لتقليل العجز الداخلي والخارجي(سياسات مالية ونقدية أساسا وسياسة سعر الصرف) و برنامج التكيف الهيكلي، والذي يهدف إلى ضبط العرض الكلي من خلال إحداث مجموعة من الإصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام والتخصيص الأفضل للموارد هذا فضلا عن إجراءات البعد الاجتماعي في سبيل نجاح مسيرة الإصلاح الاقتصادي بأقل التكاليف. [125]

1/ تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي

نظرا للأوضاع السلبية التي عانت منها الجزائر والتي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجدت نفسها في ضرورة ملحة لإعادة جدولة ديونها الخارجية ، لاستكمال وتسريع خطى تحويل الاقتصاد الجزائري من النهج الاشتراكي إلى اقتصاد يعمل وفق آلية السوق الحر، وقد صاحب البرنامج عدة إجراءات مالية استهدفت الحصول على وسائل تمويل كافية، للمساعدة على تنفيذ مختلف مكونات برنامج الإصلاح الشامل ، وخاصة وسائل التمويل الخارجي، فقد كانت خدمات الديون تلتهم معظم الموارد المتأتية من جراء حصيلة الصادرات، وبهذا الصدد تم ،فك القيود المفروضة نتيجة لخدمات الديون وهذا عن طريق إعادة جدولة الديون التي مست أكثر من 17 مليار دولار خلال السنوات الأربع التي يمتد عليها البرنامج، إضافة إعادة الجدولة للديون الخارجية ، فقد خص صندوق النقد الدولي ومؤسسات مالية دولية و جهوية أخرى ودائنين آخرين مساعدة استثنائية بلغت بنحو 5.5 مليار دولار لتقويم ميزان المدفوعات.

---

[125] ـ محمد راتول ، **تحولات الاقتصاد الجزائري ـ برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج** ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 23 ، 2001 ، ص 48 .

وبخصوص إعادة جدولة الديون مع نادي باريس فقد تمت في نهاية ماي 1994 تبعا لاتفاق المساندة لسنة واحدة مع الصندوق ،عملية إعادة جدولة 4،4 مليار دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات فترة سماح ، حيث إن عملية دفع خدمات الدين على المبلغ المعاد جدولته لم تتم إلا ابتداء من شهر ماي لعام 1998 . كما قدم الصندوق 1.25 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات مدة إعادة دفعها تمتد إلى 5 سنوات منها ثلاث سنوات فترة سماح . ويكون المبلغ المحرر فورا هو 5.24 مليار دولار بالا خد بعين الاعتبار سحب على الصندوق يقدر ب 840 مليون دولار. [126]

إن إعادة الجدولة لسنة 1994 المصاحبة لبرنامج التثبيت خفضت معدل خدمة الديون إلى 53.3% بعدما كانت تكاد تلتهم كلية عائدات الصادرات ، غير انه لم يستقر عند هذا الحد إذ ارتفع ثانية ليبلغ نحو 85% سنة 1995. مما اضطرت الجزائر العودة مرة ثانية إلى نادي باريس وهذا في شهر يوليو(جويلية) من عام 1995 وذهبت وللمرة الأولى إلى نادي لندن بغية إعادة جدولة الديون الخاصة، وقد وصل المبلغ المعني في الاتفاقين نحو 7 و3.2 مليار دولار على التوالي، وهو ما جعل المبلغ المعاد جدولته يفوق 14 مليار دولار، وبإضافة التمويل الاستثنائي المبرم مع مختلف المؤسسات المالية فان الحصيلة الإجمالية لعملية تمويل برنامج الإصلاح ارتفعت إلى 20 مليار دولار وكانت جد معتبرة ،وذلك للمساهمة في نجاح تسريع عملية تخطي المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق بأقل التكاليف الممكنة.

2/ مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي

أ ـ برنامج التثبيت Stabilization Program يحتل البرنامج مكان الصدارة في برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ويهدف إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي، وتخفيض معدل التضخم ليقترب من المعدلات السائدة في الدول المتقدمة، من خلال ضبط جانب الطلب الكلي بإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية ، فضلا عن إتباع سياسة سعر صرف حقيقية . وهذه السياسات شديدة الصلة يبعضها البعض ، ويعد تطبيقها شرطا ضروريا لنجاح برنامج

---

[126] ـ محمد راتول ، **سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي ـ التجربة الجزائرية** ، مرجع سابق ، ص ص247 ، 248 .

التكييف الهيكلي ولقد استهدف هدا البرنامج استعادة التوازن الكلي والجدارة الائتمانية للاقتصاد الجزائري، حيث اتخذت لهذا الشأن حزمة من الإجراءات. [127]

1-الإصلاح المال استهدف تخفيض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة إلى معدلات هامشية كنسبة من الناتج المحلي، وقد تطلب هذا التخفيض مجموعة من الإجراءات الفعالة المبينة بهدف زيادتها، وجانب النفقات، بهدف ترشيدها والحد من معدل الزيادة فيها، فالجهود المبذولة لزيادة الإيرادات تضمنت توسيع الرسم على القيمة المضافة والرفع من العائد الضريبي ومكافحة التهرب والغش الضريبي، وتنمية القروض من السوق المالي لتجنب التمويل التضخمي، ومن جهة أخرى الضغط على جانب النفقات الجارية كتلك المتعلقة بالتجهيز ، والمرتبات والأجور باعتبارها تشكل اكبر نسبة من النفقات الجارية، عن طريق التحكم في مناصب العمل وعدد العمال، وتثبيت أجور عمال التوظيف العمومي، وفي سبيل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير الأسعار تم إلغاء إعانات أسعار المواد الضرورية تحت اعتبار ترشيد النفقات العامة حيث تم وضع أسقف لا يجب تجاوزها، فمبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4،9 % من الناتج المحلي الإجمالي سُقفت بنحو 0،8% فقط لسنة 1996، على أن تصل إلى نحو 0،6 % سنة 1998 ، وتم اتخاذ هذه الإجراءات من اجل سد فجوة الموازنة العامة وتحقيق فائض فيها حتى يبلغ نحو 0،7 % لسنة 1996 ثم نحو1،7% لسنة 1997 .

لقد جاءت أهداف السياسة المالية تتماشى مع ما سطر من أبعاد في إطار إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي والتي كانت ترمي إلى:

- تخفيض مخزون الديون الداخلية والذي ارتفع بفعل تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، وأيضا الاستعداد لمواجهة خدمة الديون الخارجية الأخذة في التزايد ولاسيما انه حددت سنة1998 موعد سداد الجزء الأول منها في إطار عملية إعادة الجدولة .
- تمويل عملية إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطهير محفظة البنوك.

---

[127] - محمد راتول ، **تحولات الاقتصاد الجزائري - برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج** ، مرجع سابق ، ص 51 .

- سد الفجوة التمويلية ، وتحقيق ادخار عمومي اعتيادي في الأمدين المتوسط والبعيد من اجل الإسهام في عملية إنعاش وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.[128]

1- الإصلاح النقدي والمصرفي: استهدف الإصلاح النقدي تطوير أدوات السياسة النقدية والائتمانية ، وعلاج جوانب التناقض والقصور بها، وذلك من خلال جعل قوى السوق هي المتحكم الرئيس في توزيع الائتمان، وتعبئة المدخرات، فضلا عن إدارة السياسة النقدية، وتحديد سعر الصرف، ويقوم البنك المركزي بضبط العرض النقدي للسيطرة على معدل التضخم ،وذلك من خلال التحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة.

ولقد اتجهت السلطة النقدية في الجزائر نحو إتباع سياسة نقدية تقييدية أسهمت في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ، حيث كان الهدف في هذا الجانب هو المحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار، فضلا عن توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية في الاقتصاد.

وفي مجال السيولة النقدية ومعاييرها، فانه تم فرض عدة إجراءات منها إجبارية تحسين الاحتياطي البنكي ، حيث أن بنك الجزائر فرض معامل احتياطي يساوي 3% (خارج الودائع المُقيمة بالعملة الصعبة)، كما بدا في تطبيق أسلوب السوق المفتوح في توفير السيولة النقدية ابتداء من ديسمبر1996 .

ب ـ الإصلاح الهيكلي: و قد تضمن ما يلي:[129]

1- **تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف** : أضحت الحكومة في قناعة تامة بضرورة إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وتتجلى هذه القناعة في الجهود المبذولة لتحرير التجارة في إطار الاتفاقات السابقة برفع القيود على بعض الواردات التي كانت محتكرة (مثل الأدوية، الحليب، الدقيق ...) وكذا مراجعة الرسوم الجمركية وإعادة هيكلتها وتخفيضها من 60% إلى 50% سنة 1996 .

---

[128] ـ علي عماري /صالح فلاحي ، **اشكالية التسويق في المؤسسات الانتاجية الوطنية في الجزائر** ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 23/22، 2004 ،ص ص79 ، 90 .

[129] ـ محمد راتول ، المرجع السابق ، ص ص60 ، 61 .

أما بخصوص نظام الصرف فقد تقرر إنشاء سوق بين البنوك وتوسيع القطاع البنكي بفتح مكاتب للصرف لجعل سعر الصرف يتحدد وفق معطيات العرض والطلب ، حيث كانت تتوقع السلطات انه من شان سياسة الصرف أن تؤدي دورا بارزا في عملية النمو من خلال دعم تنافسية القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات كما استهدفت فتح مكاتب للصرف .يتم عن طريقها تداول العملة الصعبة لتسيير القيام بنفقات السياحة ومهام العمل وتكاليف الإشهار وتحويلات الأجور ، وهذا من شانه أن يساهم في قابلية تحويل الدينار الجزائري بالنسبة لجميع الصفقات الخارجية الجارية . وفي الحقيقة أن إجراءات تحرير التجارة الخارجية ووسائل الدفع متعددة .

2- تحرير الأسعار الداخلية :لقد عرف نظام الأسعار في الجزائر العديد من التعديلات والتغييرات التي مست المنتجات الأكثر استهلاكا .ففي الفترة الممتدة بين عامي (1970-1980) كان تدخل الدولة على ثلاثة مستويات خصت أسعار المواد والمنتجات المستوردة ،أسعار السلع الصناعية والخدمات، أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع . وللتحكم في السوق الوطنية تواجدت أنظمة الأسعار التالية:

أ- **الأسعار الثابتة** : وتشمل المنتجات ذات الأولوية الملحة للاستعمال و الاستهلاك اليومي كالبن والزيت والسكر والحليب وغيرها، وقد كان لهذه الأسعار دور مهم في توفير الأوضاع المستقرة لصالح المستهلك في الفترة التي كانت خلالها الأسعار مدعمة من قبل الدولة .

ب - الأسعار الخاصة : وكانت تتميز بمحدوديتها في المكان والزمان ، وهي مستقلة عن أسعار تكلفة المنتجات. وكان الفارق يُغطى بواسطة إعانات الدولة لتشجيع بعض المؤسسات على الاستثمار في المجال الصناعي أو الزراعي، والتي كانت تشمل بشكل خاص المنتجات المستوردة وتوزيع بعض المنتجات بالمناطق المعزولة التي كانت في أمس الحاجة إليها.

ومند بداية عام 1995 وفي إطار الإجراءات المتتابعة لإتمام تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، تم تحرير نحو 90% من أسعار المنتجات المتداولة في السوق الوطنية.

إن سياسة الأسعار المتبناة من قبل الحكومة كان يرجى منها استعادة دور السوق في تحديد الأسعار، وفي هذا الصدد وبالرغم من الوضع الاجتماعي الصعب ، عمدت السلطات إلى رفع أسعار العديد من السلع كما تم رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية (بالأخص منتجات الطاقة كالغاز والكهرباء) و تم إلغاء السقوف العليا بدءا بسعري البن والشاي ثم إلغاء سقف هوامش الربح بالنسبة للسكر وزيت المائدة والحبوب ، لتصبح جميع المنتجات التي كانت تنتمي للفئة ذات الهامش المسقف أصبحت ضمن فئة الأسعار الحرة .

3 ـ إصلاح قطاع الزراعة [130] لقد تضمن البرنامج إجراءات استهدفت، إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر، حيث تم إصدار قانون سنة 1995، يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة بعد نيل الاستقلال إلى مالكيها، وبغية تنمية القطاع الزراعي، قدمت الحكومة في بداية عام 1997، مشروع قانون استهدف تحويل حقوق الانتفاع بأراضي الدولة التي تم خصخصتها جزئيا لصالح المزارعين بموجب القانون 87-19الصادر بتاريخ 1987/10/8 إلى حقوق ملكية كاملة – خصخصة كلية- غير أن هذا المشروع لم يتم بسبب الإشكالات التي واجهته، وتماشيا مع ترمي إليه إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، من إزالة القيود والاعتماد المتزايد على آلية السوق ، وتقليل احتكار الدولة للملكية العامة، فقد استهدف برنامج الحكومة لعام 1997 ما يلي :

أ – **دعم الاستغلال الفلاحي**: وهذا بإنهاء التطهير المالي لهذا القطاع، وتثمين وصيانة الأراضي التي تعرضت للتدهور، وتوسيع قاعدة الملكية العقارية، إضافة إلى تشجيع استغلال أراضي القطاع الخاص.

ب- **تهيئة الظروف المناسبة لتنمية القطاع الزراعي**: وذلك من خلال التخفيف من تحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الفلاحي، وتشجيع الاستثمار الفلاحي وفق مجموعة من الإجراءات شملت القروض واستردادها، وأسعار المنتجات وأسعار بعض الخدمات، كالكهرباء والغاز التي تدخل في تكلفة المنتجات الإستراتيجية بالمناطق الجنوبية .فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين عن طريق ترقية التمهين الفلاحي حتى يتسنى تنظيم سوق المنتجات

---

[130] ـ لمين بليلة ، **السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ـ حالة الجزائر للفترة 1989 ـ 1998** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، قسم التسيير ، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 233 .

الفلاحية الرئيسية واستقرار الأسعار لصالح المنتجين والمستهلكين، والسماح بالدخول في أسواق الجملة لتهميش دور السماسرة والمضاربين ،إضافة إلى حماية المنتج الفلاحي من المنافسة الخارجية ،و وضع حد فصلي أدنى لمداخيل المزارعين المتخصصين في إنتاج المواد الموجهة لقطاع الصناعة التحويلية، وأيضا الاهتمام بتحسين الخدمات الفلاحية ، في مجال البيطرية وتنمية قدرات التخزين و تسهيل حصول المزارعين على مستلزمات الإنتاج الفلاحي . كما شمل البرنامج على إجراءات تخص تنمية مجال الصيد البحري وترقيته ، وذلك من خلال تزويده بمستلزمات الصيد وتهيئة وتوسيع مرافئ الصيد وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو هذا المجال الحيوي .

ـ **ترقية بناء المساكن**[131] شرعت الحكومة في وضع جملة من التدابير بهدف احتواء الأزمة في هذا القطاع وإعادة بعثه بدءا بديناميكية العرض الموجه ، خاصة لصالح الطبقات الاجتماعية المحرومة من خلال توفير المدخلات الضرورية وإعادة هيكلة قطاع البناء .كما تقرر اعتماد إصلاحات تنظيمية قبل نهاية عام 1995 من اجل تقليل السكنات الاجتماعية .و بالموازاة تقرر رفع الإيجارات بنسبة 10% قبل منتصف 1995،ثم 10% في نهاية 1995 حتى يسهل تغطية تكاليف الصيانة وكذا التطهير المالي لحوالي 19 ديوان للترقية والتسيير العقاري من بين مجموع 50 ديوان كمرحلة أولى وإعادة هيكلة المؤسسات العامة للبناء ومنح ستة منها استقلالية التسيير قبل نهاية 1995 .

5- إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام: في الواقع أن إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العامة تم قبل سنة 1994، إذ أن العديد من المؤسسات حصلت على استقلاليتها القانونية والمالية، وتم تطهيرها ماليا حيث شُطبت ديونها وحُولت إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية ، وقد بلغت تكلفة تطهير المؤسسات العامة مبالغ ضخمة، حيث بلغت

---

[131] - نفس المرجع السابق ، ص233 .

نحو 195،8 مليار دينار عام 1997 اما خلال الفترة 1991-1997 فوصل المبلغ الإجمالي 800 مليار دينار، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لعدة اعتبارات أهمها :[132]

- عدم تمتع هذه المؤسسات بالسلطة الكافية في تحديد أسعار منتجاتها أدى إلى استمرار تراكم عجزها المالي ،فضلا عن سهولة تغطية العجز باستمرار في اللجوء إلى البنوك التجارية.

- لم تأخذ إعادة الهيكلة بعين الاعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات العامة.

غير انه منذ سنة 1994 ومع انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل حاولت السلطات إصلاح أوجه القصور(وأنشئت لهذه الغاية وزارة كاملة هي وزارة إعادة الهيكلة) ، إذ عملت على وضع قيود مالية صارمة أمامها(المؤسسات العامة) حتى تجعلها تعتمد على نفسها في إحداث هذه الموارد، كما تم تسقيف القروض البنكية لـ23 مؤسسة كبيرة عاجزة والتي تنتج حوالي 15% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي وقطاع البناء ، إضافة إلى وضع مخططات متوسطة المدى تتضمن إجراءات فعالة لتسيير المخزون والتحكم في التكاليف بهدف تخفيض خسائر الاستغلال ، وتخفيض تكاليف اليد العاملة وإعادة توجيه الإنتاج في اتجاه الأنشطة الأكثر حيوية التي تسمح بزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.

ومع نهاية سنة 1996 ، تم منح 23 مؤسسة عامة، الاستقلالية واستكملت إجراءات التطهير المالي، وتم الاتفاق على عقود تخطيط مع مسيريها. كما وضع برنامج لتحسين الأداء المالي للمؤسسات العامة الاقتصادية -الكبيرة الحجم – وغلق تلك التي لا يمكن إنعاشها وهذا بالاتفاق بين البنوك التجارية و11 شركة قابضة التي تأسست بموجب الأمر 25-25 الصادر في 25 سبتمبر 1995 بعد حل صناديق المساهمة.

لقد جاءت، إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العامة والمتمثلة في غلق وحل العديد من المؤسسات العامة التي لا يتوقع تحسن أدائها ،وإعادة تنظيم وتصنيف نشاط المؤسسات

---

[132] - علاوة نواري **- خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية** ، رسالة ماجيستر ، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001 ، ص 150 .

العامة في صيغة مجموعات تحت إدارة 11 شركة قابضة عامة [133]حسب طبيعة النشاط ، حتى يسهل متابعة أداءها- بعد إجراءات التطهير المالي ومنح استقلالية التسيير للعديد منها – وكانت مرحلة مهمة جاءت تتلاءم وتتماشى مع إستراتيجية التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق التي اعتمدتها السلطات الجزائرية من اجل إعادة ترتيب خارطة تدخل الدولة في دائرة النشاط الاقتصادي ، بعد اختيار المؤسسات القابلة للخصخصة لاسيما تلك التي تمارس نشاطها في القطاع التنافسي، وتصفية المؤسسات غير الواعدة و الاهتمام بتحسين كفاءة أداء المؤسسات العامة الإستراتيجية ،إن حصيلة نشاط 11شركة قابضة عامة والمتعلقة بإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العامة الاقتصادية ما بين عامي 1995 و1996 كانت كالأتي :

- غلق 63 وحدة إنتاج ، وتم حل 61 مؤسسة عامة اقتصادية ، وتأسيس 44 مؤسسة عامة اقتصادية جديدة و434 وحدة فرعية جديدة موزعة على 11 شركة قابضة عامة حسب طبيعة المنتوج،اما فيما يخص حصيلة الأنشطة ذات الطابع المحلي التي تم حلها مابين عامي 1994 و1996 ، وصلت نحو 2715 نشاط.

جدول رقم **(6) عدد المؤسسات العامة التي تم حلها والمصنفة حسب النشاط القطاعي وإطارها القانوني حتى تاريخ 30 جوان 1998**

النشاط القطاعي	مؤسسة اقتصادية عامة EPE	مؤسسة عامة محليةEPL	المجموع
قطاع الصناعة	60	383	443
قطاع الفلاحة	5	18	23
قطاع البناء والأشغال العامة والري	54	195	249
قطاع الخدمات	15	83	98
المجموع	134	679	813

[133] - محمد راتول ، **سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية** ، مرجع سابق ، ص 259 .

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الجزائر، ص93.

ولم تقتصر عملية حل المؤسسات العامة الاقتصادية على الشركات القابضة العامة فقط، بل ساهمت فيها أطراف أخرى ، منها المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE)الذي حل 41 مؤسسة منها 12 مؤسسة تابعة للشركة القابضة العامة –خدمات- و4 مؤسسات تابعة للشركة القابضة العامة – انجاز وأشغال كبرى – و25 مؤسسة تابعة للشركة القابضة العامة – بناء ومواد البناء- كما قدم مجلس الخوصصة اقتراحات بحل 4 مؤسسات منها 3 مؤسسات تابعة للشركة القابضة العامة خدمات وواحدة تابعة للشركة القابضة العامة كهرباء إلكترونيك، إعلام، واتصالات.

ومن اجل تحسين أداء المؤسسات العامة ، فقد استهدف برنامج الحكومة التدخل على عدة مستويات [134]:

-**على مستوى التنظيم** : وكان ذلك من خلال تشعيب المؤسسات والأنشطة بهدف التحكم في التسيير وفصل أنشطة المساندة على الوظيفة الأساسية للمؤسسة، وهذا بهدف التحكم في التكاليف، مع إبراز نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكثيف النسيج الصناعي وتأهيل العمالة.

-**على مستوى الأداء** :من خلال القيام بمراجعة وتكييف نماذج وطرق التسيير، وضبط عدد العمال والهياكل ،وإدخال نظم إنتاج حسب ظروف السوق وتسيير المخزون وتشكيلة المنتجات وربط العلاقة بين النوعية والسعر، مع إعادة تأهيل جهاز الإنتاج واحترام الالتزامات المالية تجاه البنوك .

-**على مستوى هيكلة رأس المال :**من خلال السماح بمساهمة رأس المال الخاص والأجنبي في المؤسسات العامة الاقتصادية، وقد انطلقت العملية وأعطت نتائج مشجعة، في إطار برنامج الخصخصة وفق الأساليب المناسبة

---

[134] - نفس المرجع السابق ، ص 261 .

-على مستوى التبادل مع الخارج : كان من خلال عدة إجراءات منها، الشراكة مع الأجانب، والبحث عن أنشطة للشراكة في مجال شبكة التوزيع وترقية صناعة المنتجات التي تحل محل الواردات.

كما تستتبع عملية توسيع إجراءات إعادة الهيكلة لتشمل المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري كالمؤسسة الوطنية للسكك الحديدية والشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وإعدادها لتصبح تمارس نشاطها على أسس وقواعد اقتصادية واضحة و وفق دفتر أعباء دقيق.

أما المؤسسات العامة المحلية ،فقد تولت الحكومة عملية تطهيرها حيث سمحت عملية شطب الديون باتقاد أكثر من 600 مؤسسة كانت مهددة بالإفلاس، وهذا بمساهمة البنك وخزينة الدولة، وتم وضعها تحت وصاية الشركات القابضة الجهورية.

6- برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام : لقد تعددت تعاريف الخصخصة، إلا انه يمكن القول أن هذا المصطلح يتضمن معني لإعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن أنشطة أو مشاريع القطاع العام التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها من خلال البيع الكلي أو الجزئي أو عن طريق الإيجار أو عقود الإدارة، و بشكل عام تستهدف رفع الكفاءة الاقتصادية وإنعاش النمو الاقتصادي ، كما تعتبر الخصخصة سياسة جديدة تعمل على تقسيم العمل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص وإجراء تكتكي يمهد إلى التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق[135].

ونظرا لدوافع واعتبارات عديدة ، اقتصادية وسياسية و ادراية ، تسعى الجزائر – شانها في ذلك شان العديد من الاقتصاديات النامية - إلى الشروع في إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص ، وهو ما يطلق عليه برامج خصخصة المؤسسات العامة.

و لقد عرّف القانون الجزائري الخصخصة حسب المادة الأولى من الأمر رقم (95-22) على أنها معاملة أو معاملات تجارية تتضمن تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عامة أو جزء منها أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين خواص ،

---

[135] - علاوة نواري،، **خوصصة المؤسسات العامة الجزائرية،** مرجع سابق ص 30

وتحويل أيضا تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية [136] كما تضمنت الخصخصة بموجب الأمر رقم 95-25 معني انفتاح القطاع التنافسي لرأس المال الخاص بغرض توسيع قاعدة لقطاع الخاص حتى يتسنى له ممارسة التسيير والمساهمة في الاستثمار عن طريق بيع أسهم شركات المساهمة [137].

لقد أصبحت الخصخصة في الجزائر تمثل فلسفة ورغبة الدولة في التغيير والتحول التدريجي من الاعتماد على التخطيط المركزي المفرط إلى مزيد من التوجه نحو اقتصاد السوق أي أن الخصخصة تمثل جزء من عملية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في سبيل إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام بعد إعادة هيكلته ، وبغية تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهي ملازمة لعملية سياسية تنطوي على تغييرات أساسية في الدور المنوط بالدولة، ويمكن عرض أهم دوافع سياسة الخصخصة في الجزائر فيما يلي:

أ- تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق عملية خصخصة المؤسسات العامة العاجزة وغير الواعدة لاسيما بعد فشل سلسلة الإجراءات المتخذة منذ مطلع الثمانينات بشان إصلاح المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات العامة في سبيل رفع أدائها، حيث ظلت العديد من المؤسسات العامة الجزائرية تعاني من عجز مالي كما تشير إلى ذلك بيانات الجدول رقم الذي يوضح تطور العجز المالي في المؤسسات العامة المحلية و الذي بلغ نحو 26 مليون عام 1988 ونحو 181 مليون دينار عام 1989 ونحو 251 مليون دينار عام 1990 ثم تفاقم بعد ذلك في عام 1994 حتى بلغ نحو 10 مليار دينار، وقد ساهم هذا العجز المالي في تواجد واتساع حجم فجوة الموازنة العامة للدولة .

ب - تنظيم القطاع الخاص من خلال إتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرأسمال الخاص الوطني، بغية تنمية وتطوير هذا القطاع ، وجلب هذه الموارد المالية المعطلة للسوق الوطني،

---

[136] - المادة الأولى من الأمر رقم (95-22) المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1416 هـ **المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 الصادر في ربيع الثاني عام 1416 هـ- ص4 .

[137] - حميدي حمدي ، **خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري**، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر ، تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص:374.

وإشراكها في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، إضافة إلى استقطاب الرأسمال الأجنبي المباشر ،أو من خلال الشراكة.

ج– محاولة الفصل بين السيادة والتجارة التي كانت تمارسها الدولة، وذلك من خلال التنازل عن السلطة الإدارية، والاقتصادية لصالح شركات ذات رؤوس الأموال .

د– أزمة نظام الجهاز الإنتاجي الذي يعتبر في الواقع أزمة لإدارة وتسيير رؤوس الأموال من طرف الدولة [138] ولذلك حرصت الجزائر على أن يكون برنامج الخصخصة وفق الإطار التشريعي، من خلال إصدار القوانين التشريعية المناسبة لذلك ، وأصبحت قابلية تنفيذ برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام في الجزائر ممكنة من المنظور التشريعي بعد إصدار القانونين التشريعيين:

- الأمر التنفيذي رقم 95-22الصادر في 26 أغسطس 1995 الذي جاء ينص على خصخصة مؤسسات القطاع العام ، وتحويل الملكية، ونقل تسيير هذه المؤسسات إلى أشخاص ماديين ومعنويين.
- الأمر التنفيذي رقم 95-25 الصادر في 25 سبتمبر 1995، الذي جاء ينص على الانتقال من التسيير العام إلى التسيير الخاص لرأسمال الدولة وتأسيس الشركات القابضة، والتخلي عن صناديق المساهمة.

لقد أقرت هذه القوانين التشريعية الجزائرية عملية الخصخصة، مراعية تغيير العلاقات الاقتصادية على أساس تغيير نظام ملكية وسائل الإنتاج ، فالتغييرات التي أجريت على النظام القانوني للمؤسسات الاقتصادية العامة تعني في واقع الأمر تطور طرق التسيير الخاص لرأسمال الدولة، وأشكال الملكية المناسبة. فقد كان تدخل الدولة في تسيير المؤسسات الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة إلى حين التعديل القانوني الذي اقر استبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة بمقتضى الأمر رقم 95-25 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، حيث سمح هذا الأمر بتحويل جميع امتيازات قانون الملكية للأسهم والسندات، وغيرها من القيم المنقولة للشركات القابضة، والتي ظهرت في شكل تجمع لشركات رؤوس الأموال (مجموعات صناعية

---

[138] ـ نفس المرجع السابق ، ص 375 .

ومالية، وشركات مراقبة). وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالشركات المجهولة بسبب تعدد الأطراف المستخلفة في الممتلكات، كتقنية جديدة لتنظيم مؤسسات القطاع العام من رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة كاستجابة حتمية لتحسين مرد ودية رأس المال العام الضروري لتسيير اقتصاد السوق ، وبإنشاء هذه الشركات القابضة برز إلى الوجود ثلاثة أنواع رئيسية من الشركات المالكة في الجزائر:[139]

- شركات مساهمة تابعة للدولة ، ويتعلق الأمر بالشركات الإستراتيجية، مثل شركات النفط، والغاز الطبيعي، وبعض شركات رؤوس الأموال العامة.
- شركات تكون الدولة مساهم رئيسي بامتلاكها 51 %من أسهم الشركة.
- شركات ذات رؤوس أموال، تساهم فيه الدولة بنسبة اقل من 49%.

وبهذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية العامة القابلة للخصخصة هي كافة المؤسسات التي تستخلف فيها الدولة، والأشخاص المعنوية، والأشخاص المادية، بطريقة مباشرة آو غير مباشرة مجموع رأس المال كليا أو جزئيا.

لقد جاء الإطار التشريعي لبرنامج الخصخصة ، يتلاءم مع إستراتيجية الدولة في بناء نموذج السوق الجزائري من خلال انسحابها تدريجيا من دائرة النشاط الاقتصادي وإعادة تحديد ادوار جديدة لها موزعة حسب طبيعة أنشطة القطاعات الاقتصادية، حيث تصبح الدولة تمارس في هذا النموذج ثلاثة أدوار أساسية: منتجة ومنظمة و مساهمة.

بقاء الدولة منتجة يكون في أنشطة القطاعات الإستراتيجية أو ما يطلق عليها الاحتكار الطبيعي مع إمكانية إبرام عقود الامتياز عند الضرورة إذا ما رأت الدولة أن القطاع الخاص قادر على القيام بأحد الأنشطة أو جزء منها وفق شروط محددة مسبقا وتتمثل الأنشطة الإستراتيجية في : الدفاع الوطني – الإنتاج والتوزيع في قطاع المحروقات (النفط والغاز) ، إنتاج وتوزيع المياه، النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي ، وانجاز البني التحتية المتعلقة بالمطارات والموانئ والطرقات ، والمناجم ،وقطاع البريد والمواصلات.

---

[139] ـ نفس المرجع السابق ، ص 377 .

اما دور الدولة كمنظم يكون عند تنازلها إلى القطاع الخاص عن بعض المؤسسات العامة التي تمارس نشاطها في القطاعات التنافسية الآتية: [140]

الدراسة والانجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية و أشغال الري – والفندقة والسياحة- التجارة والتوزيع – الصناعات النسيجية، والصناعات التحويلية في المجالات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية والخشب ومشتقاته، والورق، الكيميائية، البلاستيك والجلود- النقل البري للمسافرين والبضائع – أعمال الخدمات المينائية و المطارية- التأمينات-الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الدولة كمنظمة يخول لها أن تتدخل كقوة عامة عند الحاجة للحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية وفق الأدوات الاقتصادية المناسبة لضبط و معالجة الاختلالات منها الأسعار والنقد والمبادلات والقروض والأجور والجباية والنفقات العامة.

أما دور الدولة كمساهمة (مؤقتا) ويشمل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات التجارية وهي نشاطات لا تسمح حالة السوق تحويلها مباشرة في الحين إلى القطاع الخاص ، وبذلك يظهر دور الدولة المساهمة حيث تعمل على مراقبة هذه النشاطات والمحافظة عليها مؤقتا حتى تضمن استمرار عرض السلع والخدمات التي تنتجها وتحاول جعل رؤوس الأموال المستثمرة أكثر مردودية ،وتتمثل هذه الأنشطة : إنتاج الاسمنت الذي يؤثر على قطاع البناء والأشغال العامة و أشغال الري (BTPH) حتى لا يؤثر سلبا على سياسة الدولة في إنجاز السكنات- صناعة الألبان – إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية- استيراد الحبوب والمواد الغذائية الضرورية- النقل البحري-و المصارف .

ومن اجل المساهمة في نجاح تنفيذ برنامج الخصخصة بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ، اعتمدت الحكومة طريقة التدرج في خصخصة مؤسسات القطاع العام ، حيث

---

[140] - محمد زايد بن زغيوة ، **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة** ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، د.ب.ن،2006 ، ص 136 .

قامت بتصنيف المؤسسات المؤهلة للخصخصة حسب الأهمية، والنشاط الاقتصادي الذي تمارسه كل مؤسسة، على أن تتم إجراءات عملية الخصخصة على مرحلتين:[141]

المرحلة الأولى وتشمل :- قطاع السياحة و الفندقة ، التجارة والتوزيع ، مؤسسات الخدمات في قطاع الموانى والمطارات ، النقل البري للمسافرين ونقل البضائع ، قطاع البناء والأشغال العمومية،وأشغال الري ، المؤسسات المتوسطة والصغيرة المحلية .

المرحلة الثانية وتشمل: الصناعات الغذائية ، صناعة الغزل والنسيج، الصناعات التحويلية ، الصناعات الكهربائية والالكترونية و قطاع التامين .

1- مبادئ وأهداف خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية

استندت الحكومة الجزائرية إلى مجموعة من المبادئ لتحقيق مجموعة من الأهداف ، كخطوة مهمة قبل الشروع في تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات العامة، وذلك بغية تطويع هذا البرنامج لخدمة مصالح الاقتصاد الوطني والمساهمة في نجاح مسيرة الإصلاح الاقتصادي بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

وترتكز هذه المبادئ على ضرورة تامين الدولة للأغلبية من الأسهم عند عملية التنازل إذا كانت مساهمتها في رأس المال اقل من 50% بحيث يتم النص في دفاتر الشروط- التي تحدد فيها حقوق المتنازل والمستخلف في الملك والواجبات – على احتفاظ المتنازل (الدولة) بسهم نوعي يستعمل في حالات تغيير موضوع الشركة/أو نشاط الشركة وانتهاء نشاطات الشركة و أيضا في حالة حل الشركة.كما جاء التأكيد على محاربة أي احتكار خاص يترتب على عملية الخصخصة مع الحث على ضرورة إشراك مساهمة العمال الأجراء في العملية بمنحهم تخفيضات من سعر البيع وإعطائهم فترة مناسبة لتسديد التزاماتهم المتعلقة بالتملك الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العامة القابلة للخصخصة.

وقد استهدف برنامج الحكومة المتعلق بخصخصة المؤسسات العامة تحقيق ما يلي[142]

1- المساهمة في توسيع مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ولاسيما عن طريق الخصخصة الكلية للمؤسسات العامة التي تمارس نشاطها في القطاعات التنافسية.

---

[141] - نفس المرجع السابق ، ص 165 .

[142] علاوة نواري ، **خوصصة المؤسسات العامة الجزائرية**، مرجع سابق ، ص 142 .

2- دعم برنامج إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية الصناعية وإعادة تأهيلها عن طريق إشراك القطاع الخاص المحلي واو الأجنبي في مسيرة التنمية الاقتصادية من اجل تجاوز القيود الهيكلية ، خاصة منها الفجوة التكنولوجي ، والدراية المعرفية.

3- تعبئة موارد مالية إضافية باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من اجل دعم وتيرة الاستثمار دون الزيادة في حجم المديونية الخارجية للدولة.

4- استعمال إيرادات التنازل عن أصول المؤسسات العامة في النفقات الاستثمارية من اجل تحديث وتحسن أداة الإنتاج الوطني .

5- تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية وتعبئة الادخار الوطني الخاص.

6- الحفاظ على مناصب العمل ولاسيما عند التنازل عن أصول المؤسسات العامة القابلة للخصخصة لصالح الأجراء العاملين بها.

7- توفير مناصب شغل جديدة في الأمد الطويل بعد نجاح عملية إعادة الهيكلة وتراجع حجم الاختلالات الكامنة في الاقتصاد الوطني و ظهور حالة انتعاش النمو الاقتصادي.

8- توسيع قاعدة الملكية ، بفتح رأس مال الشركات المساهمة(التابعة للدولة) للجمهور(عن طريق سوق الأوراق المالية أو المزايدة).

2- أساليب برنامج خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية

لقد حدد الإطار التشريعي في الجزائر خمس أساليب لتنفيذ برنامج الخصخصة يمكن إيجازها فيما يلي :[143]

أ- التنازل عن طريق السوق المالي : la cession par le biais du marche financier

ويأخذ هذا الأسلوب ثلاثة حالات:

- عرض بيع أسهم وقيم منقولة أخرى في بورصة القيم المنقولة

[143] نفس المرجع السابق ، ص،ص:151، 152.

– عرض علني للبيع بسعر ثابت (وضع عدد معلوم من الأوراق يوم الدخول تحت تصرف الجمهور وبسعر معلوم تم تحديده مسبقا)

- او مزيج من الحالتين السابقتين

وقد اشترط عند الدخول الى بورصة القيم المنقولة ان يكون التنازل مساويا على الأقل لسعر العرض الذي حدده مجلس الخصخصة .

ب - التنازل عن طريق المزايدة : La Cession par Appel d'Offre

يتضمن هذا الأسلوب التنازل عن الأسهم والقيم المنقولة الأخرى وأيضا التنازل بشكل كلي أو جزئي لأصول المؤسسات العامة القابلة للخصخصة عن طريق مزايدة محدودة او مفتوحة وطنية ودولية ، بحيث يتم إعلان في النشرة الرسمية على ما يلي :

- بالنسبة للأسهم والقيم المنقولة الأخرى : يتم إعلان اسم المؤسسة العامة المعنية ومقرها الاجتماعي وهدفها ورأسمالها والنسبة المئوية للأسهم والمساهمات وشهادات الاستثمار المزمع التنازل عنها ، ونتائج الاستغلال للسنوات الثلاثة الأخيرة واجل تقديم العروض . **اما**

- بالنسبة للتنازل عن الأصول : فيتم **الإعلان** عن اسم المؤسسة المعنية ، مقرها الاجتماعي وهدفها ورأسمالها والتحقق من الأصول المزمع التنازل عنها ويشترط هذا الأسلوب أن يكون البيع على الأقل مساويا لسعر العرض .

ج- خصخصة التسيير La Privatisation De Gestion

يتم تنفيذ هذا الأسلوب عن طريق المزايدة المحدودة أو المفتوحة الوطنية و/ أو الدولية، بحيث يوضع تحت تصرف العارضين المعنيين دفتر الشروط الذي يحدد شروط خصخصة التسيير.

د- عقد التراضي Contrat De Gre A Gre

- حالة التحول التكنولوجي النوعي .
- في حالة الحاجة الماسة لاكتساب تسيير متخصص.

هـ مساهمة الأجراء L'actionnariat Des Salaries:

ولغرض نجاح هذا الأسلوب وتسريع وتيرة تنفيذ برنامج الخصخصة في الجزائر، اتخذت عدة إجراءات أهمها:

- تقرر التخصيص المجاني لـ 10% من رأسمال المؤسسة العامة القابلة للخصخصة إلى إجمالي الأجراء بغية إشراكهم في نتائج المؤسسة العامة المعنية بالخصخصة ، وانتفاع هؤلاء الأجراء بتخفيض قدره 15% كحد أقصى من سعر البيع في عملية التمليك الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسة العامة .
- حدد المرسوم التنفيذي رقم – 97-329 المؤرخ في 15 سبتمبر1997 ، تسهيلات ممنوحة لصالح العمال الأجراء - المهتمين بهذا الأسلوب - منها فترة سداد على امتداد 20 سنة ، وفترة سماح مقدرة بـ 5 سنوات تسبق عملية الدفع بالتقسيط

3- حصيلة برنامج الخصخصة

لقد كان انطلاق برنامج الخصخصة في الجزائر بطيء، إذ تشير حصيلة الانجاز حتى عام 1998 ، إلى أن عملية خصخصة الوحدات المتعلقة بالأنشطة ذات الطابع المحلي – التابعة لوزارة الداخلية- لم تتجاوز نسبة الانجاز 5% حيث تم التنازل عن 116 وحدة إنتاجية من أصل 2715 وحدة معروضة عن طريق أسلوب المزايدة .وأما المؤسسات العامة المحلية غير المستقلة والتي تم حلها بين عامي 1994 و1996 ، والبالغ عددها 363 مؤسسة لم تتجاوز نسبة الانجاز 22% حيث تم التنازل عن79 مؤسسة تم عرضها للتنازل عن طريق أسلوب المزايدة، اما بخصوص 464 مؤسسة عامة محلية كانت معروضة وفق أسلوب التنازل لصالح العمال الأجراء والبالغ عددهم 50000 عامل ، فلم يستفد من هذا الأسلوب سوى 10000 عامل ، بسبب تأخر إجراءات تقييم أصول المؤسسات ونقص الضمانات التي فرضتها البنوك على العمال [144]

أما فيما يخص برنامج خصخصة المؤسسات العامة الاقتصاديةEPE ، فقد واجهته العديد من الصعوبات خاصة المتعلقة بالديون المتراكمة عليها وإجراءات التطهير المالي .و قد كشف وزير المساهمة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في تقرير له، انه في خلال

---

[144] - نفس المرجع السابق ،ص153.

السنتين الأخيرتين 2004و2005 تم خصخصة 142 مؤسسة اقتصادية عامة منها 111 مؤسسة كانت عام 2004، و31 مؤسسة عام 2005 ، منها 25 عملية تمت في إطار الشراكة شملت القطاع الصناعي ، والقطاع الزراعي،وقطاع الخدمات ، حيث تم التنازل جزئيا عن بعض أصول المؤسسات العامة لصالح المتعاملين الجدد منهم 6 متعاملين عرب ، و15 متعامل أجنبي ، والباقي متعاملين محليين خواص ، وأضاف الوزير بان العملية متواصلة، وانه أكثر من 1200 مؤسسة معروضة للخصخصة، ويوجد أكثر من 500 عرض من المتعاملين الخواص المحليين والشركاء الأجانب[145] .

والواقع أن برنامج خصخصة المؤسسات العامة الجزائرية قد اخذ مجراه من حيث القوانين ، والإجراءات الخاصة بتنميتها، إلا أن حصيلة الانجاز كانت متواضعة نسبيا ويعزى ذلك إلى العديد من الصعوبات التي أدت إلى بطء تنفيذ البرنامج كان أهمها تعدد وتداخل مهام الأطراف المكلفة بتنفيذ برنامج الخصخصة منها: مجلس الخصخصة والشركات القابضة و المجلس الوطني لمساهمات الدولة ، والمشاكل والصعوبات المتعلقة العمالة الزائدة بمؤسسات القطاع العام ،و الديون المتراكمة عليها وعقد الملكية(جانب قانوني)، فضلا عن مشكلة التقييم وتحديد قيمة الأصول للمؤسسات القابلة للخصخصة ، وكذلك مشكلة ضيق ومحدودية سوق الأوراق المالية.

المطلب الثالث : إستراتيجية السياسة الاجتماعية

خلال النصف الأول من الثمانينات كانت مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرع في تطبيقها من قبل العديد من اقتصاديات الدول النامية تحت إشراف الصندوق والبنك الدوليين، ترمي أساسا إلى تحقيق أهداف اقتصادية بحته متمثلة في استعادة التوازن المالي والنقدي للحد من الضغوط التضخمية وإزالتها ، وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية للاقتصاد وتحسين هيكل الحوافز النسبية وتوجيه الاقتصاد نحو العمل بقوى السوق. إلا أن تجارب العديد من هذه الدول في منتصف عقد الثمانينات أسفرت عن

---

[145] محمد بن زغيوة، **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العلمية على قطاع الصناعة**، مرجع سابق ، ص:137.

أثار سلبية عميقة على مستوى المعيشة من جراء تطبيق برنامج الإصلاح في هذه البلاد. و قد ظهرت دراسة لليونيسيف في عام 1987،لتثير انتباه المجتمع الدولي بشان معاناة الفقراء ومحدودي الدخل بصفة عامة من تدهور أحوالهم المعيشية كنتيجة مباشرة لتطبيق برامج الصندوق والبنك الدوليين . وقد دفع ذلك المؤسسات الدولية المعنية إلى إدراج إجراءات ذات البعد الاجتماعي **Social Dimension** تصاحب مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكييف الهيكلي). لدعم برامج التنمية الاجتماعية ،لتكون جزءا مكملا أساسيا لنجاح مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

إن تحمل اقتصاد البلد تكاليف اجتماعية فوق طاقته من جراء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى تتحسن بعض أو كل مؤشرات أداء المجاميع الاقتصادية الكلية(التوازنات المالية والنقدية) ، هو مما لاشك فيه، إجراء ينطوي على أثار سلبية على التوازن الاقتصادي في الفترات اللاحقة إذ لم تستدرك هذه الحالة بإجراءات لمعالجة المشكلات الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة، لان استمرار حالة التدهور المرتبطة بالمؤشرات التوازن الاجتماعي، ستنعكس سلبا على إمكانيات النمو المستقبلية على نحو يهدد استمرارية مسيرة الإصلاح ذاتها ، فضلا عما ينتج من تهديد للأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي.[146]

و الواقع أن التدابير التي اتخذت لتحرير الاقتصاد الجزائري وبناء نموذج السوق - مثل تحرير الأسعار والتجارة ، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها، وإصلاح النظام المالي ، وإعادة هيكلة نظام تسليم المساكن ، بالإضافة إلى الهبوط الحاد في الأجور الحقيقية الناجم عن عملية الإصلاح، أدت جميعها إلى اهتزاز النموذج القائم للحماية الاجتماعية ، وأصبحت الحاجة إلى تغييره أمرا لا مفر منه.

لقد شرعت السلطات الجزائرية منذ مطلع التسعينات في إعداد برامج شبكة الأمان الاجتماعي قصد التخفيف من وطأة تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي على كاهل محدودي الدخل والانعكاسات السلبية المتوقعة على سوق العمل والحد من انتشار البطالة

---

[146] - هدى السيد، **أثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر**، بحوث اقتصادية عربية عدد 9 ، د س ن ، ص 118.

التي تهدد شريحة الشباب على وجه الخصوص. وتتمثل أهم برامج السياسة الاجتماعية فيما يلي:

أ - برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية(ESIL)

استهدف توفر مناصب شغل مؤقتة بين شهرين وأزيد من ستة أشهر باجر يعادل 2500دج شهريا وهو دون مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون ،

ب - برنامج الأشغال ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP HIMO)

تم وضع هذا البرنامج سنة1997، واستهدف استحداث مناصب الشغل المؤقت في المناطق التي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة.

ج - برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)

تم وضع هذا البرنامج سنة1998، وهو موجه أساسا لفئة الباحثين عن العمل لذوي الشهادات الجامعية وشهادة تقني سامي .

د - برنامج إنشاء الأنشطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

ويتميز هذا البرنامج ببنية معقدة سواء تعلق الأمر بالتسيير أو تداخله مع محيطه (البنوك والإدارات والجمعيات)[147].

هـ- برنامج إنشاء الأنشطة في إطار الصندوق الوطني لمنحة البطالة

بالإضافة إلى هذه البرامج فقد تم توفير العديد من مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2003 وذلك في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي شرع في تطبيقه في سبتمبر عام 2001 ، حيث، خصص له غلاف مالي قدر بلغ 518 مليار دينار خلال الفترة 2001-2003، وقد عرفت مشاريعه وتيرة انجاز منتظمة، فمن بين 9904 مشروعا مدرج خلال عامي 2001 و2002 ، تم استكمال 4997 مشروعا وبقي 3827 مشروع قيد الاستكمال.وقد سمح تطبيق هذا البرنامج إنشاء 457431 منصب شغل 49% منها دائم موجهة في أغلبيتها لقطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العامة والسكن .

المطلب الرابع : إستراتيجية السياسة البيئية

---

[147] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية** ، الجزائر ، 2002 ، ص 157 .

لقد قام البنك الدولي بتمويل المشاريع البيئية في الجزائر كالتالي [148] :

ـ مراقبة التلوث الصناعي (CPI) : نظرا لمشاكل الصحة العامة التي لوحظت في ولاية عنابة ، قررت السلطات الجزائرية ابتدءا من سنة 1997م و بدعم من البنك الدولي ، تركيز جهودها من أجل تخفيض التلوث في هذه المنطقة ، وذلك من خلال إنشاء مشروع " مراقبة التلوث الصناعي ، واستفادت الجزائر بذلك من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي ، وقد تم ذلك بموجب الاتفاق الذي تم المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 1996/09/11م ، ووضع حيز التنفيذ في جوان 1997م ، وتم توزيعه كما يلي :

ـ المؤسسة الوطنية للأسمدة ASMIDAL: 35 مليون دولار أمريكي .

ـ المؤسسة الوطنية للحديد و الصلب ENSIDAL: 5،32 مليون دولار أمريكي.

ـ وزارة تهيئة الإقليم و البيئة MATE: 5،10 مليون دولار أمريكي.

ويشتمل هذا المشروع على عنصريين أساسيين هما : العنصر الأول : وهو خاص بالدعم المؤسساتي والقانوني، أما العنصر الثاني: فيتعلق بالاستثمار الهادف إلى توفير التجهيزات الخاصة بمكافحة التلوث داخل مجمع إنشاء الأسمدة الفوسفاتية والنتروجينية، ومجمع الصناعات الحديدية بعنابة، وقد تم الانتهاء من هدا المشروع في شهر جانفي 2005 م ، وسجل العديد من النتائج :

ـ بالنسبة للإطار المؤسساتي و القانوني في مجال تسيير البيئة : فقد تم تحسينه بفضل تطبيق مشروع مترابط خاص بالتكوين و التوعية ، و اكتساب و استعمال وسائل لقياس التلوث عن طريق معدات مخبريه خاصة بالبيئة ، وشبكة قياس نوعية الهواء في كل من الجزائر العاصمة و عنابة ، بالإضافة إلى سلسلة من الأعمال التحليلية التي ساهمت في إعداد النصوص القانونية التي تم تبنيها .

ـ أما بالنسبة لعنصر الاستثمار : فالنتائج المباشرة التي تم تسجيلها بعد النشاطات التي جرت داخل مؤسسة " أسميدال " ، فقد أدت إلى تخفيض ملموس لانبعاث أكسيد الكبريت ، و أكسيد النتروجين و الجزيئات المختلفة في الجو ، محسنة بذلك نوعية الهواء في ولاية عنابة ، و

---

[148] فروحات حدة ، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة** ـ دراسة حالة الجزائر ـ ، مرجع سابق، ص ص133 ، 134 .

بالتالي تحسن في الصحة العامة ، و بعد الانتهاء من المشروع قامت وحدة مراقبة العمليات التابعة للبنك الدولي بتقييم مستقبل للمشروع ، حيث توصلت إلى أن هذا الأخير قد حقق الأهداف التي تحددت له بصفة مرضية .

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام البنك الدولي بتمويل الدراسات و البرامج التالية :

ـ دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية : 600.000دولار أمريكي .

ـ دراسة المخططات و التي كلفت ما يقارب المليون دولار أمريكي : و تتعلق بمخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه ، الجدوى من إعادة تموين الطبقة المائية بمستغانم ، الجدوى من المعالجة الواسعة عن طريق إنشاء أحواض لتطهير المياه القدرة بالهضاب العليا .

ـ توريد التجهيزات و المعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب و قنوات صرف المياه ، و إنجاز محطات تطهير المياه القدرة بكل من مغنية و تلمسان و سطيف ، و ذلك من خلال القرض رقم AL2821 بقيمة 250 مليون دولار أمريكي .

ـ إصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن ، و 22 محطة لتطهير المياه القدرة عن طريق القرض رقم AL3743 بمبلغ 110 مليون دولار أمريكي .

ـ التدعيم المؤسساتي لتعبئة أحواض السدود ، و الذي كلف مبلغ قدر بحوالي 19 مليون دولار أمريكي .

ـ التشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب الجزائري ، من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار أمريكي.

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها:

ـ غابات الأرز بخنشلة وغابات بالنعامة وغابات السنبلة بالجلفة: منطقة واد الطويل بتيارات، منطقة تين هينان بتمنراست.

ـ أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فيتعلق ب[149]: قصبة الجزائر، قصر الداي بوهران وقسنطينة، حظيرة طاسيلي والأهقار، منطقة الميزاب، قلعة بني حماد قصور

---

[149] ـ رحامنية سعيدة ، **مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد** ، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنطقة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2009 ، ص ص18 ، 20 .

تمنطيط ومتليلي قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان، لذا تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة، وكما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الانجراف، وتطوير زراعة الأشجار المثمرة، ترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل، هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني، وترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف بالخصوص إلى دعم الأنشطة المنشئة للشغل والمداخيل وتقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي وهي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الجوارية في مجال التنمية الريفية.

المبحث الرابع : الرهانات والتحديات التي تنتظر الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

تأثرت الجزائر نسبيا بهزات منذ تسعينيات القرن الماضي، كما عرفت انجذابا مريرا بفعل ظاهرة العولمة، وما أفرزته من مشاكل اجتماعية واقتصادية أبرزها: البطالة والفقر و الإرهاب الذي أفضى إلى الكثير من الإختلالات الاجتماعية، تبعا للتركيز على النتائج وليس الأسباب الحقيقية، لذا فهي تسعى لتطوير شعور الانتماء والمواطنة الحقيقية، وتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي عبر دعم قطاعات مثل :الصحة ،التعليم والسكن والتشغيل وغيرها، مع إدراج المتعاملين المحليين كشركاء كاملين في تبني سياسات التنمية المحلية الجامعة لهم وبدون تمييز بين القطاع العمومي والخاص، لقد ثبت إن إنجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد يسعى لتحقيق التطور والتنمية بمختلف أبعادها فان الحكومة الجزائرية بدأت بتنفيذ عدة برنامج من الإصلاحات البعيدة الأثر والتي تغطي نطاقا واسعا من القضايا السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من مبدأ تكريس الشراكة الاوروجزائرية والانضمام إلى المنظمة العالية للتجارة في ظل عالم يعرف صراعات إيديولوجية واقتصادية فان الجزائر تنتظرها تحديات كبرى لابد من مواجهتها وذلك بالتصدي لكل ما من شأنه إعاقة عمليات التنمية الشاملة .

المطلب الأول : تأهيل الاقتصاد الوطني

إن التحدي الكبير الذي ينتظر الجزائر في ظل الأوضاع الصعبة التي تعانيها هو كيفية إدارة عائدات المحروقات بمنظور بعيد المدى يشمل تخفيض تعرض الجزائر لتقلب أسعار

البترول باعتبار هذا القطاع جوهر الاقتصاد الجزائري وقد صدق رئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام عندما قال ما بعد البترول يأتي بالبترول ، وهو يشكل الأداء الاقتصادي منذ الاستقلال بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول ، وسوف يستمر تشكيل احتمالات النمو في المستقبل بالتطورات التي تحدث في قطاع المحروقات يتزامن كل هذا مع ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي عندما جاء على لسان المسؤولين بأنه يرى أن على الجزائر أن توفر من الآن وحتى سنة 2005 ما يقارب الـ 40 مليار دولار على شكل استثمارات كي تتمكن من تحقيق التوازن المطلوب، وهي مهمة لا تبدو سهلة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا كانت التقديرات تقول بأن عمر النفط الجزائري لا يتجاوز 30 عاماً كما أكد الرئيس بوتفليقة نفسه وقد بين الصندوق أيضا في تقريره السنوي حول الجزائر والذي خصه لتقييم عشرية كاملة من الإصلاحات والتنمية الاقتصادية التحديات التي تنتظر الجزائر مواجهتها وتوقعات خبرائه بناءا على المعطيات الاقتصادية ، ومن بين تلك التحديات الكبرى هي كيفية إدارة العائدات المالية من المحروقات بمنظور بعيد المدى يشمل تعرض الجزائر لتقلب أسعار البترول [150]،ثم إن الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي يتطلب ضرورة قيام الدولة بجهود كبيرة لتكييف الاقتصاد الوطني وتأهيله بحيث أن عملية التأهيل تتمثل في جملة من التغيرات و التحولات التي يجب أن تحدثها الدولة في العديد من الميادين والمجالات بالإضافة إلى العديد من السياسات التي يجب أن تتبعها لتحقيق التنمية الحقيقية .

*تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال تطوير الأساليب التي تتبعها حيث تتحول من إدارة إدارية إلى إدارة اقتصادية تتماشى والأوضاع الجديدة إضافة إلى تأهيل المؤسسة الاقتصادية من أجل اختيار نوعية الأنشطة وتطوير قدراتها التسييرية، المالية والتسويقية بالإضافة إلى تأهيل الجهاز المصرفي باعتباره شريان الاقتصاد في أي دولة وأيضا تأهيل الإعلام من أجل مواكبة التطورات على الساحة الدولية[151].

---

[150] - جريدة الشروق ، **اليومية التي تصدر بالجزائر** ، العدد26، بتاريخ 30جانفي2005.

[151]- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية : الجامعة الجديدة للنشر ، 2000، ص 10-11

ـ مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها وبين المؤسسات الأجنبية مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وبالتالي يحفز الاقتصاد الجزائري على القاعدة الإنتاجية[152]

ـ تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وإتاحة الفرصة له بدور أكبر وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.

ـ تمتين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية .

ـ توسيع قاعدة الصادرات وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات نظرا لما للجزائر من إمكانات وموارد اقتصادية تتيح لها ذلك كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات سيما القطاع السياحي الذي تراهن عليه الجزائر اليوم أكثر من السابق خاصة وأن الجارة تونس تعتمد البوم على قطاع السياحة الذي أثر ايجابيا على نموها الاقتصادي بدرجة عالية .

ـ التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري والذي يعتبر من بين الركائز الأساسية في تحقيق التنمية من خلال إنشاء مراكز البحوث والدراسات والمعاهد المتخصصة والمدارس الخاصة وذلك من أجل القيام بالمزيد من الدراسات العلمية للوصول إلى الصورة التي تمكن من الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي وتحجيم أكبر قدر من الأضرار والمخاطر والحصول على موطن جزائري فعال من كافة الجوانب خاصة الجانب التقني والإداري.

ـ إعادة تأهيل الفرد الجزائري وجعله منسجما مع كافة التغيرات على مستوى الاقتصاد أو المؤسسات وذلك من أجل الارتقاء بالمنتوج الوطني من حيث تقليل التكلفة وجودة المنتوج النهائي مع الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية والاهتمام بالمظهر الخارجي للعبوات ورفع كفاءة التسليم في المواعيد المتعاقد عليها ، كل هذا سيؤدي إلى إيجاد أسواق خارجية[153] في المستقبل القريب تزامنا مع الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الدخول إلى منطقة التبادل الحر .

---

[152] ـ شهرزاد زغبيب وليلى عيساوي، **آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ،العدد 04 ،2003،ص97

[153] ـ صلاح الدين السيسي ، **الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم** ، القاهرة : عالم الكتب ،2003، ص26

المطلب الثاني : تطوير سوق العمل في الجزائر

إن سوق العمل في الجزائر عرف تسييره وتقويمه وتأطيره في ظل حركة الإصلاحيات الاقتصادية نقائص وعجز كبير على مستوى وسائل التقويم وكذلك على مستوى القياس الإحصائي، ولم تستغل في هذه الأثناء مرونة سوق العمل استغلالا كبيرا، وبالتالي فإن عدم الانسجام هذا أدى إلى عدم التناسق بين أجزائه المختلفة وتسبب في عدم تكيفه حسب الأوضاع الجديدة المتسمة بالتعديل الهيكلي،وفي هذا الإطار فإن العمل الذي يتجه إلى الحد من البطالة يتطلب إجراءات متعلقة بتكييف الإطار القانوني والتنظيمي (تشريعات العمل) وبالتالي تحسين أدوات وآليات الإعلام والتنظيم والتسيير بالنسبة لسوق العمل، من أجل تحسين نظام علاقات العمل وتكييف ذلك مع الواقع الاجتماعي تماشيا مع هدف السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى إنشاء مناصب عمل جديدة، والحفاظ على المناصب الموجودة في ظل أوضاع اقتصادية تعرفها الجزائر وهي أوضاع غير متوازنة منها تعرض البلاد للصدمات الخارجية (عدم استقرار سعر البترول المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة) وكذا التعديل الهيكلي الذي أضر كثيرا بالمناصب الموجودة،من خلال تسريح العمال وغلق المؤسسات بعد أن كان في ظل التخطيط المركزي سابقا ضمان بالتشغيل الكامل من خلال المؤسسات المملوكة للدولة والتي أصبحت بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل.

إن دراسة سوق العمل في الجزائر وتداعياته في ظل الإصلاحات وآفاقه المستقبلية تبرز لنا الطابع الهيكلي الحالي للبطالة التي ازدادت تفاقما من خلال الإصلاحات وتمس حاليا ثلث السكان زيادة على تدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر، و رغم ذلك فان هذه الوضعية تبرز لنا نتائج إيجابية رغم أن هذا النمو ناتج عن قطاع الفلاحة والمحروقات الذين يعتبران خارجين عن دائرة النمو، التحكم في التضخم، زيادة احتياطات الصرف، تحقيق فائض في الميزان التجاري...

وعلى الرغم من كل هذه النتائج إلا أن الجانب الاجتماعي زاد في التدهور وتصاعدت حدة البطالة بسبب ما رافق عملية الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق الوحدات، حيث انتقلت

من حدود 17 % سنة 1986 إلى 30 % ووصلت في السداسي الأول لسنة 1999 إلى 3،29 % ويمكن القول أن أسباب هذه الزيادة والتفاقم ممثلة فيما يلي:

ـ تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 03 %خارج المحروقات

ـ قلة الاستثمارات الداخلية والخارجية التي لم تتجاوز 220 مليون دولار سنة 1998.

ـ تراجع مناصب الشغل منذ سنة 1986، حيث تم إنشاء 40 ألف منصب خلال 1994-1998 مقابل 140 ألف خلال 1980 - 1984 ومليون و ألف خلال 1999 ،2004

ـ تزايد اليد العاملة سنويا بمعدل 250 إلى 300.

ـ فقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات 1994 1998،(فترة التعديل الهيكلي)

ـ زيادة على ظاهرة التسرب المدرسي التي تقدر بـ 600 ألف تلميذ سنويا .

بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تراجع نمو القطاع الصناعي الذي يحقق معدلات نمو سلبية منذ 1991، رغم استئناف النمو سنة 1998 بنسبة 10.5 %وسوء استعمال طاقة إنتاجه.

وفي ظل الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري المتسم بالعوامل الغير متوازنة والتي سبق الإشارة إليها، فإن التحديات والرهانات الاجتماعية (تراجع التشغيل، زيادة البطالة) كانت من اخطر ما يواجه الاقتصاد الوطني من عوائق على المستوى الداخلي بسبب أن تقليص عدد العمال وتفاقم البطالة يؤدي زيادة على ظاهرة الإقصاء الاجتماعي إلى زيادة حدة الفقر، مع العلم أن هدف السياسة الاقتصادية في ظل الإصلاح هو التخفيف من ضغوط سوق العمل، وتخفيض التكلفة الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي (PAS)، ورغم أن هذه الضغوط أصبحت الآن قابلة للتسيير ولم تعد البطالة عائقا كبيرا بفضل الجهد المتداول على مستوى سوق العمل واجر ائته المختلفة والتي أدت إلى إدماج الكثير من طالبي العمل خاصة في قطاع البناء ونظرا لوجود قدرات هامة ومتنوعة في الاقتصاد الجزائري من موارد بشرية وطبيعية فإن الهدف يجب أن يتجه صوب إنشاء مناصب شغل عن طريق تحفيز وجلب الاستثمار والمحاور الرئيسية المعمول عليها لإتاحة فرص عمل دائمة – بعد أن أصبح منصب العمل المؤقت في إطار الإصلاحات ولأسباب كثيرة هو قاعدة السياسة الاقتصادية – يمكن ذكرها فيما يلي:

ـ المؤسسة المتوسطة والصغيرة يجب توزيعها وتوسيعها على نطاق واسع.

ـ يجب تثمين وترقية النشاطات العائلية في شكل مؤسسات صغيرة.

ـ ضرورة إنعاش الاستثمار المحرك للنمو والمنشئ لمناصب شغل.

ـ ترقية الشراكة والاستثمار الأجنبي والنهوض بها.

إن إشكالية سوق العمل في الجزائر وتداعياته في ظل حركة الإصلاحات تسمح لنا باستخلاص مجموعة من نقاط التقارب التالية:[154]

1. الإدراك المتزايد لظاهرة البطالة ونقص التشغيل وما يمثله ذلك من إقصاء وإبعاد عن المجتمع وما يطرحه من ضرورة النهوض بالاستثمار كونه أصبح المحرك الرئيسي للنمو.

2. ضرورة توضيح الدولة لدورها في إطار اقتصاد السوق (إعادة انتشار أعمالها، تخفيف التكلفة الاجتماعية للإصلاحات)، ضرورة إعلام منسجم خاص بالتكوين وسوق العمل عموما.

3. إعداد برنامج شامل وفعال لسوق العمل بخصوص التدريب، الحماية الاجتماعية.

4. إزالة العقبات البيروقراطية وتقديم المساعدات التحفيزية لإنشاء مناصب الشغل، توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار، توضح القطاعات الواعدة يخلق مناصب العمل وتقديم تحفيزات اكبر لجلب المستثمرين المحليين والأجانب وكل ذلك ينعكس مع الجوانب المتعلق بالشغل الحالي بالعمل المأجور المؤقت أو العمل بمبادرة محلية والهدف منه توفير منصب ولو مؤقت للشباب العاطل حسب الشروط المنصوص عليها في القانون وقد هدف هذا البرنامج إلى :

- تخفيف ضغوط سوق العمل
- تقليص البطالة.
- تخصص الشباب العاطل.

---

[154] - حاكمي بوحفص ، **السياسات الاقتصادية في الجزائر ن منظور الإصلاحات الكلية** ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران **2000 .**

- مساهمة الجماعات المحلية في الوظائف.

وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين في اكتساب خبرة مهنية خلال مدة تتراوح من بين 3 إلى 12 شهر ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل الشباب منذ سنة 1996 ثم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومن بين الإجراءات تلك التي تتعلق بالتشغيل المؤقت عن طريق:

– القرض للبحث عن العمل:

- والهدف منه هو التكوين وإعادة التأهيل ويسير من طرف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة للذين فقدوا العمل لأسباب اقتصادية.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: التي تسير المؤسسات المصغرة.

- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار: وهدفها ترقية الاستثمار.

4 – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:أنشئ سنة 1994 وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها3 سنوات.

كل هذه الإجراءات المتخذة لصالح الشباب العاطل كانت تهدف في مجموعها إلى تشغيل الشباب بشكل مؤقت وكدا استغلال الإمكانيات المتوفرة في بعض القطاعات إضافة إلى ترقية روح المبادرة للشباب العاطل وأخيرا توفير بديل لمنصب العمل الدائم في حدود الإمكانيات المتاحة.

ومن حيث النتائج حتى سنة 1994 استفاد 332 ألف شاب من منصب عمل لمدة متوسطة 6 أشهر وإنشاء ما يصل إلى 160 ألف منصب دائم، إضافة إلى أن نسبة الإدماج قدربـ 3.3 خلال فترة 1990 و 1994.

5 – المؤسسات المتوسطة والصغيرة: لقد أصبح هذا النوع من أهم البرامج التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات وكدا العمال الذين تعرضوا للتسريح لأسباب اقتصادية ووضع عمليا سنة 1997 ويموله صندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخلال سنة 2003 تم توظيف 538 ألف وتم إنشاء حوالي 190 ألف مؤسسة مصغرة، وتساهم بـ: 07 % في القيمة المضافة.

6 – عقود ما قبل التشغيل: عرف هذا المشروع سنة 1998 وهو موجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية، والذين يطلبون العمل لأول مرة ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهر مقابل من طرف الدولة قدرا أول بـ: 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري فيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية، ورغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقول وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

ويظهر هذا النوع في الوقت الحالي أنه محدود وغير شامل ومنعزل ولا يعوض العاطل عن منصب العمل الدائم، وبالإضافة إلى هذه الإجراءات تم اتخاذ إجراءات أخرى نوضحها فيما يلي:

جدول رقم (7) : إجراءات عقود ما قبل التشغيل

الأجراء	عدد المستفيدين	مناصب الشغل		الإعانات (مليار. دج)	التكلفة المتوسطة لمنصب العمل دج
		شبه الدائمة	الدائمة		
العمل المأجور بمبادرة محلية خلال 90 – 94	332000	160000	110000	5.182	324000
الإدماج المهني للشباب	11000	/	/	0.088	8000
توظيفات أخرى	13703	13703	/	/	/
عقود ما قبل التشغيل 2001-1998	13085	13285	3520	2.960	96400

تأمين على البطالة 1995-2001	217084	/	7000 دج شهريا	/	/
أشغال ذات منفعة عامة للاستعمال المكثف للأيدي العاملة 1997-2001	64000	/	64000	6.940	108400
القرض المصغر 1999-2001	6053	/	6053	1.072	177000

المصدر:CNES بالتصريف تقرير حول تقييم إجراءات الشغل 2002، ص 104

من خلال هذه الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل يمكن القول أنها تدخل في إطار طابع اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

اختلال العرض والطلب في ظل الإصلاح:

في ظل هذا الاختلال لجأت الدولة إلى الإجراءات السابقة الذكر بهدف تقليص البطالة ومواكبة التطورات الخاصة بسوق العمل من حيث الداخلين الجدد إلى هذه السوق ويتضح من خلال المعاينة ضعف عروض العمل المسجلة ولم تستطع تلبية الطلبات المتزايدة ومنذ سنة 1996 نلاحظ تراجع في خلق مناصب شغل في الوقت الذي شهدت عروض العمل تراجع مستمر منذ 1995 حيث انتقلت من 48695 إلى 12140،سنة 2001 في المقابل انخفضت طلبات العمل من 186387 سنة 1995 إلى 45441،سنة 2001، ولكن الفترة الممتدة ما بين 1997 و 1998 شهدت ارتفاع وطلبات العمل بسبب الإجراءات التي اتخذتها

الدولة. وإلى أن تتوفر الشروط الكفيلة بتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الجزائرية تبقى الجزائر تراهن على قطاع الخدمات كصمام بإمكانه تشغيل اليد العاملة غير الكفاءة الناتجة عن تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي، حسب مدير عام التشغيل الذي أرجع هذه الظاهرة مجددا لسنوات الإرهاب بالدرجة الأولى. وهناك نوع جديد من اليد العاملة ظهر في الجزائر في السنوات الأخيرة يتمثل في اليد العاملة الأجنبية المقدر عددهم رسميا بـ10 آلاف عامل، غير أن الواقع يوحي بوجود أضعاف هذا العدد لسبب بسيط أن اليد العاملة الأجنبية تدخل إلى الجزائر عن طريق المؤسسات الأجنبية التي تستفيد من صفقات لإنجاز مشاريع في بلادنا، وهي يد عاملة مؤقتة يفترض رحيلها مع انتهاء هذه المشاريع. وإذا فضل هؤلاء العمال تمديد بقائهم في الجزائر أو دخلوا عن طرق أخرى غير المؤسسات الأجنبية فيصبح ذلك هجرة سرية، لأن الجزائر لا تتوفر على القوانين الكافية لتنظيم سوق عمل الأجانب.[155]

التشغيل في فترة ما بعد الإصلاح (2005/1999):

إن التشغيل في هذه الحالة يقع في صلب اهتمامين خلال هذه الفترة الحالية من تطور الاقتصاد الجزائري: الاهتمام الأول متعلق بضرورة تدعيم التوازنات المالية الكلية المحققة في الفترة السابقة وضرورة تخفيف ضغوط سوق العمل، نتيجة ارتفاع البطالة وتفاقمها في سياق الإصلاح الاقتصادي حيث انتقلت البطالة من 17 % سنة 1986 إلى حدود 32 % سنة 1998 وهي الآن في حدود 17 % سنة 2004 والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (8) : معدلات النمو البطالة في الجزائر 1998-2004

السنوات	1998	1999	2000	2001	2003	2004
النمو	3.8%	3.2%	2.4%	1.9%	6.8%	6%
البطالة	29.2%	29.9%	30%	27.30%	23.7%	17%

الملاحظ رغم نتائج التوازنات المالية الايجابية وخاصة تحسن واستدامت النمو الاقتصادي الذي انتقـــل إلى 6 %سنة 2003 بعد تلك المعدلات السلبية حيث قدر بـ: 0 %خلال الفترة 1991 ، 1996 إلا أن السياسة الاجتماعية (نقص التشغيل، البطالة، القدرة الشرائية، ضعف

---

[155] -جريدة الخبر ، اليومية التي تصدر بالجزائر ، بتاريخ 20ديسمبر 2005

المداخيل) عرفت تدهورا كبيرا في ظل الإصلاحات وهي الآن تبدوا قابلة للتسيير ولا تشكل أي عائق في تطور الاقتصاد الوطني وهوما ما يمكن له أن يسمح بانطلاقة حقيقية للاقتصاد في ظل ما يسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يغطي الفترة 1999، 2004 وبرنامج الخماسي لدعم النمو2005،2009 خاصة وان حصيلة النشاط الاقتصادي للفترة الأولى 1999، 2004 أعطت نتائج إيجابية على مستوى التشغيل حيث تراجعت البطالة ووصل عدد المناصب المنشأة مليون ومائتي ألف منصب عمل.

كل هذه العوامل تعطي للاقتصاد الوطني الأمل استدامة النتائج الايجابية رغم التحديات الحالية ، خاصة وأن الجزائر تعاني من نقص فادح في اليد العاملة التقنية مما استدعى دخول اليد العاملة الأجنبية واستحواذها على سوق العمل في الجزائر .

المطلب الثالث : تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عندما كانت الجزائر مستعمرة من قبل فرنسا كانت حوالي **80** % من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين أما فيما يخص المؤسسات الجزائرية فكانت تتسم بمحدودية المستوى العددي والاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة، إلا أنه بعد الاستقلال مباشرة، ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين ، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ عام 1971، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، ثم بعد ذلك أصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، إلا أن فترة الثمانينات شهدت بروز سياسة جديدة تجاه هذه المؤسسات عقب الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري من خلال إعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة ، وقد شهدت تلك الفترة (الثمانينات) تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وخاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار الصرف ، وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية ، وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة

والمتوسطة والكبيرة ، وبإنشاء الدولة الجزائرية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 بعدما كانت متجسدة عام 1991 في الوزارة المنتدبة والمكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتكلف بـ:

ـ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها .

ـ تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ـ المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ـ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع .

ـ تبني سياسة ترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات .

ومع صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ05 أكتوبر 1993 والذي كان بهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص في آجال دراسة الملفات وإجراءات انجاز العقود ، وتسريع التحولات وتعزيز الضمانات .

وتواصلت سلسلة التحولات العميقة اثر انتقال الاقتصاد الإداري إلى اقتصاد الانفتاح ، حيث أدى فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى من 01 أفريل 1994 إلى 31 ماي 1995 وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 ، وتم عقد مجموعة من الاتفاقيات من أهمها برنامج التعديل الهيكلي ، حيث أتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون وإعادة هيكلة بعضها الآخر، كما أدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة ، كما ساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح ، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الايجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وهو ما جاء في الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 إضافة إلى القانون التوجيهي رقم 18/01 الصادر بتاريخ 12ديسمبر 2001 والمراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل وأيضا المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 والمتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة ، ولأن التحدي الكبير الذي ينتظر الجزائر مستقبلا هو كيفية استقطاب الأعداد الهائلة من طالبي الشغل والذين بلغ عددهم حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات 1700000 بطال أي بنسبة تفوق 17% ، لذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة بالحفاظ على عمالها من جهة ومحاولة خلق مناصب عمل من جهة أخرى بتوسيع مجال أعمالها ، ولأن القطاع العام تعرض للخوصصة وما انجر عنه من إغلاق للمؤسسات العمومية وتسريح للعمال فقد قامت الدولة بتشجيع البطالين لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك بالتنسيق مع البنوك المقدمة للقروض المالية لصالح الشباب .

ورغم المشاكل البيروقراطية وصعوبة الحصول على تلك القروض من البنوك إلا أن الوكالة استطاعت تمويل 62 ألف مؤسسة صغيرة والتي شغلت إلى غاية ديسمبر 2004 ما يقدر بـ 168516 منصب شغل في قطاع الفلاحة و2752 منصب في قطاع الصيد البحري و 120740 منصب في مجال النقل بأنواعه المختلفة [156]، وقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حركية كبيرة حيث بلغ عدد الشركات الجديدة خلال السداسي الأول من سنة 2005 قرابة 11524 شركة أي أن إجمالي الشركات الخاصة في الجزائر يتعدى 236772 مؤسسة وهذا حسب آخر إحصائيات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وهو ما يوحي بأن هنا أيضا الكثير من المؤسسات غير مصرح بها لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وقد أكد المختصون في المجال البنكي بأن الجزائر بإمكانها احتضان قرابة 70 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في ظرف سنة واحدة ، لكن المشكل الذي يواجه هذه المؤسسات لا يكمن في الحجم الهائل للمؤسسات داخل الجزائر إنما في كيفية تسييرها ومدى قدرتها على الصراع والمنافسة داخل السوق المحلية من جهة وفي الأسواق الدولية من جهة

---

[156] - جريدة الخبر، **الأسبوعية التي تصدر بالجزائر** ، العدد 354 ، من 10 إلى 16 ديسمبر 2005

أخرى خاصة وأن الجزائر قد أقبلت على الاقتصاد العالي من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ودخوله حيز التنفيذ بداية من شهر سبتمبر 2005 وهي بصدد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كل هذا جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متخوفة من شدة المنافسة المفروضة من قبل المؤسسات الأجنبية ، مما جعل الدولة بمساعدة صندوق النقد الدولي تقوم بإعادة تأهيل المؤسسات عن طريق برنامج ميدا حيث أكد رئيس الوفد الأوربي" **لوتشيروغيرات** " وأن الاتحاد الأوربي مول في أقل من سنتين مئات الأعمال الهادفة إلى تأهيل عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك تطبيقا للبرنامج الأورو متوسطي ميدا ، وأضاف قائلا أنه منذ أول سبتمبر 2002 تم القيام بحوالي 415 عمل تأهيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج ميدا حيث تم تأهيل أكثر من 300 مؤسسة إلى غاية سنة 2005 وحوالي 100 مؤسسة أخر أهلت عن طريق البرنامج الوطني لدعم التنافسية الذي تشرف عليه وزارة الصناعة .

ولأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا بـ61.8 % وفي ايطاليا بـ40.5% وبريطانيا بـ30% فإنها تشكل اليوم في الجزائر عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية من خلال إحداث الشغل ومساهمتها بـ2434.8 مليار دينار جزائري من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وتوظف 664584 عاملا وهذا ما أكده وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السيد مصطفى بن بادة ، وتبقى الإشارة فقط أن التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من بين الاستراتيجيات الحديثة للتنمية خاصة إذا حدث الازدواج التوجيهي مع التعدد وخاصة مع وجود الكفاءات البشرية وذلك للوصول إلى مزيد من التنسيق للجهود وتكاملها بين الهيئات ومؤسسات الدعم والإشراف فتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحول إلى محرك أساسي للنمو المستمر والتنمية المستدامة .

خلاصة الفصل :

بعد استعراض هذا الفصل يمكن أن يستخلص ما يلي :

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من الاختلالات والفجوات الداخلية والخارجية التي تراكمت على كاهله وازدادت حدتها مع مطلع التسعينات، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة متكاملة من السياسات الإصلاحية استهدفت تكوين قدرة ذاتية على النمو عن طريق إفساح المجال أمام القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبحت عملية التحول نحو اقتصاد السوق تمثل فلسفة الدولة، ولذلك شرعت في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل تحت إشراف الصندوق والبنك الدوليين .

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري من ثلاثة برامج فرعية هي : برنامج التثبيت، وبرنامج التكييف الهيكلي، ويهدف برنامج التثبيت إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي وتخفيض معدل التضخم ،بواسطة إتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية، فضلا عن تحرير سعر الصرف ويتضمن هذا البرنامج جانبين للإصلاح، وهما: الإصلاح المالي والإصلاح النقدي ويرمي برنامج التكيف الهيكلي إلى التأثير في جانب العرض الكلي، ومن ثم، فانه يختص بإصلاح الجوانب الحقيقية في الاقتصاد القومي، ويتضمن ستة سياسات رئيسية هي سياسات: تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، إصلاح القطاع الزراعي، ترقية بناء المساكن، إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وبرنامج الخصخصة، أما إستراتيجية السياسة الاجتماعية استهدفت توفير فرص العمل لمواجهة البطالة المتوقعة وذلك من خلال مجموعة من برامج شبكة الأمان الاجتماعي، أما فيما يخص إستراتيجية السياسة البيئية فهي تسعى من خلالها إلى حماية البيئة من جهة وحل المشاكل من جهة أخرى في إطار التنمية الشاملة

خاتمة :

إن الأوضاع الاقتصادية والنقدية التي شهدها العالم نهاية الحرب العالمية الثانية ، أدت إلى ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي يعمل على تصحيح الأوضاع المترية التي آلت إليها العلاقات الدولية آنذاك، ونتيجة لهذا الوضع عقدت الدول الصناعية الكبرى مؤتمر سنة 19944م بهدف بحث الأوضاع النقدية والمالية الدولية ، و العمل على إيجاد نظام يسهر على حسن سير النظام النقدي الدولي ، وقد انتهى هذا المؤتمر بقرار إنشاء مؤسسات مالية دولية تتمثل أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

إن المؤسسات المنبثقة عن مؤتمر" بريتن وودز" ظهرت للعالم على أنها مؤسسات تمويل دولية هدفها منح القروض و المساعدات المالية لتحقيق التنمية المستدامة ، لكن سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على هذه المؤسسات من خلال امتلاكها لأكبر الحصص المساهمة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إلى استغلال هذا الوضع لبسط النفوذ على الدول النامية.

إن حاجة الدول النامية للتمويل جعلها تلجأ لهذه المؤسسات باعتبارها الملجأ و الملاذ الأخير إليها كلما اشتدت أزماتها الاقتصادية و زادت حدة الاختلالات الداخلية و الخارجية لها ، فهذه الدول تحصل على قروض ومساعدات ولكن بشروط قاسية تسمح للمؤسسات المالية الدولية باستغلال الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها .

إلا أن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعب دورا هاما في تمويل الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي ودعم السياسات الاجتماعية و البيئية من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة .

وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية التي شهدت أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة منذ الاستقلال، كان أكبرها أزمة النفط عام 1986م ، والتي أدت بالاقتصاد الجزائري إلى وضعية صعبة، أجبرتها على الاتجاه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي طلبا للمساعدة على تصحيح الاختلالات الاقتصادية و الاجتماعية التي لحقت بها جراء انخفاض سعر البترول، ونتيجة لهذا التعامل أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات مع هذه المؤسسات والتي كانت في إطار إصلاح اقتصادي واجتماعي، نهاية بدعم المشاريع البيئية في إطار التنمية المستدامة .

غير أن هذه الإصلاحات التي مست الجزائر من خلال الإجراءات الخاصة بتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتخفيض التضخم و نسب البطالة، لم تحقق النتائج المرجوة منها، كما كان منتظرا، باعتبار أن تطبيق برامج الإصلاحات لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري .

1ــ نتائج اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الأولى :** تعمل المؤسسات المانحة الدولية على تحقيق الاستقرار النقدي و المالي الدوليين، وتوفير القروض من أجل بناء الاقتصاديات المهدمة ، و تخفيف العجز المالي ، كما يقوم البنك الدولي بتقديم أموال للدول الأعضاء ، و ذلك بهدف إعادة بناء اقتصادها ، و تحقيق تنمية مستدامة .
- **الفرضية الثانية :** إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب تحقيق التوازن في جميع القطاعات ، منها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، و التي من خلالها يمكن استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ، يسمح من الوصول إلى الأهداف التي من أجلها وجدت التنمية المستدامة .
- **الفرضية الثالثة :** التنمية المستدامة هي التنمية الشاملة ، التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل و بشكل عادل للموارد الطبيعية ، مع مراعاة نصيب الأجيال القادمة ، وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم .
- **الفرضية الرابعة :** تعتمد المؤسسات المانحة على برامج التعديل والتكييف الهيكلي بهدف إزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد، من خلال تدخل هذه المؤسسات في السياسات الاقتصادية للدول النامية ، وإحداث نمو وتوازن في جميع النشاطات الاقتصادية و استغلال الموارد الطبيعية بما يحقق الأهداف المطلوبة .

2ــ النتائج العامة للدراسة :

توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية كما يلي :

أ- النتائج النظرية :

يمكن ذكر أهم النتائج النظرية للدراسة في :

- تعتبر المؤسسات المانحة الدولية و المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور التي يلعبه كل منهما في مجال الحفاظ على استقرار مستويات أسعار الصرف و توفير القروض اللازمة للدول النامية بهدف دفع عجلة النمو لهذه الدول من أجل الوصول غلى استقرار اقتصادي يضمن لها تحقيق التنمية في جميع المجالات .

- يكمن تدخل المؤسسات المانحة الدولية في اقتصاديات الدول النامية من خلال السياسة الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، وذلك من خلال التأثير على السياسة النقدية و المالية و التجارية لهذه الدول و التي تسمح بإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بالرغم من النتائج الإيجابية للسياسات الإصلاح المطبقة في الدول النامية .

إلا أن هذه المؤسسات تستغل فرصة اجتياح الدول للتمويل ، و تفرض عليها شروط قاسية تكون سببا في زيادة تدهور الاقتصاد على المدى الطويل مما يعمق أكثر التخلف و التبعية لهذه المؤسسات .

ب-النتائج التطبيقية :

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير يعد أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة النفط سنة 1986 ، كما تعتبر سببا أخر في عدم نجاعة سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في الجزائر .

- تمكنت الجزائر من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، وذلك من خلال برامج صندوق النقد الدولي الإصلاحية ، إلا أنها لم تتمكن منت تحقيق الإصلاح الهيكلي لاقتصاد، مما يؤدي بنا إلى القول أن برامج الإصلاح الهيكلي هي مؤقتة فقط ، وتؤدي إلى تأجيل المشاكل الاقتصادية لا إلى حلها .

إن برامج الإصلاح التي تبنتها الجزائر مع المؤسسات المانحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) قد ساهمت في تأزم الوضع أكثر مما كانت عليه ، وأن هذه البرامج لم تعطي ثمارها، و أن الجزائر لم تعرف الانتعاش المالي والاقتصادي في ظل هذه البرامج .

- **المراجع باللغة العربية :**

أولا : الكتب

1- العتيقي إبراهيم مرعي ، **سياسات مؤسسات النقد الدولية و التعليم** ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 2006 .

2 - الدياع أسامة وعبد الجبار الجومرد أثيل ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، دار المنهاج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2003 .

3 - إكرام عبد العزيز ، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل** ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

4 - السيسي صلاح الدين ، **الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم** ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2003.

5 - الطيب داودي ، **الإستراتيجية الذاتية للتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .

6- الخضيري أحمد محسن ، **العولمة الاجتياحية** ، مجموعة النيل العربية للطباعة و النشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001 .

7 - الحسيني تقي عرفان ، **التمويل الدولي** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ،.1999

8 - النجار فريد ، **إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، د س ن .

9 - الحصري طارق فاروق ، **الاقتصاد الدولي** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010 .

10 - القريشي مدحت ، **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 .

11 ـ بن جمعان الغامدي عبد الله ، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة** ، 2007 .

12 ـ بوحفص حاكمي ، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية** ، كلية الاقتصاد و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2000 .

13 ـ توادرو ميشل ، **التنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمود حسن حسيني و محمود حامد محمود ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2006 .

14 ـ حجاز بسام ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2003 .

15 ـ حشيش عادل أحمد ـ مجدي محمود شهاب ، **أساليب الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت ، 2003 .

16ـ خالد مصطفى قاسم ، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2010 .

17 ـ خباية عبد الله و بوقرة رابح ، **الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية التنمية المستدامة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 .

18 ـ رشاد أحمد عبد اللطيف ، **التنمية الاجتماعية** ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، مصر ، 2007 .

19 ـ سيد عابد محمد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع ، الإسكندرية ، 2001.

20 ـ شافعي زكي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة، بيروت، د.س ن .

21 ـ ضياء مجيد ، **اقتصاديات الأسواق مال** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، 1999.

22 ـ ضياء مجيد الموسوي ، **الاقتصاد النقدي** ، المؤسسة النقدية ، البنوك المركزية مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 .

23 ـ عبد المطلب عبد الحميد ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 .

24 ـ عجام هيثم ، **التمويل الدولي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 .

25 ـ عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2003.

26 ـ علي النسور بلال ، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي** ، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012 .

27 ـ غنيم عثمان محمد و أبو زنط ماجدة ، **التنمية المستديمة ، فلسفتها و أساليب تخطيطها و قياسها** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 .

28 ـ قادري عبد العزيز ، **صندوق النقد الدولي (الآليات و السياسات)** ، دار هومة للنشر و الطباعة و التوزيع ، الجزائر ، 2003 .

29 ـ كنعان علي ، **النقود المصرفية و السياسة النقدية** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2002 .

30 ـ محمد إبراهيم ، منصور تعريب و آخرون ، **الاقتصاد الدولي** ، دار المريخ للنشر ، القاهرة ، 2007 .

ثانيا : المذكرات والبحوث

1- أسامة محمد إبراهيم محمد المحامي ، **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل** ، دبلوم الدراسات الضريبية ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، د س ن ، ص 17.

2- العايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوره غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 .

3- السيد هدى ، **آثار برنامج التثبيت و التكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر** ، بحوث اقتصادية ، عربية ، العدد 09 ، د س ن .

4- بلعزوز بن علي ، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية** ـ حالة الجزائر ـ رسالة دكتوراه ، قسم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 .

5- بليلة لمين ، **السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ـ حالة الجزائر للفترة 1989 ـ 1998** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، قسم التسيير ، كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر ، 2000 .

6- بن زغيوة محمد ، **الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة** ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2006 .

7- حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011 .

8- حملاوي إيمان ، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ـ دراسة حالة الجزائر (1990 ـ 2012)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2013 .

9- ذبيحي عقيلة، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009 .

10- رابح حميدة، **إستراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم والنمو وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 .

11- راشي طارق، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية للتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 .

12- ربعي رياض ، **موارد الطاقة و التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012 .

13- رقرق فارس ، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي و خطة الانقاد الأمريكية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012 - 2013 .

14- راتول محمد ، سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للإختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000 .

15- سماي علي ، دور صندوق النقد الدولي في التعاون المالي و النقدي الدولي مع الاشارة إلى علاقته بالجزائر ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2001 .

16- عماري علي - صالح فلاحي ، اشكالية التسويق في المؤسسات الإنتاجية الوطنية في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 23/22 ، 2004 ، ص ص79 ،90 .

17- نواري علاوة ، خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية ، رسالة ماجيستر ، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001 .

18- مروان ناصر ، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، 2009.

19- يحيى وناس ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجدزائر ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، جامعة أبو بكر بلقايد ، الجزائر ، 2007 .

ثالثا : الملتقيات

1- رقامي محمد وبوشنقير إيمان، **التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل**، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012 .

2- شلابي عمار وطيار أحسن، **إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، بحوث الملتقى الوطني الخامس "اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة،الجزائر، 2008 .

3- عشي صليحة ، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012 .

4- مطالس عبد القادر ، **أثر مشكلة التغيرات المناخية على حياة و استقرار المجتمعات البشرية**، المؤتمر الدولي الثالث حول حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2010 .

5- عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008 .

6- لخضاري صالح وكعوان سليمان، **دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس "اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، جامعة 20 أوث 1955 ، سكيكدة، الجزائر، 2008 .

7- مقيمح صبري وبوعنان نورالدين، **دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى الخامس الوطني حول " اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة" ، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2008 .

8- لخديمي عبد الحميد و أولاد حميودة عبد الطيف ، مؤشرات التنمية المستدامة و الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ، الملتقى الدولي الثالث حول " منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية " ، جامعة بشار ، الجزائر ، 2012 .
9- حميدي حمدي ، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري ، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر ، تحت عنوان الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية .
10- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقارير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول و الثاني من سنة 2002 .
11- صندوق النقد الدولي ، القرير السنوي : من أجل اقتصاد عالمي اكثر أمنا و استقرارا ، 2013 .
12- رحامنية سعيدة ، مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد ، الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنطقة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2009 .

رابعا : المراكز و المجلات

1- المطيري إيمان ، حول الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للعولمة ،مركز الأبحاث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران ، الجزائر ، 2002 .
2- بوزيان الرحماني هاجر ،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير ، المركز الجامعي بخميس مليانة ، الجزائر ، د.س.ن .
3- بن دعية عبد الله ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، بحث منشور في كتاب الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
4- حميدي ، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري ، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط

بالجزائر تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية .

5- فرحات أحمد، صندوق النقد الدولي و دوره في تحديد سياسات الدول ، مجلة معلومات دولية ، العدد 09 ، سوريا ، 2008 ، ص 79 .

6- مقيمح صبري، **تكنولوجيات الإنتاج الأنظف إمكانية التطبيق بالمؤسسة الصناعية الجزائرية**، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد 6 ، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر،2010 .

خامسا :التقارير :

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقارير حول الظرف الاقتصادي للسداسي الأول و الثاني من 2002 ، 2002 .

سادسا : القوانين والمراسيم

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، قانون 03 - 10 الصادر في يونيو 2000 .

2- الجريدة الرسمية ، القانون رقم 03- 200 المتعلق بضبط النشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية المسموح بها ، 2007 .

3- جريدة الخبر ، الأسبوعية التي تصدر بالجزائر ، العدد 354 ، من 10 إلى 16 ديسمبر

4- جريدة الخبر ، اليومية التي تصدر بالجزائر ، بتاريخ 20 ديسمبر 2005 .

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

أولا : الكتب

1 - Briel et Vilain**, la formation en marche vers le développement de l'agriculture**, 25 établissements témoignent, educaagri édition, 1999 .

2- Pierre André, **l'evaluation des impact sur l' environnement** ,presse mondiale polyechnique, 2 eme edition .

3- Veyert Yvette, **le dévloppement druable**, éditions, paris, 2007 .

ثانيا : مواقع الإلكترونية

1- www.arab.api.org/course21/pdf/c21-3-3 .

2- www . Arabvolunteering . Org .

3- www.be2.tona.jeeran.com/index23.htm .

4- www . e- mah . com / vb / showthred . php?t = 67615 .

5- www.ennow.net .

6- www. lisd.ca/vole12/enel12567ahtml .

7- www . moeforum . net .

8- www.unesco.org .

فهرس الجداول

الرقم :	عنوان الجدول :	الصفحة :
1	مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة .	48
2	أبعاد التنمية المستدامة .	55
3	الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة .	63
4	مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.	77
5	عدد المؤسسات العامة التي تم حلها و المصنفة حسب النشاط القطاعي و إطارها القانوني حتى تاريخ 30 جوان 1998 .	89
6	**عدد المؤسسات العامة التي تم حلها والمصنفة حسب النشاط القطاعي وإطارها القانوني حتى تاريخ 30 جوان 1998**	119
7	**إجراءات عقود ما قبل التشغيل**	141
8	**معدلات النمو البطالة في الجزائر 1998-2004**	143

الفهرس المحتويات

العنوان :	الصفحة :
المقدمة العامة .	**01**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات المانحة	**—**
تمهيد	**06**
المبحث الأول : ماهية المؤسسات المانحة	**07**
المطلب الأول : نشأة المؤسسات المانحة	07
المطلب الثاني : تعريف المؤسسات المانحة .	10
المطلب الثالث :دور المؤسسات المانحة و أهدافها.	11
المطلب الرابع :أشكال المؤسسات المانحة .	14
المبحث الثاني : البنك الدولي .	**16**
المطلب الأول : ماهية البنك الدولي .	16
المطلب الثاني : مكونات البنك الدولي .	21
المطلب الثالث : سياسات البنك الدولي في منح القروض.	24
المبحث الثالث : صندوق النقد الدولي	**28**
المطلب الأول : ماهية صندوق النقد الدولي .	28
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي .	30
خلاصة الفصل .	**35**
الفصل الثاني : التنمية المستدامة .	**—**
تمهيد .	**36**
المبحث الأول :الإطارالمفاهيمي للتنمية المستدامة.	**37**
المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة .	37
المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.	43

المطلب الثالث : الإنتقادات الموجهة للتنمية المستدامة .	49
المبحث الثاني : ميزات التنمية المستدامة.	**51**
المطلب الأول : مبادئ التنمية المستدامة.	51
المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة.	54
المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة.	57
المطلب الرابع : أهداف التنمية المستدامة .	62
المبحث الثالث : استراتيجيات التنمية المستدامة ، معوقات و سبل تطويرها .	**65**
المطلب الأول : استراتيجيات التنمية المستدامة .	65
المطلب الثاني : معوقات التنمية المستدامة.	66
المطلب الثالث : الحلول المقترحة لمواجهة العراقيل .	68
خلاصة الفصل .	**72**
الفصل الثالث: استراتيجيات وبرامج المؤسسات المانحة في إرساء التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)	**ـــــ**
تمهيد .	**73**
المبحث الأول: اسهامات المؤسسات المانحة في إرساء التنمية المستدامة في العالم	74
المطلب الأول : اسهامات البنك الدولي .	74
المطلب الثاني : اسهامات صندوق النقد الدولي .	75
المطلب الثالث : السلبيات الموجهة لسياسات و استراتيجيات المؤسسات المانحة	82
الفرع الأول : السلبيات الموجهة لصندوق النقد الدولي .	82
الفرع الثاني : السلبيات الموجهة للبنك الدولي	**85**
المبحث الثاني : التنمية المستدامة في الجزائر .	88
المطلب الأول : مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر .	88
المطلب الثاني : جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة	90
المطلب الثالث : مصادر التمويل المحلي و الدولي لتنمية المستدامة في الجزائر	93

المبحث الثالث:استراتيجيات التنمية المستدامة في الجزائر وفق المؤسسات المانحة	**100**
المطلب الأول : علاقة الجزائر بالمؤسسات المانحة .	100
المطلب الثاني :إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي .	105
المطلب الثالث : إستراتيجية السياسة الاجتماعية .	129
المطلب الرابع : إستراتيجية السياسة البيئية .	132
المبحث الرابع : الرهانات و التحديات التي تنتظر الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة	**134**
المطلب الأول : تأهيل الاقتصاد الوطني .	135
المطلب الثاني :تطوير سوق العمل بالجزائر .	137
المطلب الثالث : تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة...	144
خلاصة الفصل .	**148**
الخاتمة العامة .	**149**
قائمة المراجع .	**152**